دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

ISSN 2629-6616
رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

ISSN 2629-6616
VR.3373.6327.B

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا آسيوية

عنوان المجلة:

قضايا اسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

رقم التسجيل

VR.3373 – 6327.B

العدد الثاني- أكتوبر 2019

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين- ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال.؛ دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : asian@democraticac.de

رئيس المركز:

أ.عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير:

الدكتورة عبلة مزوزي أستاذة العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

نواب رئيس التحرير:

- د. جمال الفاضي – أستاذ العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة فلسطين
- د عائشة حمايدي – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر

هيئة التحرير

- أ.أسماء بن مشيرح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر
- أ.محمد بلعيشة – باحث في الدراسات الاسيوية/جامعة الجزائر3
- أ.كعبوش الحواس – باحث في الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر3
- وفاء بوكابوس – باحثة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المنار/تونس
- أ. بن ميهوب نسرين – باحثة في الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر 3

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
3. أ.د. ابتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
4. أ.د. دلال بحري – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة 1/الجزائر.
5. د. عبد القادر دندن – أستاذ العلاقات الدولية – جامعة عنابة – الجزائر
6. د. حنان رزايقية – دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر – 3 –.
7. د. جمال فاضي – باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
8. د. حمايدي عائشة – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
9. د. حسام الدين بوعيسي – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
10. د. أحمدي بوراعلي بوجلطية – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
11. د. سليم عاشور – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
12. د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
13. د. حارث قحطان عبدالله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
14. د. عبد القادر شاقوري – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
15. د. فاطمة صفراوي – أستاذة العلوم السياسية والقانون العام جامعة سوسة /تونس.
16. د. جلال حسن حسن عبدالله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
17. د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر

الفهرس

الافتتاحية

1. الافتتاحية(د.عبلة مزوزي).....ص1

دراســـات

2. الأقلية اليهودية في أذربيجان:حدود الدور وتأثيراته على العلاقات الأذربيجانية الإسرائيلية (د.شرين محمد فهمي).....ص2
3. "الاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق أسيا: من سياسة التجاهل إلى سياسة إعادة التوازن " (أ.أمينة فلاح).....ص16
4. "القوة الاقتصادية والمعيارية الصينية في الشرق الأوسط: تحديات جديدة ومقاربات حديثة" (أ. سليمان سميرة- أ.نوري عزيز).....ص38
5. مدن اسيا المنسية نسا نموذجا (دراسة تاريخية) (أ.إسراء باسم محمد عباس المحمدي).....ص50
6. "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه هجرة السوريين غير الشرعية ما بين " 2011 م- 2017 م" (أ. شيرين يوسف الخطيب).....ص84
7. تعديلية روسيا من خلال مجلس الأمن (أ.مصطفى كمال فودي-أ. يحيى مجيدي).....ص105
8. "إشكالية العنف العرقي في ماليزيا وآفاق الحل السياسي" (أ.محجوب لال).....ص116
9. "جيوبوليتيك المياه في الشرق الأوسط: حالتي نهر الأردن، دجلة والفرات" (محمد الازهر العبيدي).....ص130
10. إتجاهات التخطيط الانمائي للصين في المشروعات النووية وأثرها علي الاقتصاد العالمي (أ.عبير محمد عبد الرزاق يوسف).....ص144
11. "الأوضاع الاقتصادية والأمنية في العراق: تركة الاحتلال الأمريكي" (د.رايس طاهر).....ص167

قراءة في مقال

12. Hamel, Tawfik. « La géopolitique de l'Asie-Pacifique et l'émergence de la Chin » .Géoéconomie 2014/4, n°71, p. 123-140 (أ. نسرين بن مهوب).....ص183

الإفتتاحية

افتتاحية العدد:

ان ما يميز السياسة الدولية اليوم هو وتيرتها المتسارعة ومتغيراتها السريعة من حيث الظهور أو الاختفاء، يتعزز هذا الوضع بالتطور التكنولوجي القياسي الذي أصبح متغيرا حاسما في تشكل الظاهرة السياسية ووصفها وإدراكها ما يجعل أي محاولة للتعاطي مع الأوضاع عبر الالتزام بالكتب الاصلية والمصادر محاولة فهم كلاسيكية قاصرة كونها لا تواكب عصر المعلومات الحالي، لهذا فان عملية اصدار الدوريات الفصلية عبر تواريخ منتظمة على مدار السنة يعتبر طريقة مثالية لحد الان من خلال تقليب الظاهرة السياسية ومواكبتها.

وباعتبارها نافذة علمية تمكن الباحث والقارئ من مواكبة الأوضاع ولو بالقدر اليسير؛ تضرب مجلة قضايا اسيوية الموعد مع متابعيها للمرة الثانية من خلال عددها الثاني المخصص لشهر أكتوبر من سنة 2019، والذي كان متنوع المشارب والمواضيع من حيث السياسة والامن والهوية والتاريخ والاستراتيجية، وبطبيعة الحال كل هذه الابعاد تم تناولها في الفضاء الاسيوي وذلك لنوعية موضوع المجلة الرئيسي وهو الشأن الاسيوي.

ان العدد الثاني يعتبر إرادة وإصرار فريق العمل المشرف على المجلة بالاستمرار وانجاح هذه القناة الاكاديمية للوصول الى مستوى يليق بالباحث، كما انها تسعى الى تقديم جهد علمي عربي ذو صورة طيبة الأثر لدى الغرب خاصة وان مكان إصدار المجلة هو ألمانيا، لذلك فان مسؤولية إيصال صوت الباحث العربي وقلمه الى أوروبا والتي اضطلع بها المركز في البداية وتسير على مساره هذه المجلة؛ لهي مهمة شاقة وشرف وتكليف نسهر على أن نكون به عند حسن التطلعات.

ان العدد الثاني من المجلة لا يعتبر فقط انتاجا موجها الى الباحثين و القراء في العالم العربي فقط للقراءة؛ وإنما هو دعوة أيضا للاستكتاب في صفحات المجلة و التي تفتح أبوابها أمام الباحثين بدون شروط شكلية تعجيزية او خاضعة للشهادات فقط، حيث أن المقياس التي يتم على أساسه قبول المشاركات يتطلب الرصانة و الجدية و الجودة البحثية بغض النظر عن مستوى الباحث او تخصصه، وقد عرف هذا العدد تفاوتا في المستويات لكن هذه الأبحاث متناسقة في ما بينها ولا تقل إحداها عن الأخرى من ناحية الأهمية او الجودة، وعلى هذا فان المجلة تفتح أبوابها امام الباحثين و الطلبة للتعبير عن شغفهم وطموحهم العلمي ورغبتهم في الكتابة و التعلم من خلال تفاعلهم مع اللجنة العلمية التي تؤطرهم وتوجههم.

د.عبلة مزوزي رئيسة مجلة قضايا اسيوية

الدراسات

الأقلية اليهودية في أذربيجان:

حدود الدور وتأثيراته على العلاقات الأذربيجانية الإسرائيلية

The Jewish minority in Azerbaijan: the limits of role and reflections on the relationship between Azerbaijan and Israel

د.شرين محمد فهمي

مدرس النظم السياسية بكلية الإعلام، جامعة الأهرام الكندية

المستخلص

تصدرت جمهورية أذربيجان قائمة الدول الواقعة في منطقة الكومنولث، التي شهدت خلال العقد الأخير توجهاً إسرائيلياً حثيثاً نحوها لإقامة علاقات تعاون في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، مستغلة بذلك وجود الجالية اليهودية في أذربيجان لتحقيق مصالحها الإستراتيجية والتي يتمثل أهمها في إيقاف ظهور الأصولية الإسلامية الصادرة من إيران، ومن ثم أضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة، هذا فضلاً عن ضمان مصالح إسرائيل في القوقاز نتيجة الوجود اليهودي في دول المنطقة ومن بينها أذربيجان.

الكلمات المفتاحية:

منطقة الكومنولث – الأقليات اليهودية – العلاقات الأذربيجانية الإسرائيلية – جماعات الضغط اليهودية – العلاقات الآسيوية – الآسيوية.

Abstract

The Republic of Azerbaijan topped the list of countries in the Commonwealth, which witnessed during the last decade a strong Israeli approach to establishing cooperative relations with her in various political, economic, military and cultural fields, taking advantage of the existence of the Jewish community in Azerbaijan to achieve its strategic interests, the most important of which is to bring the Islamic fundamentalism emanating from Iran to a halt, in order to weaken Iranian influence in the region and ensure Israel's interests in the Caucasus thanks to the Jewish presence in the countries of the region, including Azerbaijan.

Key Words: The Commonwealth – Jewish Minorities - Azerbaijani-Israeli relations - Jewish lobbyists - Asian-Asian Relations

مقدمة:

حظيت دول الكومنولث بأهمية جيوبوليتكية واقتصادية هامة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في عام 1990، إذ أصبحت أهم طرق اتصال مناطق شرق وجنوب آسيا بالمياه المفتوحة في البحر المتوسط والخليج العربي، إلى جانب تمتعها بثروات طبيعية كالنفط واليورانيوم، الأمر الذي هيأ المناخ لدخول هذه الدول سريعاً في معترك الساحة الدولية ومشاركتها بكثافة في التفاعلات الجارية على تلك الساحة.

وهذه التطورات التي شهدتها منطقة الكومنولث جعلتها محط اهتمام الدول الساعية للحصول على جزء من التركة التي خلفها تفكك الاتحاد السوفيتي، وإسرائيل كانت من جملة الدول التي انتهت سريعاً إلى التطورات التي شهدتها تلك المنطقة ومدى ما تمثله من مكاسب وامتيازات تدخل ضمن المصالح الإسرائيلية[1].

وقد تصدرت جمهورية أذربيجان قائمة الدول الواقعة في منطقة الكومنولث، التي شهدت خلال العقد الأخير توجهاً إسرائيلياً حثيثاً نحوها لإقامة علاقات تعاون في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، مستغلة بذلك وجود الجالية اليهودية في أذربيجان لتحقيق مصالحها الإستراتيجية. وفى ضوء ما سبق، كانت الجالية اليهودية في أذربيجان بمثابة "الكوبري" الذي يمكن من خلال عبوره توثيق العلاقات الثنائية، على مدى أكثر من عقدين من الزمان، لتمثل نموذجا للأقلية الإستراتيجية أو ما يطلق عليه "اللوبي النشط"[2].

لذا، تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد تأثير الدور الذي تقوم به الأقلية اليهودية في أذربيجان على مسار العلاقات الأذربيجانية الإسرائيلية، سياسيا واقتصاديا وأمنيا وعسكريا.

تهدف هذه الورقة، إلى تحديد دوافع إسرائيل من إقامة علاقات تعاون مع أذربيجان، (لأنها الخيط الذي يمكن على أساسه فهم دور الجالية اليهودية في الداخل الأذربيجاني)، فضلاً عن رصد واقع الأقلية اليهودية في أذربيجان، من خلال تقدير نسبة عددهم إلى إجمالي عدد السكان، ومناطق توزيعهم داخل أقاليم الدولة، بالإضافة إلى إبراز حدود وطبيعة الدور السياسي والاقتصادي الذي تلعبه هذه الأقلية، ومدى تأثير ذلك الدور على طبيعة العلاقات الإسرائيلية – الأذربيجانية حالياً ومستقبلاً، وذلك من خلال تناول المحاور التالية.

المحور الأول:

الدوافع الإسرائيلية من إقامة علاقات تعاون مع أذربيجان

تعود بداية العلاقات السياسية بين إسرائيل وأذربيجان إلى اعتراف تل أبيب باستقلال "باكو" بتاريخ 25 ديسمبر 1991، لتكون من أولى الدول التي بدأت العلاقات الدبلوماسية معها بتاريخ 7 أبريل 1992[3]، وتتمثل أهم الدوافع الإسرائيلية من إقامة علاقات تعاون مع أذربيجان، فيالآتي:

يتمثل **أول هذه الدوافع في العامل الاستراتيجي** إذ أن موقع جمهورية أذربيجان الجيو –سياسي بالغ الأهمية الممتد في منطقة ما وراء القوقاز، مما جعلها "حديقة خلفية" لروسيا بمساحة تصل إلى حوالي 86.600 كم2، كما أن أذربيجان تمثل مع دول الكومنولث، باباً مفتوحاً على الخليج العربي بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، ومن ثم تصبح عمقاً وامتداداً لمنطقة الشرق الأوسط، الأمر الذى يدخلها ضمن المخطط الإسرائيلي القائم على إعادة ترتيب المنطقة وتوسيعه ليضم دول آسيا الوسطى غير العربية، ومن ثم يعالج الخلل الموجود حالياً في المنطقة، والذي تعتبره إسرائيل في غير صالحها، نظر لغلبة العنصر العربي.

لذا، أضحت مسألة الربط الإقليمية بين دول الكومنولث ومن بينها أذربيجان ومنطقة الشرق الأوسط ضمن أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية، حيث أدركت إسرائيل أن هذا الربط لا يتأتى بدون توثيق علاقاتها مع هذه الدول بشكل يسحب البساط من الدول العربية ويساهم في الوقت نفسه في استحداث واقع جديد في الشرق الأوسط يصب في صالحها فقط[4].

ويتمثل **الدافع الثاني** من العلاقات الأذربيجانية في **التهديد الأمني**، ومفاده قلق إسرائيل من تنامى الدور الإيراني وتيار الأصولية الإسلامية –في دول آسيا الوسطى والقوقاز خاصة منذ سيطرة حكم طالبان على أفغانستان قبل أن يسقط نظام حكمها بعد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة عام 2001، حيث تعتبر إسرائيل المد الإيراني والأصولية الإسلامية بمثابة أعداء أساسيين مواجهين لها.

ويتجسد **الدافع الثالث في المحدد الاقتصادي** حيث تغطى أذربيجان ما يقرب من 48% من احتياجات إسرائيل من النفط والغاز، وهما يشكلان عماد الاقتصاد الأزري لتنمية موارده منهما، بحكم الإطلال على بحر قزوين الذي يثير توزيع ثرواته الهائلة بين الدول الست المطلة عليه خلافات معقدة. كما يمكن اعتبار أذربيجان سوقاً مهماً لصفقات الأسلحة المقدرة بمئات الملايين من الدولارات،

حيث وقعت أذربيجان عدة صفقات مع شركات صناعية عسكرية إسرائيلية من بينها "سولتام" لإنتاج قذائف هاون، ومنصات لإطلاقها، وشركة "تاديران" لتزويدها بوسائل اتصال، وهيئة "رفائيل" للصناعات العسكرية ببيعها قذائف صاروخية، وتحسينها لقدرات صواريخ "كايتوشا" من طراز "غراد" روسية الصنع، فضلاً عن راجمات ذخيرة وأجهزة اتصال ومدفعية لإطلاق قذائف صاروخية[5].

وفي هذا السياق، تعد إسرائيل جزءً من المحور الغربي الذي يخدم مصالح شركات النفط العملاقة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإذا ما قدر لخط أنابيب باكو أن ينقل النفط للأسواق الغربية، فسيعنى أن تل أبيب سيكون لها أثر كبير في توجيه السياسات العالمية، لتحقيق مصالحها الخاصة بالهيمنة والسيطرة مع الولايات المتحدة على المنطقة والعالم.

أما **الدافع الرابع** يتمثل في **بعد مختلط**، أي مزيج من الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية، وهو فشل مشروع الثورات الملونة الذي مولته الولايات المتحدة عبر "إسرائيل"، ونكسه نظام "ساكاشفيلى" الجورجي، أدى إلى تغيير لمعالم الإستراتيجية الإسرائيلية في آسيا الوسطى من خلال التركيز على أن يكون التعاون الإسرائيلي مع (أذربيجان، بدلاً من جورجيا)، لأن أذربيجان توجد فيها حقوق نفط والغاز، إضافة إلى أن خطوط نقل النفط والغاز من بحر قزوين وبلدان آسيا الوسطى سيتم تمريرها عبرها، فضلاً عن مجاورة أذربيجان لإيران، ومحاولة إسرائيل الاستفادة من ذلك فيأي مخطط مستقبلي يستهدف إيران[6].

المحور الثاني:

الوضع الجغرافي والديموجرافي للأقلية اليهودية في أذربيجان

يعيش اليهود في أذربيجان منذ عدة قرون، لتمثل بذلك أفضل المناطق لنمو المجتمعات اليهودية، ويوجد بأذربيجان ثلاثة أنواع من اليهود:

أولها: **اليهود الاشكنازى**، وقد استوطن بعضهم في أذربيجان منذ القرن الـ 19 خلال محاولة روسية القيصرية لغرس الثقافة الروسية بداخل المنطقة، بينما الإشكيناز الآخرين، فقد أتوا إلى أذربيجان أثناء الحرب العالمية الثانية هروباً من قسوة النازية[7].

وثانيها: **اليهود الفارسيين**، ويعرفونه بـ "يهود بخاري أو يهود جبل القوقاز"، وهم جاءوا إلى أذربيجان قبل القرن الخامس وتاريخهم يعود إلى كثر من 2000 سنة، والأذربيجانيين كانوا تاريخياً مرحبين بهم

جداً. ويعيش هؤلاء اليهود في القوقاز منذ عدة قرون، ويقال أنهم ينحدرون من أصول القبائل التي هاجرت من إسرائيل عقب هدم المعبد الكنيس اليهودي الأول في 587 قبل الميلاد، وقد عاش جزء منهم في جنوب أذربيجان، والبعض الآخر في الجزء الشمالي الغربي من إيران[8].

وبينما هؤلاء قد تكيفوا مع لغة التات المسلمة (وهى لهجة من – خليطة من الفارسية القديمة والكلمات الآرامية والعبرية)، لكنهم في الوقت ذاته باقون على عاداتهم وتقاليدهم وطريقتهم في الحياة وعلى لغتهم الأم، وعقب موجات الاضطهاد فى فارس، هاجر العديد من اليهود في القرى الجبلية الواقعة على البحرين الأسود والكاريبى. وبنهاية القرن الـ 19 وبداية القرن الـ 20، عاش يهود بخاري، كمزارعين في مجتمعاتهم الصغيرة المعزولة[9].

وثالثها: **اليهود الجورجيين**، الذين أتوا من جورجيا. وتشير التقديرات المختلفة إلى أن هؤلاء اليهود يصل عددهم إلى ستة ألاف، في حين تشير تقديرات أخرى إلى أنهم يشكلون 10 ألاف، وقدرتهم إحصاءات ثالثة بـ 15 ألف، في حين حصرتهم تقديرات رابعة بما يتراوح بين 25.000 – 30.000 يهودي، يعيشون في جمهورية أذربيجان المقدر عدد سكانها بحوالي 7.5 مليون نسمة وفقا لعام 2011.

وفيما يتعلق بالتركز السكاني، يقيم اليهود وبصفة خاصة يهود الإشكنازى بصورة رئيسية في العاصمة "باكو"، وسومغيت، كما يوجد عدد من اليهود في سلوبودا من مدينة قباء، وأوغوز، وبلدة قرميزى Qirmizi، حيث تعد البلدة الوحيدة في العالم، التي يشكل يهود الجبل فيها غالبية سكانها[10].

وعلى الصعيد الاجتماعي، فقد كان ولا يزال لليهود حضوراً قوياً وفعالاً في المجتمع الأذربيجاني، وذلك في ضوء بيئة من التسامح الحكومي، وإقرار الدستور الأذربيجاني الجديد الصادر في عام 1992، بحرية ممارسة الديانة، بتأكيده على أنه لا توجد دولة دينية، الأمر الذى أدى إلى قيام الأقليات اليهودية الموجودة في الدولة، بإنشاء العديد من الكنائس والمعابد اليهودية لحرية ممارسة شعائرهم الدينية، كما حرصت الحكومة الآذرية على تخصيص جزء من موازنة الدولة لتمويل إنشاء العديد من المدارس والمؤسسات التعليمية، والمراكز الثقافية اليهودية[11].

المحور الثالث:

الدور الاقتصادي والسياسي للأقلية اليهودية في أذربيجان

يمكن تتبع الدور الاقتصادي والسياسي للجالية اليهودية الموجودة في أذربيجان، من خلال الوقوف على مرحلتين هامتين في تاريخ الدولة.

المرحلة الأولى: (1918– 1991)

تمتد هذه المرحلة منذ تأسيس أول جمهورية ديمقراطية مستقلة لأذربيجان في 28 مايو 1918، وذلك عقب الثورة البلشفية مباشرة وتحديداً بعام، واتسم الدور السياسي والاقتصادي للجالية اليهودية في الدولة بالفعالية، وذلك بالنظر إلى عددهم الضخم والذى تشير التقديرات إلى وصوله وقت ذاك إلى نحو 137.000 يهودي، إذ جاءوا من أوكرانيا وبيلا روسيا خاصة للعاصمة باكو[12].

وبالنسبة لمشاركة الجالية اليهودية في الحياة السياسية، فقد شاركوا في عضوية العديد من الحركات الصهيونية، كما أصبح منهم أعضاء في المجالس الملية – الدينية والتي عرفت وقتها بـ (البرلمان)، هذا بالإضافة إلى أن بعض اليهود تقلدوا مناصب وزارية في الحكومة، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى بعض أسماء الوزراء اليهود والوزارات التي تولوها في ذلك الوقت، فقد تولى K.Lisgar وزارة الأمن الغذائي، وR.Kaplan وزارة الشئون الدينية، وY.Gindes وزارة الصحة[13].

وخلال الفترة (1920– 1991)، مارس أفراد من الجالية اليهودية خاصة اليهود الإشكينازى، العديد من الوظائف في مجالات العلوم والطب والثقافة والصناعة، كما كان لهم دور ملموس في تنمية الموسيقى والمسرح وبعض أوجه الفنون الأخرى، بما جعلهم علامة تاريخية بارزة ورموز الثقافة لمختلف قطاعات المجتمع التي وجدت في العاصمة "باكو"، كما أن هؤلاء اليهود شكلوا جزءاً مهما من النخب التكنوقراط والمثقفين، نظراً لمستويات ثقافتهم وتعليمهم العالي وخبراتهم الواسعة في مختلف المجالات. كما أنه في فترة من الفترات شاعت ظاهرة التزاوج بين الإشكيناز اليهود والأذربيجانيين.

أما بالنسبة للدور الذي لعبته الجالية اليهودية في تنمية الاقتصاد الأذربيجاني، فيلاحظ أنهم عملوا بمجالي الزراعة والتجارة بصفة أساسية، إلى جانب العمل اليدوي، ومع النمو السريع "لباكو"، باعتبارها المنتجة للنفط في البلاد وبكميات كبيرة، قام عدد كبير من اليهود بدور نشط في تطوير هذه الصناعة الحيوية، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة (1913 – 1914)، تحكم اليهود النشطين في

الاستثمار بمجال النفط (الرأسماليين) بما نسبته 44% من إنتاج الكيروسين في "باكو"، والذي يعد مصدراً هاماً للإنارة والشحن، وخلال النصف الأول من القرن العشرين، ابتكر مهندس كيمائي يهودي ويسمى A. Reilin، تكنولوجيا جديدة لتنمية النفط في "باكو"، الأمر الذي يعكس حرص المستثمرين والمتهمين بمجال النفط من اليهود في الدولة، على الدفع بصناعة النفط وجعلها في مقدمة الصناعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وظل الوجود اليهودي نشط في أذربيجان[14].

المرحلة الثانية: (1992– وحتى الآن)

وهى المرحلة التي بدأت باستقلال أذربيجان في الاتحاد السوفيتي، ويلاحظ أن الدور السياسي والاقتصادي للجالية اليهودية في الدولة، كان كبيراً ولكن ليس بنفس القوة التي كان بها في المرحلة الأولى، وهذا رغم كل الضمانات التي كفلها لها الدستور الأذربيجاني، ووجود بيئة من التسامح الحكومي، وانعدام نظرة التمييز العنصري، والمعاملة على قدم المساواة مع المواطنين في البلاد، ولعل هذا يرجع بشكل أساسي إلى موجة الهجرة التي قام بها اليهود إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وألمانيا وروسيا.

وتفيد التقديرات إلى أنه يقترب من 80 ألف يهودي هاجروا من أذربيجان إلى الدول المشار إليها أعلاه مع بداية عام 1990، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة، لذا فهؤلاء يريدون البحث عن الأمان الاقتصادي والاستقرار السياسي، على الرغم من ممارسة الشعائر الدينية بحرية اليوم مقارنة بأي وقت مضى، الأمر الذي أحدث شرخاً كبيراً في المجتمع اليهودي في أذربيجان[15].

لكن سرعان ما حاولت إسرائيل معالجة هذا الأمر، وذلك بقيامها بـ (الهجرة المعاكسة)، أي دفع اليهود الروس المقيمين بإسرائيل للهجرة إلى أذربيجان، وتوفير الدعم اللازم لهم لإنشاء الشركات والمنشآت، على النحو الذي جعل من اقتصاد أذربيجان يقع بقدر كبير تحت سيطرة الشركات اليهودية، والتي قد تمثل أداة ضغط على دائرة صانع القرار في مجالي السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وهنا يبرز الدور السياسي للجالية اليهودية ولكن بشكل غير مباشر عبر التأثير على عملية ودوائر صنع القرار، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه لا توجد بيانات دقيقة ومجددة في تمثيلهم في المؤسسة النيابية ولا في الأحزاب السياسية، إلا فيما يتعلق بالضغوط التي يمارسونها لتمثيل مصالحهم داخل البرلمان من خلال أعضائه بشكل غير مباشر.

ولكن بغض النظر عن حدود وطبيعة تأثير الأقلية اليهودية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فإنه يمكن القول بأنهم لهم حضور كبير داخل المجتمع الأذربيجاني وقدرة على التعايش معه في سلام، والقيام بلعب دور كبير في تأسيس مجتمع مدني حر، والمشاركة في الحياة العامة، لتحقيق التقدم والتنمية المنشودة في الدولة، حيث تشير البيانات المتوافرة إلى وجود ما يتراوح بين 10 – 15 منظمة يهودية في عاصمة "باكو" وحدها.

ومن أبرز تلك المنظمات المركز الإسرائيلي للبرامج التعليمية، ومنظمة المرأة اليهودية، الجريدة اليهودية، ومنظمة الصداقة الإسرائيلية – الأمريكية، مركزها هافانا لرفاهية النساء والأطفال، وحدة أديان باكو لليهود الأوربيين، ومجتمع قدامى الحرب، والوكالة اليهودية لبرامج الاتصال الإسرائيلية بالمدينة والتي تشتمل على تعليم اللغة الألبانية، والمعسكر الشتوي للأطفال ونادي أولياء الأمور[16].

المحور الرابع:

مجالات التعاون الإسرائيلية- الأذربيجانية

تشمل العلاقات الإستراتيجية بين الدولتين، التعاون في مجالات التجارة والأمن، بالإضافة إلى التبادلات التعليمية والثقافية، وهو ما أعطته الفعالية الزيارات المستمرة من المسئولين الإسرائيليون مع نظرائهم من أذربيجان، حيث تم في إطارها التوقيع على عدة اتفاقيات في مجالات التعاون المختلفة، على نحو ما توضحه النقاط التالية[17]:

1- **التنسيق السياسي** بين الجانبين، فتبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدول بصفة عامة يعتبر أحد المؤشرات المهمة لقياس مدى تطور العلاقات بينهما، فضلاً عن أنه يعكس تطور وتشابك المصالح السياسية والاقتصادية بينهما، كما أنه يعبر عن رغبة الدول في تطوير تلك المصالح، وإقامة نمط للعلاقات التعاونية. وقد بدأت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وأذربيجان في أبريل 1992 وبمستوى تمثيل دبلوماسي قوى في شكل بعثة دائمة يرأسها سفير لدى الجانبين[18].

2- **التعاون الاقتصادي** والدعم الفني، أبرمت إسرائيل وأذربيجان العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجالات: تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة، وتخفيض التعريفات والرسوم الجمركية على التجارة البينية، وتعزيز التعاون في الخدمات الصحية والعلمية والتكنولوجية، وتنشيط حركة السياحة والنقل والاتصالات والتدريب الفني فيما بينهما. وتشير التقديرات إلى أنه إسرائيل قد وسعت من معدل

شراكتها التجارية خلال الفترة ما بين 2000 و2005 مع أذربيجان، من العشر إلى الخمس. وطبقاً للإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة، فإنه ما بين عامي 1997 و2004، زادت الصادرات من أذربيجان لإسرائيل من حوالي أكثر من 2 مليون دولار لتصل إلى 323 مليون دولار، كما أن حوالي 6/1 المعروض النفطي لإسرائيل يأتي من أذربيجان.

وبهذا تأتي إسرائيل ضمن أكبر خمس شركاء تجاريين لأذربيجان في السنوات الأخيرة، كما تعد "باكو" أكبر مورد للنفط لإسرائيل، حيث تزودها بحوالي 40% من استهلاكها السنوي، بينما تعتبر إسرائيل سادس أكبر مستورد لصادرات النفط الأذربيجاني، ويصل النفط الأذري عن طريق خط أنابيب يمر عبر تركيا، وأستمر في العمل حتى في ظل تدهور العلاقات الإسرائيلية التركية في السنوات الأخيرة، وبالإضافة إلى ذلك تشارك إحدى المؤسسات التابعة لشركة النفط الحكومية لجمهورية أذربيجان "سوكار" في أعمال التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل إسرائيل، وهذا المشروع هو الأول من نوعه لشركة "سوكار" خارج منطقة بحرين قزوين، والذي من شأنه أن يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة بأن تصبح إحدى شركات النفط الدولية.

ويتضح مما سبق أن إسرائيل قد وجدت في أذربيجان مصدراً هاماً للطاقة، نظراً لقربها النسبي جغرافياً، يعوضها عن استحالة حصولها على النفط من منتجاته الكبرى في الخليج الفارسي، مما جعلها المزود الأكبر والأهم لإسرائيل في مجال النفط، عبر أنبوب النفط الذي يبدأ في العاصمة "باكو" ويمر عبر جورجيا ثم مدينة "جيهان" التركية وصولاً إلى شواطئ البحر المتوسط، كما تنظم إسرائيل مؤتمرات سنوية خاصة في مجالات المياه والاقتصاد، ودعوتهما لحضور دول الكومنولث لها ومن بينها أذربيجان، للتباحث في مجالات التعاون الاقتصادي والفني المشترك[19].

3- **التعاون الثقافي والتبادل التربوي** بين الجانبين الأذربيجاني والإسرائيلي، فيلاحظ أنه حجم هذا التبادل يزداد بفضل عقد المهرجانات الثقافية المشتركة، وإلغاء نظام التأشيرة بين البلدين، وبوجود طائفة يهودية في "باكو" ساهمت بشكل كبير في تعزيز العلاقات الثقافية بين الجانبين[20].

4- **التعاون العسكري**، فقد دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة في أغسطس 1997 أثناء زيارة رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو إلى "باكو"، ومنذ ذلك الوقت، وإسرائيل تحرص على تنمية وتطوير علاقاتها الوثيقة بأذربيجان خاصة في مجال تحديث وتطوير القوة العسكرية لأذربيجان. كما أنه في عام 2009، قام الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز بزيارة أذربيجان، وذلك للسعي نحو توسيع

العلاقات العسكرية عن السابق من خلال الشركة الإسرائيلية "إرينوتكس للأنظمة الدفاعية" (Ltd)، بإعلانها عن عزمها إقامة مصنع في العاصمة "باكو".

ومن هنا، تحرص إسرائيل على تقديم الدعم والتعاون لأذربيجان في المجال العسكري، حيث وقع الجانبان العديد من الاتفاقيات الثنائية في هذا المجال، نذكر في هذا المجال قيام هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتوريد مائة دبابة من طراز "ميركافا" و30 طائرة حربية إلى أذربيجان، وأنشأت فيها خطاً لإنتاج الطائرات بدون طيار، وأسلحة مضادة للطائرات، وأنظمة دفاع مضادة للصواريخ، لتصبح بديلاً لتركيا في صادراتها العسكرية، مما يؤكد أن الجيش الأذرى يعمل بتزامن كامل مع أنظمة الدفاع الإسرائيلية .كما افتتحت شركة "التاسيستمز" أكبر شركة إسرائيلية متخصصة في المعدات الدفاعية الإلكترونية فرعاً ضخماً لها في "باكو" يمكنها من التقاط صور بالغة الدقة، في أسوأ الظروف الجوية، وإطلاق نظام قمر صناعي يمكنه الوصول إلى محطات مهمة جداً بالنسبة لإسرائيل، وهو ما يعكس مدى التعاون الاستخباراتي والأمني بين الجانبين[21].

ويرى الخبراء أن تزويد إسرائيل أذربيجان بالأسلحة والوسائل القتالية المختلفة، يأتي نتيجة للنزاعات المحتدمة بينها وبين جاراتها وعلى خلفية موقعها المتميز بين إيران، وروسيا وتركيا، ومن هنا أصبحت أذربيجان إحدى المستهلكين الرئيسيين للأسلحة والخبرة العسكرية الإسرائيلية، وكان من أهم الصفقات المبرمة بين الجانبين في هذا المجال، الاتفاقية التي صدق الجانبان عليها في فبراير 2012 بقيمة 1,6 مليار دولار وتشمل طائرات إسرائيلية بدون طيار ونظم مضادة للطائرات، والدفاع الصاروخي، بينما بلغت القيمة الإجمالية لصفقات السلاح الإسرائيلي إلى أذربيجان بين الأعوام 2012 و2016 نحو 4,5 مليار دولار، وبهذا تحتل إسرائيل المرتبة الثانية (بعد روسيا) بين الدول التي تصدر الأسلحة إلى أذربيجان، وذلك على الرغم من الحظر الذي فرضته دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) على كل من أذربيجان وأرمينيا في محاولة لخفض حدة النزاع بينهما[22].

5- **التعاون الاستخباراتي والأمني** بين إسرائيل وأذربيجان، خاصة تدريب الأولى للأجهزة الأمنية والاستخباراتية للأخيرة، وإشرافها على الطاقم الأمني للرئيس الأذرى خلال زياراته الخارجية، وتبادل المعلومات السرية حول أعدائهما بشكل روتيني، وتحليل الصور الملتقطة بواسطة أقمار صناعية إسرائيلية، مما يعطى التسريبات الصحفية "حول طلب تل أبيب من باكو وضع محطات تنصت إلكترونية على طول بحر قزوين كثيراً من المصداقية.

كما ازدادت العلاقات الأمنية رسوخاً بين الجانبين، بعد أن أعلنت أذربيجان عن إحباطها ما وصفته بأنه "مخطط تفجير" أعد له حزب الله لتفجير السفارة الإسرائيلية في باكو، وإلقائها القبض على 22 ضابطاً من الحرس الثوري الإيراني بتهم ارتكاب أعمال معادية ضد السفارات الأمريكية والإسرائيلية وعدد من الدول الغربية.

وثمة مصلحة مشتركة هامة أخرى بين البلدين تتمثل في المخاوف من إيران ومن الإرهاب الدولي، فقد نشرت وسائل إعلامية مختلفة خلال السنوات الأخيرة عن مخططات لتنفيذ عمليات إرهابية على أراضي أذربيجان تم إحباطها جميعاً بفضل معلومات استخباراتية إسرائيلية، كما أنه يوجد في إيران جالية أذرية كبيرة، ونظراً للقرب الجغرافي بين الدولتين، ومن شأن ذلك أن يساعد إسرائيل كثيراً في التجسس على إيران وجمع معلومات استخباراتية عنها في المجالات المختلفة، فضلاً عن تشكيلها (أذربيجان) قاعدة انطلاق لأي هجوم إسرائيلي محتمل على إيران[23].

الخاتمة

في ضوء ما سبق، يتضح أن إسرائيل اتجهت وتتجه فعلياً إلى تبنى سياسة جديدة تجاه دول الكومنولث ومن بينها أذربيجان، قوامها أن الوجود اليهودي في هذه الدول يضمن لإسرائيل فرصة لتدعيم نفوذها واختراقها لمجتمعات ونخب هذه الدول، وقد استغلت إسرائيل الوجود اليهودي بهذه الدول في ثلاثة اتجاهات:

أولهما، فتح باب الهجرة من هذه الدول إلى إسرائيل خاصة بعد سقوط الحائط الشيوعي، ولذا افتتحت فرعاً للوكالة اليهودية لتنظيم هجرة اليهود إلى إسرائيل في عواصم هذه الدول، ويشارك هؤلاء المهاجرون بكفاءة عالية في دفع النمو الاقتصادي بالصناعات الإسرائيلية عالية التكنولوجيا، علاوة على مشاركتهم العالية في الحياة السياسية بإسرائيل، حيث ينتمي غالبتهم لحزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة المهاجر الروسي والوزير السابق "أفيجدور ليبرمان".

وثانيهما، تأمين بقاء عناصر وجماعات ضغط يهودية في هذه الدول، لضمان بقاء النفوذ الإسرائيلي في هياكل صنع القرار داخلها، وكانت أذربيجان ضمن تلك الدول، ومستغلة في ذلك الإغراءات الاقتصادية والمالية، وفى الوقت نفسه استشراء الفساد داخلها من أجل الحصول على مكتسبات وامتيازات لصالحها، علاوة على ضعف اقتصادياتها وانهيار شبكة البنية التحتية فيها[24].

وثالثهما: إسرائيل لديها مصلحة إستراتيجية في تطوير الروابط مع أذربيجان، لأنها يمكن أن تساعد في إيقاف ظهور الأصولية الإسلامية الصادرة من إيران، فلا يوجد تهديد أكبر من وجهة نظر كلاً من أذربيجان وإسرائيل، من ذلك الذي تمثله السياسة الإيرانية، وطموحاتها الأيديولوجية والتوسعية والدينية، فإيران تصور نفسها الزعيمة الشرعية في الشرق الأوسط وفي بحر قزوين، ويرى قادة إيران إنه لا مكان للدولة اليهودية (إسرائيل) وأذربيجان العلمانية في فنائها الخلفي، وهو واحد من العوامل التي تجتذب أذربيجان لتوثيق علاقاتها بإسرائيل من خلال الخوف المشترك من طهران[25].

الهوامش

([1]) رضا محمد هلال، "علاقات إسرائيل بدول الكومنولث الروسي: دراسة في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية"، في د. هدى ميتكيس (محرر)، **العلاقات الآسيوية – الآسيوية** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007).

([2]) د.مصطفى علوي (محرر)، **الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994).

([3]) د.عدنان أبو عامر، "إسرائيل وأذربيجان: بين المصالح المتبادلة والتحالف الاستراتيجي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 16 مايو 2012.

([4]) هشام منور، "تمدد النفوذ الإسرائيلي في آسيا الوسطى: أذربيجان نموذجاً"، **موقع المسلم**، 22 أكتوبر 2012، على الرابط التالي:

http://www.almoslim.net/22-10-2012

([5]) آرتور لنك، "أذربيجان: نموذج العلاقات بين دولة إسلامية ودولة إسرائيل"، **موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية**:

http://www.altawasul.com/5/7/2009

([6]) هيثم الكيلاني، "المداخل العربية والإسرائيلية إلى آسيا الوسطى الإسلامية"، **مستقبل العالم الإسلامي**، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي)، السنة الخامسة، (العدد 16)، 1995.

([7]) "Azerbaijan: Jewish community in Azerbaijan":

http://www.jpeopleworld.com/25/11/2012

وأنظر أيضاً

"Azerbaijan: the status of Armenians, Russians, Jews and other minorities", (Washington: INS Resource Information Center, 1993).

([8]) "Azerbaijan: Jewish community of Azerbaijan", official – web – site of president of Azerbaijan.

([9]) "Azeri Jews: centuries of coexistence in Azerbaijan":

http://www.jewishjournal.com/10/1/2008

([10]) "General information on Azerbaijan Jewish organizations":

http://eajc.org/25/11/2012

([11]) younis abdullayev, "the rich jewish heritage of Azerbaïdjan ", article published on website: http:www.israel national news.com.opeds, 25-12-2017.

([12]) Milikh yevdayevm , " Azerbaïdjan: yes, jews and muslims can be friends", jewish journal, september 25, 2018: http://www.jewishjournal.com

([13]) "Jews in Azerbaijan: a history spanning three millennia":

http://www.visions.az/25/11/2012

([14]) "Azerbaijan: virtual Jewish history tour":

http://www.jewishrrtuallibrary.org/22/11/2012

([15]) "Religions in present Azerbaijan"

http://www.Azerbaijan.az/generalinfo/traditional/religion/tradition/25/11/2012

([16]) "احتفاء إسرائيلي بافتتاح مدرسة يهودية في أذربيجان"، **موقع اون إسلام**، 12 نوفمبر 2012، على الرابط التالي:

http://www.onislam.net/12-11-2012

([17]) "أذربيجان – إسرائيل": تغير ميزان القوى يتحدى الشراكة بينهما، **موقع الحقول**، 14 أغسطس 2012، على الرابط التالي:

http://www.alhoukoul.com/14-8-2012

([18]) Elnur Isamayilov, "Israel and Azerbaijan: the evolution of a strategic partnership", **Israel journal of forgien affairs**, v II: 1, 2013, p 69.

([19]) Azerbaijan – Israel: firm alliance? (1),**Today's Zaman**, 6 November 2012.

([20]) LLya Bourtman, "the Israel and Azerbaijan's furtive Embrace", **middle East quarterly**, summer 2006.

([21]) "اتفاق تصنيع عسكري إسرائيلي أذربيجاني"، **مختارات إسرائيلية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، ديسمبر 2011.

([22]) "ازدهار غير مسبوق في العلاقات بين إسرائيل وأذربيجان"، مقالة منشورة على **الموقع الإلكتروني لمركز مدار**:

http://www.madarcenter.org/23-1-2018

([23]) بريندا شيفر، "التعاون بين أذربيجان وإسرائيل يتجاوز التوترات الإيرانية"، مقالة منشورة على الرابط الإلكتروني **لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**.

http://www.washingtoninstitute.org<view/16-4-2013

([24]) أ.م.د. دياري صالح مجيد، "العلاقات الأذرية – الإسرائيلية وأثرها في السياسة الإيرانية"، مقالة منشورة على الرابط التالي:

http://www.iasj.net.iasj/2015

([25]) Robert N. Marcus, "Azerbaijan and Israel: oil, Islam and strawberries pragmatism in foreign policy between unlikely allies", **Master Thesis** (not published), the fletcher school of law and diplomacy (Tufts University, Boston 2009), pp 39-40.

"الاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق أسيا: من سياسة التجاهل إلى سياسة إعادة التوازن"

THE NEW US SECURITY STRATEGY IN SOUTHEAST ASIA: FROM BENIGN NEGLECT TO REBALANCE POLICY

فلاح أمينة

أستاذ مساعد"أ"، باحثة دكتوراه، جامعة قسنطينة 03

الملخص

طرأ على الاستراتيجية الامنية الامريكية تجاه منطقة جنوب شرق أسيا بعد الحرب الباردة تغييرات مهمة، تحاول هذه الورقة البحثية الوقوف على أهمها من خلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي تدرجت من سياسة التجاهل الى سياسة إعادة التوازن، هذه الأخيرة التي أسهمت من خلال أبعادها المتعددة في إعادة إدراج المنطقة ضمن أجندة أمريكا الاستراتيجية ومحاولة إصلاح ما أفسدته سنوات الغياب عن المنطقة والتي استغلتها الصين لصالحها لتثبيت موقعها بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: جنوب شرق أسيا، الولايات المتحدة الامريكية، سياسة التجاهل، سياسة إعادة التوازن، الصين.

Abstract:

The American security strategy toward Southeast Asia knew significant changes after the cold war, we will address in this paper this main change during the successive American administrations; which is graduated from neglect policy to pivot policy.

The latter contributed through its multiple dimensions to re-inclusion the region within the American strategic agenda and try to repair the ravages of absence years from the region, which exploited by china to install its position into the region.

key words: Southeast Asia, United States of America, neglect's policy ,Pivot's policy, china.

مقدمة:

حملت رياح نهاية الحرب الباردة تغيرات مهمة على الاستراتيجية الأمريكية حول العالم عموما وعلى منطقة جنوب شرق أسيا خصوصا، كانت بدايتها بالانسحاب العسكري الأمريكي من جنوب فيتنام سنة 1975 اين كانت الغفلة والتجاهل السمة الغالبة للإدارة الأمريكية اتجاه المنطقة، واقتصر تدخلها بصفة عرضية استجابة لبعض الأزمات السياسية أو ضمانا لدخول أسواق المنطقة، فعُرفت السياسة الأمريكية في الفترة ما بين1977-2000**بسياسة التجاهل والفرص الضائعة**[1] **Policy of benign neglect and missed opportunities**

إلا أن أحداث11 سبتمبر2001 مثلت نقطة التغيير لكل تلك المعطيات، حيث اعتبرت إدارة بوش الابن منطقة جنوب شرق أسيا **بالجبهة الثانية** لمحاربة الإرهاب **Second Front to Counter terrorism**، ومع كل ذلك التغيير، اعتبرت إدارة أوباما مغايرة لسابقاتها من الإدارات بتبنيها **لسياسة المحور او إعادة التوازن** والتي اسهمت في إعادة الاهتمام بالمنطقة الى الواجهة، الا أنه باعتلاء دونالد ترامب لسدة الحكم، لوحظ تراجع كبير في الاهتمام بالمنطقة في اجندة الإدارة الامريكية لصالح الاهتمام بالشأن الداخلي من خلال رفع شعار "**أمريكا أولا**"، وعليه نطرح المشكلة البحثية التالية:

"ما هو الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة جنوب شرق أسيا خلال الإدارات المتعاقبة؟"

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

تختلف أدوات ووسائل الاستراتيجية الامريكية المنتهجة تجاه منطقة جنوب شرق أسيا باختلاف الإدارات المتعاقبة.

وبهدف الإجابة على مشكلة الدراسة تم الاستعانة بالتقنية التاريخية من حيث أن البحث يحتاج إلى فهم الظروف والعوامل التاريخية المساهمة في تغير الاستراتيجية الامريكية اتجاه المنطقة الى جانب استخدام المنهج التحليلي والمنهج المقارن، إضافة الى مقترب التحليل النسقي من حيث دراسة تأثير المتغيرات الدولية على تغير الاستراتيجية الامريكية.

أما عن الأهداف التي تسعى هذه الدراسة الى إبراز ها فتتمثل في:

- التأكيد على أن الاستراتيجية الامريكية لا تتغير مهما تغير الحكام والرؤساء الذين يصلون الى البيت الأبيض، لكن الذي يتغير هي الأدوات والوسائل.
- الإشارة الى أن منطقة جنوب شرق أسيا تشكل مسرحا للتنافس الأمريكي-الصيني مستقبلا نظرا لموقعها الجيو إستراتيجي الهام.
- التنويه الى أن سياسة إعادة التوازن التي تبنتها إدارة أوباما اتجاه منطقة أسيا الباسيفيك عموما ومنطقة جنوب شرق أسيا خصوصا، أسهمت في احياء صورة أمريكا المشوهة مقارنة بالإدارات السابقة.

وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى المحاور الاتية:

- **مقدمة**
- **المحور الاول: إستراتيجية التجاهل (1973-1989)**
- **المحور الثاني: إستراتيجية الاهتمام العرضي (1989-2008)**
- **المحور الثالث: إستراتيجية المحور أو إعادة التوازن (2008 إلى 2019)**
- **الخاتمة**

المحور الاول: إستراتيجية التجاهل (1973-1989)

سيتم التطرق من خلال هذا المحور إلى سياسة التجاهل التي انتهجتها الاستراتيجية الامريكية خلال إدارة: رونالد ريغان، جيمي كارتر وجورج بوش الاب تجاه منطقة جنوب شرق أسيا.

أولا: الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارتي جيمي كارتر ورونالد ريغان

تماشيا والوضع الدولي السائد في تلك الفترة والموسوم بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، لم تعطي إدارة جيمي كارتر أهمية كبيرة لمنطقة جنوب شرق أسيا. فقد انشغلت إدارة كارتر مثلا بتقليل خطر الأسلحة الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي من خلال تبنيها لاستراتيجية الردع Deterrence، إلا أن الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا سنة 1978كان سببا في توثيق العلاقات الأمريكية - الصينية في إطار جهود لإحباط المخططات السوفيتية -الفيتنامية في جنوب شرق أسيا.

وبالنسبة لإدارة رونالد ريغان فقد أنصب اهتمامها بكيفية إحتواء contain الخطر الشيوعي، لهذا لم تولي المنطقة اهتماما كبيرا باستثناء مواصلة دعمها لرابطة الأسيان ASEANفاعتبرت منطقة جنوب شرق أسيا أخر اهتماماتها مقابل تركيزها على محاربة الشيوعية، وهو ما أشار إليه الكاتب تيري ديبل " دفعت ذهنية الحرب الباردة ريغن إلى اعتبار البلدان النامية غير مهمة للسياسة الأمريكية سوى أنها ساحات معركة للصراع الدائر بين شرق- غرب"2

وباختصار، فقد اقتصرت الاستراتيجية الامريكية خلال إدارتي كارتر وريغن على الدعم السطحي لرابطة الأسيان، معتبرتين جنوب شرق أسيا منطقة هامشية وذلك لتركيزهما على ردع التهديد السوفياتي واحتواء الخطر الشيوعي، فهل مثلت إدارة بوش الأب اختلافا مقارنة بسابقتهما وما الجديد الذي حملته للمنطقة؟

ثانيا: الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارة بوش الأب (1989-1993)

اتسمت السياسات الأمنية الأمريكية خلال فترة التسعينات بالقوة الموسعة، حيث عرفت الولايات المتحدة الأمريكية عدة تدخلات عسكرية كان أبرزها التدخل في الصومال، البوسنة، كوسوفو والعراق، فكان لازما على الإدارة الأمريكية في تلك الفترة مواجهة تبعات هذه التدخلات تفاديا لأي انزلاقات خطيرة، فكانت الاستمرارية في السياسية الخارجية اتجاه منطقة أسيا هي القاسم المشترك للديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء، حيث اعتبرتا كل من إدارة بوش الأب وبيل كلينتون الولايات المتحدة الأمريكية قوة أسيوية3، لهذا ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية اتجاه أسيا خلال هذه الفترة بتقديم الضمانات لنشر القوات الأمريكية بشمال شرق أسيا بشكل مستدام، واعتبرت جنوب شرق أسيا منطقة هامشية ضمن قائمة الأهداف الاستراتيجية، باستثناء أهمية موقعها لحرية الملاحة البحرية العالمية.

ركزت إدارة بوش الأب بعد فترة الحرب الباردة على ضمان وصول السلع الأمريكية الى الأسواق الأسيوية، أين أصبح ينظر إلى التواجد العسكري الأمريكي بالمنطقة مصدر استقرار وشرطا مسبقا للدفع بعجلة النمو الاقتصادي الإقليمي، فحولت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية تركيزها بمنطقة جنوب شرق أسيا من القضايا الأمنية إلى القضايا الاقتصادية خاصة ما تعلق بترقية التجارة الحرة.

المحور الثاني: إستراتيجية الاهتمام العرضي (1989-2008)

سيتم التطرق خلال هذا المحور الى الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة جنوب شرق أسيا خلال إدارة بيل كلينتون التي ركزت على دعم المؤسسات الاقتصادية الإقليمية مقارنة بسابقاتها من الإدارات، ومن ثم سيتم التطرق الى الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارة جورج ولكر بوش والتي اعتبرت المنطقة الجبهة الثانية في حربها على الإرهاب، وبهذا انتقل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة من الجانب الاقتصادي الى الجانب العسكري.

أولا: الاستراتيجية الامريكية خلال إدارة بيل كلينتون1993-2001

مع بداية التسعينات، أصبحت المنطقة أخر اهتمامات الاستراتيجية الامريكية، وبوصول بيل كلينتون الى الحكم أبقى على نفس نهج سلفه بوش الاب باعتبار جنوب شرق أسيا منطقة سلمية للنمو الاقتصادي. الا أن إدارته أولت اهتماما كبيرا: بدعم العديد من المؤسسات الاقليمية، المشاركة في منتدى منظمة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفيك APEC، الدعم الإيجابي للمنتدى الإقليمي لرابطة الأسيان ARF وإطلاقها للمبادرة الجديدة للجماعة الباسيفيكية سنة 1993، وفي إطار تطبيع علاقاتها مع فيتنام، قامت إدارة كلينتون سنة 1995 بإرسال مجموعتين من حاملات الطائرات الى منطقة تايوان لردع الصين التي قامت باتخاذ إجراءات استفزازية عسكرية قبيل الانتخابات الرئاسية سنة1996. [4]

كما كانت زيارة الرئيس كلينتون الى فيتنام في نوفمبر 2000(ثاني زيارة بعد زيارة ريتشارد نيكسون سنة1969) منعرجا حاسما في العلاقات الفيتنامية الامريكية، والتي أكد فيها على دعم إدارته للنمو الاقتصادي والتحرر السياسي من خلال رفع الحظر الاقتصادي، استعادة العلاقات الدبلوماسية وتوقيع اتفاقية التجارة الثنائية.

وفي إطار تعزيز التعاون الثنائي مع دول المنطقة، وقعت الإدارة اتفاقيات التجارة الحرة مع إندونيسيا سنة2001 ,سنغافورة سنة 2003 , وقامت بتعيين كل من الفليبين وتايلاند كحلفاء رئيسين للناتو سنة 2003، كما مولت الإدارة العديد من برامج ترقية الديمقراطية وذلك في إطار دعمها لمسار

الإصلاح السياسي والدمقرطة بالمنطقة، ولعبت منظمات المساعدة الامريكية دورا بارزا في ترقية عملية التحول الديمقراطي بتايلاند سنة 1990.[5]

تجدر الإشارة، الى انه ورغم كل الاهتمام الذي أبدته إدارة كلينتون بالمنطقة، الا ان استجابتها وردة فعلها حيال الازمة الاقتصادية الاسيوية لسنة 1997-1998 كانت بطيئة وغير كافية، حيث رفضت تقديم ضمانات ثنائية للدول الأكثر تضررا (في حين قامت بمنح نفس الضمانات قبل 03 سنوات من الازمة للمكسيك.)[6] ، بل وأكثر من ذلك، قامت بالضغط على صندوق النقد الدولي من أجل فرض مطالب تعجيزية للإصلاح تماشيا والأهداف الاقتصادية الامريكية بالمنطقة ما أدى الى انهيار اقتصادي كبير، لهذا، كان للازمة تبعات جانبية، حيث أسهمت في تنامي الاستياء داخل دول جنوب شرق أسيا وفي تراجع الدور الأمريكي بالمنطقة، الذي استغلته الصين لتثبيت موقعها بالمنطقة، ويمكن تمثيل تبعات هذه الازمة على تغير ملامح السياسة الدولية بالمنطقة وعلى تزايد حدة وتيرة التنافس الأمريكي الصيني بالمنطقة وفقا للشكل الموالي:

الشكل رقم (01): انعكاسات الازمة الاقتصادية الاسيوية على التنافس الأمريكي الصيني بمنطقة جنوب شرق أسيا

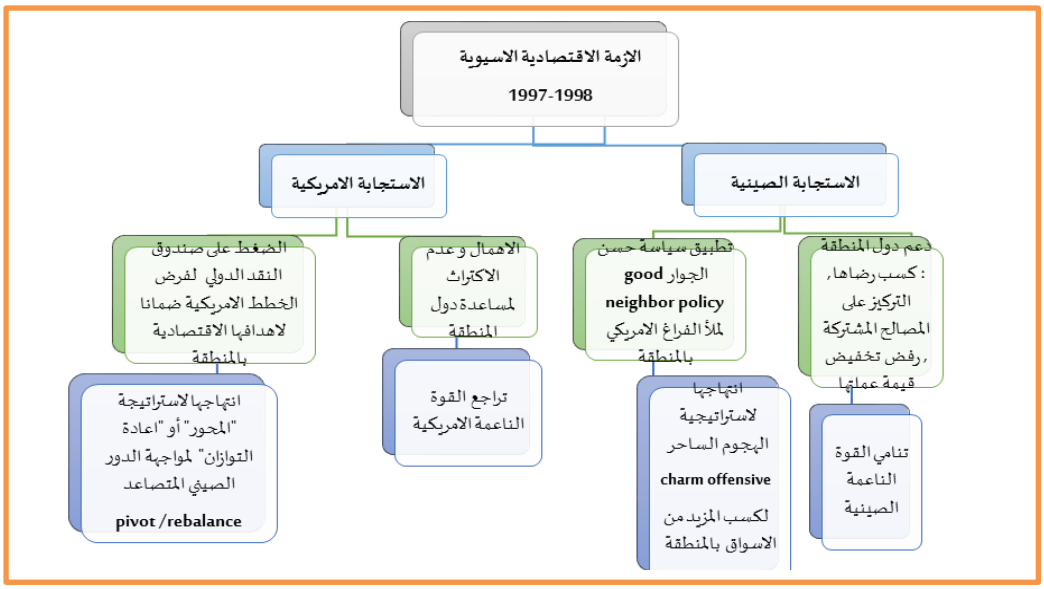

المصدر: من إعداد الباحث

انطلاقا مما سبق، نخلص لجملة من الملاحظات تتلخص أهمها في:

- أن الاستجابة البطيئة لأمريكا حيال الازمة الاقتصادية الاسيوية كانت سببا في انجذاب دول جنوب شرق أسيا نحو الصين.
- انتهاج الصين لـ "**سياسة حسن الجوار**" يرجع بالأساس إلى رغبتها في طمأنة دول الجوار من عدم وجود خطورة لصعودها على النطاق الإقليمي.
- استفادة الصين من الهفوات الامريكية (اللامبالاة اتجاه الازمة الاقتصادية الاسيوية، الاهتمام بالحرب على الإرهاب) لتثبيت تواجدها بقوة داخل دول المنطقة.

ثانيا: الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارة جورج بوش الابن (2001-2008)

ركز الرئيس بوش الابن طيلة حملته الانتخابية على انتقاد إدارة بيل كلينتون انطلاقا من:

- مستوى التسلح وتنظيم الجيش الأمريكي ومحاولة إصلاحه.
- إساءة إدارة العلاقات الأمريكية اليابانية.
- القلق المتزايد بشأن الصين والتعامل الحذر مع تايوان.
- التردد في تجديد العلاقات العسكرية مع اندونيسيا.

وتبعا لذلك، أعلن بوش عن نيته في تنظيم الجيش الأمريكي لمواجهة تهديدات الحرب البادرة أكثر من تنظيمه لمواجهة تحديات القرن الجديد[7]. لم تولي إدارة بوش في بدايتها منطقة جنوب شرق أسيا الاهتمام الكافي بالرغم من أهميتها الاقتصادية كأكبر شريك اقتصادي للولايات المتحدة والاهمية الجيو استراتيجية التي تمثلها الممرات البحرية بالمنطقة للأسطول البحري الأمريكي[8]، إلا أن هذا النهج الذي سلكته الإدارة اتجاه المنطقة قد تغير بعد احداث 11 سبتمبر 2001، أين برزت عدة تغيرات على ملامح الاستراتيجية الأمريكية.

1- أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على المنطقة

اعتبرت أحداث الثلاثاء الأسود منعرجا حاسما في مسار الاستراتيجية الأمنية الامريكية، فقد دفعت بالمسؤولين الأمريكيين لإعادة رسم استراتيجياتهم الأمنية العالمية وعلى رأسهم إدارة بوش الابن، التي أدركت مدى اهمالها لمنطقة جنوب شرق أسيا في أجندتها الاستراتيجية وقررت ارجاع المنطقة الى رادارها الاستراتيجي كجبهة ثانية **second front** للحرب على الإرهاب[9]، و هذا نتيجة اكتشاف العديد من الخلايا الإرهابية بدول المنطقة: سنغافورة، إندونيسيا والفلبين التي تضم أكبر عدد من السكان المسلمين، الحركات الانفصالية المنشقة الى جانب سهولة اختراق حدودها، كل هذا جعل الملاحظين الأمريكيين يعتبرونها كأرضية تنشئة خصبة للعمليات الإرهابية،[10] و أكدت: **هجومات بالي2002**, جاكرتا**2003**و**2004**, اعتقالات أبرز الإرهابيين بالمنطقة وعلاقة تنظيم القاعدة بالتنظيمات الإسلامية بالمنطقة كجماعة أبو سياف بالفليبين صحة هذه التقديرات.

لقد أكدت وثيقة الامن القومي الأمريكي سنة **2002** على أن هجمات الحادي سبتمبر كانت سببا رئيسيا للتحالف الأمريكي الاسيوي، حيث قدمت اليابان وكوريا امدادات عسكرية ولوجستية للولايات المتحدة الأمريكية كما تلقت مساعدات من تايلاند، الفليبين وسنغافورة، ولأجل مواجهة التحديات الامنية الناتجة عن أحداث 11 سبتمبر، استخدمت إدارة بوش الابن الحرب على الإرهاب لتوسيع وجودها العسكري بالقارة الاسيوية وإقامة ترتيبات لنشر قواتها على المدى البعيد، فاليوم تمتد القواعد العسكرية الامريكية من جزيرة أوكيناوا اليابانية إلى البحرين بما يمكنها من تغطية كل القارة الاسيوية.[11]

مع هذا، بالرغم من إجماع أغلب الملاحظين على أن الفضل يعود لإدارة بوش في تعديلها لسياسة التجاهل **Benign Neglect**، التي مارستها الإدارات السابقة اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا، من خلال تعزيز علاقات التعاون والاتصال بين الطرفين، و توسيعها لنطاق الحرب على الإرهاب لتشمل إندونيسيا، الفلبين، وجنوب تايلاند, إلا انهم يرون ان الادارة افتقدت الى سياسة متناسقة وواضحة تجاه المنطقة[12]، فالإدارة مثلا لم تولي اهتماما كبيرا بإرسال ممثليها بشكل منتظم الى اللقاءات الإقليمية كإجتماعات رابطة الأسيان، التركيز على دول معينة بالمنطقة كسنغافورة و اغفالها للبعض

الاخر: كمبوديا، لاووس، ميانمار، كما تميزت فترة إدارة بوش بسيطرة الكونغرس على تحديد معالم السياسة الامريكية تجاه منطقة جنوب شرق أسيا بفرضه لعقوبات قاسية على ميانمار وإدانة الحكومة الكمبودية لاعتقالها نشطاء في المعارضة.

وعليه، يمكن إرجاع أسباب التركيز المحدود الذي أبدته إدارة بوش تجاه منطقة جنوب شرق أسيا الى:

- تركيزها على الهند باعتبارها المنافس القديم لأمريكا وحليف الاتحاد السوفياتي اثناء الحرب الباردة.
- الوضعية الحرجة التي واجهتها الادارة الامريكية في كل من أفغانستان والعراق، وكانت سببا في تراجع الاهتمام بأسيا الباسيفيك مما سمح بتنامي الدور الصيني بالمنطقة.
- انشغالها بالحرب على الإرهاب وتفضيلها للعلاقات الثنائية بدلا من العلاقات متعددة الأطراف، ما أدى الى اهمالها لأسيا والهادي إلى حد كبير، ما أفسح المجال أمام تعاظم النفوذ الصيني، وتعميق اندماج دول رابطة جنوب شرق أسيا، «أسيان»، في فلك الاقتصاد الصيني الذي كان يشهد آنذاك نمواً كبيراً.

المحور الثالث: إستراتيجية المحور أو إعادة التوازن (2008 إلى 2016)

يركز المحور الموالي في شقه الأول على الاستراتيجية الأمنية الامريكية تجاه منطقة جنوب شرق أسيا خلال إدارة باراك أوباما والتي شكلت فارقا كبيرا مع الإدارات السابقة من حيث الأهمية القصوى التي أولتها للمنطقة بإطلاقها لسياسة المحور او إعادة التوازن، في حين يركز الشق الثاني على ابراز ملامح التغيير والثبات في الاستراتيجية الأمنية الامريكية اتجاه المنطقة خلال ادارة الرئيس الحالي دونالد ترامب وسلفه أوباما.

أولا: الاستراتيجية الأمريكية خلال إدارة باراك أوباما (من 2008 إلى 2016)

أسهم شعار "التغيير" الذي طبع الحملة الانتخابية للمترشح باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية لسنة 2008 في فوزه بمقعد الرئاسة، هذا الأخير الذي وعد بمراجعة شاملة للاستراتيجية الامريكية، إحداث تغيير جذري على السياسة الداخلية والاقتصادية، و سحب القوات الامريكية تدريجيا من العراق وأفغانستان وذلك سعيا منه لتحسين صورة أمريكا في العالم بعد أن أفسدت ثمن سنوات من حكم بوش تلك الصورة-عقيدة الحرب الاستباقية وأدى الى بروز قوى جديدة، مشاكل اجتماعية

داخلية- والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الإطار: هل هناك تغيير حقيقي للاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا بقدوم الرئيس أوباما؟

بتقلدها منصب وزيرة الخارجية وكأول خرجة رسمية لها سنة**2009** ، قامت هيلاري بزيارة اليابان، إندونيسيا، كوريا الجنوبية والصين خلافا لوزراء الخارجية السابقين (كان التركيز على أوروبا، الشرق الأوسط وشرق أسيا) و ذلك لبعث رسالة الى أسيا و العالم مفادها عودة الولايات المتحدة الامريكية الى الساحة الدولية.وهو ما اشارة اليه في مذكراتها **خيارات صعبة Hard Choices**بأنه" علينا توسيع ارتباطاتنا مع الصين ووضع منطقة أسيا والمحيط الهادئ في مقدمة أجندتنا الدبلوماسية"[13] ، مضيفة بأن تركيز الإدارة الامريكية على العراق وأفغانستان والشرق الأوسط قد أدى الى تخليها عن دورها القيادي التقليدي في أسيا، وقد توقعت رفقة نائبها **جيم شاتنبرغ Jim Steinberg**"أن يكتب معظم تاريخ القرن الواحد والعشرين في أسيا".[14]

لهذا، فهيلاري كلينتون كانت مهندسة سياسة **المحور Pivot** او **إعادة التوازن Rebalance**رفقة مدير مكتبها لشؤون شرق أسيا والمحيط الهادئ **كورت كامبل Kurt Campbell**، فالفضل يرجع اليها في إعادة توجيه دفة القارب الأمريكي باتجاه منطقة أسيا عموما وجنوب شرق أسيا خصوصا، فقد أشارت مرارا وتكررا إلى أن أسيا المحيط الهادئ تشكل أولوية لإدارة أوباما منذ يومها الأول. فبمجرد توليه للحكم سنة **2008** , أعلن عن تشكيل الفريق الذي سيشرف على إعداد تقرير الامن القومي، والذي أوضح بأن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية والأمنية هو كيفية الحفاظ على قوة التأثير الدبلوماسي والعسكري الأمريكي وإعادة بناء صورة أمريكا والحفاظ على الامن والقيادة العالمية[15]، وكان هدف الإدارة من وراء تلك الإجراءات هو إعادة ضبط أهمية جنوب شرق أسيا في نقاش السياسة الخارجية الامريكية نظرا للدور الهام الذي تمثله المنطقة عسكريا، أمنيا، سيأسيا واقتصاديا في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي بأسيا الباسيفيك.

1- سياسة المحور أو إعادة التوازن Pivot Policy or Rebalance

خلال سنة **2009** , وفي إطار تعهد إدارة أوباما بمواجهة نقص الاهتمام الذي أبدته إدارة بوش الابن اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا، قررت إطلاقها مبادرة لشرق أسيا أصبحت تعرف بـ **أسيا المحور** أو **الانعطاف نحو أسيا Pivot to Asia**، وفي تعقيبها على استخدام مصطلح المحور في مقالتها المنشورة

بالفورين بوليسي "**قرن أمريكا الباسيفيكي**"، أوضحت هيلاري كلينتون بأن المصطلح معناه تجديد تركيز الإدارة على أسيا ومنحها اهتماما خاصا.[16]

حملت سياسة المحور أو إعادة التوازن في طياتها عدة معاني:

- ❖ تعهد الإدارة بتحويل التركيز العام للسياسة الخارجية الامريكية من الشرق الأوسط، أفغانستان وباكستان الى شرق أسيا أسرع المناطق نموا في العالم وأهم شركاء الولايات المتحدة الامريكية، وهذا لا يعني استبعاد الشرق الأوسط وأسيا الوسطى أو إهمال مصالحها بأوروبا أو مناطق أخرى من العالم.
- ❖ نقل المنشئات البحرية من شمال الأطلسي الى المحيط الهادئ ونشر القوات البحرية الامريكية بأستراليا وأماكن أخرى.
- ❖ التعهد بتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع أكبر عدد من الدول الاسيوية: الصين، الهند وإندونيسيا والحفاظ على حلفائها بالمنطقة.

مثلت سياسة المحور الاستراتيجية الكبرى للسياسة الخارجية الامريكية خلال إدارة أوباما، هذه الأخيرة التي أوضحت بأن منطقة أسيا الباسيفيك الممتدة من الهند الى نيوزيلندا ومن الجزر الباسيفيكية الى اليابان الشمالية وشبه الجزيرة الكورية تمثل أولوية جيو استراتيجية للولايات المتحدة الامريكية[17]، لهذا أولت الإدارة المنطقة درجة كبيرة من الاهتمام من خلال الزيارات الرئاسية والوزارية، المبادرات الأمنية والاقتصادية والارتباطات الدبلوماسية، وقد مرت السياسة الجديدة منذ ظهورها بمرحلتين أساسيتين:

- ❖ **المرحلة الأولى 2011-2012:** تم التركيز بشكل أساسي على المبادرات العسكرية بالمنطقة كنشر القوات البحرية في داروين بشمال أستراليا والسفن البحرية بسنغافورة، وهو ما استهجنته الصين التي قامت بعدة تحركات مضادة أظهرت فيها قدرتها على الدخول في النزاعات الحدودية البحرية مع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية (الفلبين واليابان). وقد فسر البعض ردة الفعل تلك كاستجابة للتركيز الأمريكي الجديد بالمنطقة.

.

❖ **المرحلة الثانية 2012:** بعد تعرضها للانتقاد بالتركيز المفرط على الجانب العسكري، قامت الإدارة أواخر **2012** بتعديل تركيزها لصالح المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية، كما دعت الى ارتباطات قوية مع الصين وذلك بغية تقليل توتر العلاقات الامريكية -الصينية ودحر المخاوف الصينية اتجاه التحرك الأمريكي بالمنطقة.

بالرغم من محاولة المحللين الأمريكيين نفي شبهة أن سياسة المحور غير موجهة لاحتواء الصين، الا أن المتمعن في التوجهات والتحركات الامريكية بالمنطقة سيدرك بأن السياسة الجديدة هي ترجمة حقيقية للتخوف الامريكي من تنامي القوة الصينية بالمنطقة ولكن بصيغة جديدة. فسياسة المحور هي سياسة احتواء جديدة بصيغة معدلة، فبدل التركيز على الجانب العسكري كان التركيز على المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية، انشاء تحالفات جديدة واستخدام القوة الذكية بهدف كسب تأييد دول المنطقة.

2- أبعاد سياسة المحور أو إعادة التوازن

سياسة المحور ليست جديدة بل هي امتداد للسياسات الحكومية الامريكية السابقة -إدارة بيل كلينتون وبوش الابن-فالولايات المتحدة الامريكية تملك مصالح وطنية قوية بمنطقة أسيا الباسفيك منذ الحرب العالمية الثانية وقد زاد ارتباطها القوي بالمنطقة عسكريا، اقتصاديا ودبلومأسيا خلال فترة الحرب الباردة وبعدها زيادة على البعد العسكري للسياسات السابقة تضمنت السياسة الجديدة بعدين جديدين اقتصادي ودبلوماسي.

أ- **البعد العسكري:** يعتبر هذا البعد أكثر جوانب سياسة إعادة التوازن أهمية، فهو يؤكد سعي لإدارة الامريكية الابقاء على مستويات القوة والقدرات العسكرية بمنطقة أسيا الباسيفيك رغم الاقتطاعات الكبيرة للإنفاق العسكري الأمريكي[18]، وهو ما أكد عليه الرئيس أوباما خلال خطابه أمام البرلمان الأسترالي في **نوفمبر 2011**:

" ... نظرا لانشغالنا بمستقبل قواتنا المسلحة، بدأنا بمراجعة من شأنها تحديد مصالحنا الاستراتيجية الأكثر أهمية وتوجيه أولوياتنا الدفاعية والاتفاقية على مدى العقود المقبلة... ونحن بصدد إنهاء حروب اليوم، فقد وجهت فريقي للأمن القومي لجعل وجودنا ومهمتنا في

أسيا والمحيط الهادئ أولوية قصوى. ونتيجة لذلك، فإن تخفيضات الإنفاق الدفاعي للولايات المتحدة سوف لن–وأكرر- لن تأتي على حساب أسيا والمحيط الهادئ."[19]

وعليه، تمثلت أهم التحركات العسكرية الامريكية بالمنطقة في:

- تكثيف التواجد العسكري بالجهات الشمالية والغربية من المنطقة (مبدأ المرونة**flexibility**)، من خلال النشر الدوري للقوات العسكرية بدلا من نشر القواعد الدائمة.[20]
- مع بداية 2012 , تم نشر ما بين **200-250** أسطول بحري أمريكي بأستراليا بشكل دوري.
- النشر الدوري للسفن الحربية البحرية **LCS** والغواصات المضادة للطائرات بسنغافورة.
- تعزيز اتفاقية التعاون الدفاعي **EDCA** مع الفلبين، والتي تضمنت نشر طائرات المراقبة الدورية، النشر الدوري للقوات العسكرية الامريكية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة.
- تزايد المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لدول المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر: إذ تلقت الفليبين **100** مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية في صورة مساعدات عسكرية، كما بدأت تدريبات مشتركة بين القوات الأمريكية والفليبين لمساعدة الأخيرة في مواجهة جماعة أبو سياف، كما أعطت الولايات المتحدة الأمريكية إندونيسيا **50** مليون دولار في أغسطس عام **2002** لمساعدة الأخيرة في حربها ضد الإرهاب، وفي أغسطس عام **2002** تم التوقيع على إعلان مشترك بين أسيان والولايات المتحدة الأمريكية حول التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي.
- وفي إطار تعزيز وجودها العسكري، ستنشر الولايات المتحدة الامريكية60 % من أسطولها البحري في منطقة الباسيفيك وتزود قيادة الباسيفيك بأحدث القدرات بحلول عام 2020.[21]

وسعيا منها لتحجيم دور الصين مقابل تقوية نفوذها بالمنطقة، عمدت واشنطن الى الحد من القدرة العسكرية للصين من خلال ابرام اتفاقيات دفاعية مع اليابان، وتوقيع اتفاقية مع الفلبين لبقاء القوات الامريكية فيها **10سنوات**، بالإضافة الى اعتراضها على بناء الصين للجزر الصناعية متهمة بكين بعدم الاهتمام بأمن دول الجوار.

من جانب أخر، أكدت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على أولوية منطقة أسيا الباسيفيك وأهميتها في عدة وثائق رسمية كان من أبرزها: استراتيجية الامن القومي الأمريكي 2010، استراتيجية

-

الدفاع الامريكية الجديدة 2012 أو المراجعة الاستراتيجية Defence Review واستراتيجية الامن القومي الأمريكي 2015.

ب- البعد الاقتصادي:

شكّل الاقتصاد والتجارة الدافع القوي وراء سياسة إعادة التوازن اتجاه أسيا الباسيفيك عموما وجنوب شرق أسيا خصوصا، فقد ارتفعت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة سريعا، حيث تمثل زهاء ثلث **1/3** الناتج الاقتصاد العالمي ويتجاوز اسهامها في النمو الاقتصاد العالمي بنحو **30%**، وإدراكا منها لتلك الأهمية لمستقبل الاقتصاد الأمريكي في ظل الازمة الخانقة التي تعيشها أمريكا، وسعت إدارة أوباما من المبادرات الاقتصادية خلال إدارتي كلينتون وبوش الابن، فكلاهما دعما العلاقات التجارية الطبيعية **NTR**، ومنحا عضوية منظمة التجارة الدولية لكل من الصين، تايوان و فيتنام. وسنة **1993**أولى الرئيس كلينتون أهمية كبيرة لمنتدى التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفيك **APEC**، وبدأ مفاوضات **اتفاقيات التجارة الحرة Free Trade Agreement FTA**مع سنغافورة التي استكملت مراحلها الأخيرة خلال إدارة بوش الابن.

وفي إطار اقتراحها بناء نظام تجاري عادل حر وشفاف على أساس تعددي، تعتبر **اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ The Trans-Pacific Partnership TPP**، التي هي عبارة عن اتفاق للتجارة الحرة يضم **12** دولة: أستراليا، بروناي، كندا، الشيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، البيرو، سنغافورة، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام، خطوة مهمة لبناء قواعد تعاون إقليمي لا يقتصر على شرق أسيا فقط لكن يمتد عبر المحيط الهادئ، وتكمن أهمية الاتفاق في عمله على انشاء منطقة اقتصادية واحدة بين الدول الأعضاء لتشكل نحو **40%**من الناتج المحلي الإجمالي في العالم وتسهيل حركة البضائع والأموال والخدمات والمعلومات[22].

عملا على التأسيس لهيمنة اقتصادية بالمنطقة، قامت أمريكا باستبعاد الصين من اتفاقية الشراكة **TPP** ومن مجموعة التجارة لأسيا الباسيفيك بهدف تحجيم دورها المتنامي بالمنطقة وخوفا من تهديدها لمصالحها الاقتصادية، وكردة فعل منها على تلك التحركات، عززت الصين من منظمة شنغهاي للتعاون **SCO**بضم روسيا وأربع حكومات من أسيا الوسطى، كما تبنت المنظمة سياسات معادية للأهداف الامريكية بالمنطقة[23]، وتهدف الصين من وراء ذلك الى توسيع دورها الأمني بالمنطقة،

فكانت من أهم قرارات المنظمة معارضتها نشر الولايات المتحدة لمشروع درع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية، كما دعت لإنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب كرسالة منها للولايات المتحدة بأنها ليست الدولة الوحيدة القادرة على محاربة الإرهاب[24].

ج- **البعد الدبلوماسي:** كان التحرك الدبلوماسي الأمريكي بالمنطقة وفقا لمسارين: الزيارات الرسمية وابرام المبادرات الثنائية والمتعددة.

❖ **الزيارات الرسمية:** تمثلت أهمها في:

- في جويلية **2009** , وخلال حضورها للمنتدى الإقليمي السادس عشر **(ARF)**لرابطة الأسيان **ASEAN**بتايلاند، وقعت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون على اتفاقية الصداقة والتعاون مع الرابطة(TAC) The Treaty of Amity and Cooperation, كإشارة لبداية تعميق التعاون الأمريكي مع المنظمات الإقليمية بالمنطقة وعودة أمريكا الى منطقة جنوب شرق أسيا.
- في نوفمبر **2009**وكأول زيارة له الى أسيا، شارك الرئيس أوباما في الاجتماع السنوي السابع عشر لقادة منظمة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفيك بسنغافورة، اين قام بزيارة الفلبين، اندونيسيا، الصين، اليابان وكوريا الجنوبية، وقد أوضح البيت الأبيض أن الزيارة تهدف الى تقوية القيادة والتنافسية الاقتصادية الامريكية بالمنطقة، إحياء التحالفات القديمة وتشكيل شراكات جديدة في مارس **2010** , قام أوباما بجولته الثانية الى أسيا والتي قادته الى جزيرة **غوام Guam**، استراليا واندونيسيا.

❖ **المبادرات الثنائية والمتعددة:**

- في **جانفي2011** , تم عقد اول حوار استراتيجي ثنائي بين أمريكا والفلبين تعلق بالأمن واليقظة البحرية.
- في **نوفمبر2012**, كان أوباما أول رئيس امريكي يحضر قمة شرق أسيا **EAS** (تجمع إقليمي يضم **18**دولة أسيوية إضافة الى الولايات المتحدة) التي عقدت بالعاصمة الكمبودية بنوم بني.

يتضح مما سبق، ان إدارة أوباما شكلت فارقا واضحا مقارنة مع سابقاتها من الإدارات الامريكية، حيث أسهمت سياسة إعادة التوازن في احياء صورة أمريكا التي شوهتها عقيدة بوش الاستباقية وأعادت الاهتمام بمنطقة أسيا الباسيفيك وبخاصة جنوب شرق أسيا، فهل سيبقي الرئيس دونالد

ترامب على نفس النهج الذي سلكه الرئيس أوباما أما ان الاستراتيجية الامريكية ستشهد تغيرات جديدة؟

ثانيا: الاستراتيجية الامريكية خلال إدارة دونالد ترامب (2016 الى 2019)

بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2016، رفع الرئيس دونالد ترامب شعار "**أمريكا أولا**" و تعهد بتعديل استراتيجية المحور او إعادة التوزان لسلفه باراك أوباما، التي ورطت الولايات المتحدة في التزامات غير ضرورية ومكلفة حسب وجهة نظره، تعالت معها شكوك المراقبين حول ملامح السياسة الخارجية و الأمنية الامريكية و مستقبل التواجد الأمريكي بمنطقة أسيا -الباسفيك عموما و جنوب شرق أسيا خصوصا ، هاته الاخيرة التي عرفت تحولات عديدة خلال النصف الأخير من رئاسة باراك أوباما (تسارع وتيرة النمو الاقتصادي للصين ، التواجد الصيني المكثف ببحر الصين الجنوبي...). فما هي أهم ملامح التغيير والثبات في الاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا بين إدارتي دونالد ترامب وباراك أوباما؟

1- ملامح التغيير

اتضحت أبرز ملامح التغيير في الاستراتيجية الامريكية خلال الايام الأولى لإدارة ترامب، بتبنى الرئيس نهجا هجوميا اتجاه سياسة الإدارة السابقة، ترجمت بتوقعيه لمرسوم رئاسي في **24 جانفي 2017** يقضي بالانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئTPP (التي مثلت أحد أهم المكونات الرئيسية لاستراتيجية إعادة التوازن لإدارة أوباما) والتي وصفها بأسوأ اتفاقية على الاطلاق **the worst deal ever**، جاء هذا الانسحاب في فترة يعرف فيه الاقتصاد الأمريكي تراجع حاد، فحاول ترامب تحميل الدول الحليفة أعباء الحماية الامريكية لها وكذا الاستفادة من نموها الاقتصادي لصالح الاقتصاد الأمريكي، خلف هذا الانسحاب أثارا اقتصادية وسياسية وخيمة على الولايات المتحدة اتضحت أبرز معالمها في:[25]

- صعوبة تصدير السلع الامريكية الى بقية العالم، حيث أظهرت أخر الدراسات لسنة 2017، أن الولايات المتحدة ستفقد ما يقارب **3.1 مليار دولار** من صادراتها. الى جانب تنازلها على ان يكون لها دور في تشكيل الهندسة التجارية العالمية للقرن الواحد والعشرين القادم.

- الصين ستكون الكاسب الأكبر في هذه العملية فهي في طريقها لخلق واقع تجاري واستثمار بديل لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ.
- بعد عام واحد من الانسحاب الأمريكي، قررت الدول الاحدى عشر المتبقية بقيادة اليابان وضع الاتفاقية موضع التنفيذ دون أمريكا، وفي **مارس 2018** تم تغيير اسم الاتفاقية الى الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ **CPTPP**.

وكبديل لانسحابه من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، أعاد ترامب تنشيط مسار اسيوي منفصل يركز على الصين سمي **بالشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP** والتي أسست على الاتفاقيات التجارية القائمة بين دول الأسيان وستة دول مجاورة: اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، استراليا، نيوزيلندا والهند. وفي حال تمت الموافقة على تلك الشراكة فستكون واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة.

الا أنه، في **05 نوفمبر 2017**، خلال زيارة الرئيس ترامب الى خمس دول أسيوية: اليابان، كوريا الجنوبية، فيتنام، الصين والفلبين، اتخذ النهج الهجومي منحى تنازليا، اتضح من خلال اثارة الرئيس النقاش حول أهمية سياسة "التوجه شرقا" التي اتبعتها الإدارات الامريكية السابقة، خاصة إدارة باراك أوباما، مؤكدا ان الولايات المتحدة لا يمكنها اتباع سياسة العزلة وفق ما أعلن عنه خلال حملته الانتخابية برفعه لشعار "أمريكا أولا"[26]، فكانت تلك الجولة بمثابة إعادة التركيز الأمريكي على أسيا من جديد رغم عدم وضوح رؤية ترامب اتجاه القارة الاسيوية لحد الان، واتضحت معالم الاستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة جنوب شرق أسيا من خلال: تقديم ترامب عرضا للتوسط في نزاع بحر الصين الجنوبي، تعزيز علاقاتها مع اندونيسيا والفلبين، ويهدف ترامب من وراء كل ذلك تمرير رسالة ضمنية مفادها أن الولايات المتحدة لن تنسحب من منطقة جنوب شرق أسيا.

وفيما يتعلق بوجهة نظر دول جنوب شرق أسيا تجاه توجهات الاستراتيجية الامريكية لإدارة ترامب في المنطقة، يمكن ايجازها من خلال المفاهيم التالية:[27]

- **الغياب Absent**: أظهر ترامب اهتماماً ضعيفا تجاه منطقة جنوب شرق أسيا بتعيينه عدد قليل من الخبراء، الشيء الذي يتناقض بشكل حاد مع الانخراط العميق لأوباما بالمنطقة.
- **المعاملات التجارية Transactional**: التي اتخذها ترامب كمبدأ في صنع السياسة الخارجية.

- **التردد والغموض Uncertain:** حيث لم يتم الإعلان عن سياسة ترامب اتجاه بحر الصين الجنوبي، التي تتراوح بين نهج المواجهة النشطة ضد أنشطة البناء للصين الى الانسحاب السلبي من الاتفاقات متعددة الأطراف مع رابطة الأسيان.
- **التنازع والخلاف Contested:** هناك صراع سلطوي داخل حكومة ترامب بين الرأسماليين، المحافظين والهجوميين الامر الذي يمنع من صياغة استراتيجية واضحة.

2- ملامح الثبات

خلافا للقطيعة التي أحدثها ضد البعد الاقتصادي لاستراتيجية إعادة التوازن، عمل ترامب على تعزيز الوجود العسكري الامريكي في مناطق أخرى، فقد انتقد خطوة أوباما بخفض عدد القوات الامريكية في أفغانستان، فأعلن في 22 أوت 2017 على زيادة عدد القوات العسكرية الأمريكية بإرسال نحو أربعة ألاف جندي الى أفغانستان الى جانب 8400 الموجودين هناك من أجل القضاء على الجماعات المناوئة للولايات المتحدة التي رأى أنها ستستفيد من الفراغ الاستراتيجي حال انسحاب القوات الدولية من أفغانستان، كما حافظ ترامب على الخطط العسكرية التي اتبعتها إدارة أوباما هناك وزاد من حدتها بإرسال المزيد من حاملات الطائرات وعقد المناورات البحرية[28]،هذا وانتقد مستشاري سياسة ترامب استراتيجية إعادة التوازن بسبب افتقارها الى الثقل العسكري خاصة القوة البحرية والتي حسبهم شجعت العدوان الصيني في بحر الصين الجنوبي والشرقي، لهذا، وعد ترامب بعكس هذا الوضع بزيادة حجم البحرية الأمريكية من 274 إلى 350 سفينة حربية ورفع عدد المقاتلين من 1100 الى 1200.

من الملاحظ، إن سياسة ترامب لا تنحرف كثيرا عن سياسة سلفه أوباما بأسيا الباسيفيك، خاصة ما تعلق منها بالشق العسكري، فلا يزال التركيز بشكل كبير على: حرية الملاحة، تعزيز النظام الاقتصادي، الحاجة لمساعدة الدول الإقليمية على ردع القوى التوسعية تماشيا مع استراتيجية إعادة التوازن[29]، فسياسة ترامب غير تقليدية إلى حد ما، لكن في جوهرها لا تنحرف عن طريقة العمل المعمول بها في الإدارات الامريكية السابقة، خاصة العناصر الأساسية لتقاليد سياسة الحزب الجمهوري في منطقة أسيا الباسيفيك.[30]

مما سبق، نخلص الى أن سياسة إدارة ترامب تجاه منطقة جنوب شرق أسيا لا تزال يشوبها الغموض وغير كافية لردع الزحف الصيني المتنامي بالمنطقة، من المحتمل أن تدفع المقاربة الانعزالية بقيادة ترامب وفراغ القوة الذي خلفه الانسحاب الأمريكي من المنتديات متعددة الأطراف بعض دول المنطقة لاستيعاب المصالح الأمنية الصينية، في حين تتجه دول أخرى لتعزيز تعاونها الاستراتيجي وتشكيل شراكات جديدة مع اليابان، استراليا، الاتحاد الاوروبي والهند بهدف تنويع تواجد القوى الكبرى في المنطقة والحيلولة دون سيطرة صينية واسعة.

خاتمة:

نخلص في الاخير، على ضوء الإشكالية المطروحة الى جملة من النتائج والتوصيات أهمها:

النتائج:

- الثابت في الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة جنوب شرق أسيا هي المبادئ والأهداف التي تخدم المصلحة الوطنية، في حين تتغير وسائل وأدوات تحقيق هذه الأهداف من إدارة إلى أخرى.
- من الأمور البديهية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، أن الاستراتيجية الامريكية لا تتغير مهما تغير الحكام والرؤساء الذين يصلون الى البيت الأبيض، لكن الذي يتغير هي الأدوات والوسائل وقد صنفت الى أولويات في استخدامها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية[31]
- تعتبر الاستراتيجية الامريكية الجديدة في منطقة أسيا الباسيفيك عموما وجنوب شرق أسيا خصوصاً امتدادا لقرن ونصف القرن من السياسة الخارجية الامنية الأميركية.

التوصيات:

- على الولايات المتحدة الامريكية تقبل بأن تنامي التواجد الصيني بالمنطقة حقيقة لا مفر منها ويشكل أبرز التحديات المهددة لمكانتها بالمنطقة، ما يستدعي التعامل معه حفاظاً على الحد الأدنى من المصالح الامريكية بالمنطقة.

- يتوجب على الإدارة الامريكية الحالية تغيير نهجها الحالي تجاه منطقة جنوب شرق أسيا وإلا ستشهد خسارة لتأثيرها بالمنطقة لصالح التنامي الواسع للقوة الصينية بالمنطقة.

والتساؤل الذي سيظل مطروحا، هل سيدرك صناع القرار الامريكيون بأن تراجع التركيز الامريكي تجاه منطقة جنوب شرق أسيا سيعمل على تقليل التواجد الأمريكي بأسيا الباسيفيك لصالح التمدد الصيني.

الهوامش:

---

1 K, Mauzy.D, L. Job.B, U.S policy in Southeast Asia: limited Re-engagement after years of Benign Neglect. ASIAN SURVEY, Vol. XLVII, No. 4, July/August 2007. p623

2Teny, L. Deibel, Reagan's Mixed Legacy, Foreign Policy 75, summer 1989, p.38

3 K. Mauzy, op.cit, 624.

4 G, Sutter.R, E, Brown.M, balancing acts: the US rebalance and Asia pacific stability, August2013. available at: www.cfr.com p 5.

5 Joshua Kalanick, the pivot in Southeast Asia: balancing interests and values, Council on Foreign Relations, working paper, January 2015. www.cfr.org/content/publications/pivot_southeast_asia.paper.pdf p02

6 Mauzy, op.cit, p 629.

7 نور الدين حشود، «الاستراتيجية الأمنية الامريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد الى الهيمنة 1990-2012 "، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، مجلد5، العدد 9، 2013، ص 386

8 Elizabeth Economy, China's rise in southeast Asia: implications for Japan and the United states, Japan focus, October 10 ,2005. available at: www.japanfocus.org

9 Joseph,S.Nye, JR Joseph Nye Commentary: How Obama leads, Harvard Kennedy School.2009 available at: www.hks.harvard.edu/news.events/news/commentery/how_obama_leads

10 Bruce, Vaughn, Terrorism in southeast Asia, CRS Report for Congress, February 07, 2005

11 براهما، تشيلاني، الاستراتيجية الامريكية الجديدة في أسيا: الملامح والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات ,12 فبراير 2012، عن الموقع: https://bit.ly/2NMzJC5 تم التحميل بتاريخ 2016/08/20

12 Hung, Ming, Te Lee, Mei Hsein, an analysis of Obama administration's foreign policy in southeast Asia. available at: www.research.nchu.edu.tw/upfiles/adupload/oc_downmul2373106861.pdf p03

13 Hillary, Rodham Clinton, Hard Choices: Simon & Schuster, U.K,2014, p172

14 Ibid, 171

15 Remarks of president elect Barrack Obama: announcement of national security team "global security". available at: www.globalsecurity.org/miliatary/library/news/2008

16 Hillary, Rodham Clinton, America's Pacific Century, Foreign Policy ,11 October2011.

17 G. Sutter op.cit , p07

18 Ibid. 11

19 Remarks by president Obama to the Australian Parliament, November 17,2011. available at: www.whitehouse.gov/the_press_office/2011/11/17/remarks_president_Obama_australian parliament

20 Pivot to the Pacific? The Obama Administration's Rebalance toward Asia, Congressional Research Service, march 28 ,2012. available at: www.fas.org/sgp/crs/natsec/R42448.pdf , p 02

21 حانت الساعة لتعيد الولايات المتحدة الامريكية النظر في سياسة "محور أسيا"، عن موقع :https://bit.ly/2CrgfkA تم التحميل بتاريخ: 2016/07/19

22 شيرايشي تاكاشي، الأهمية الجيو استراتيجية من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ لمنطقة أسيا والمحيط الهادئ،2مارس 2016 عن موقع التالي: https://bit.ly/2PIkQT4 تم التحميل بتاريخ :2016/07/19

23 G. Sutter. op.cit. p, 14

24 خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار، 2006عن الموقع :https://bit.ly/2Pbvo07 تم التحميل بتاريخ 2016/08/22

25 محمد عمر، توجه ترامب نحو أسيا... مألات النجاح والفشل، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 15 نوفمبر 2017 عن الموقع :https://bit.ly/2RZCkvJ تم التحميل بتاريخ 2018/10/15

26 نفس المرجع

27 GIUSEPPE Spatafora,Trump's Foreign Policy in Asia , Instituto Affair Internazionali , Rome ,April 2017, p06

28 محمد عمر، مرجع سابق

29 Phillip, Orchard, the US narrows its focus in Southeast Asia ,17 November 2017, available at : https://bit.ly/2q2nisA

30 Wang, Jiapei, Trump's Asia pacific policy: features and directions, china institute of international studies (CIIS), 11 September 2017. available at: https://bit.ly/2ypu8Nd

31 مردان باهر، الاستراتيجية الامريكية: الأهداف والوسائل والمؤسسات، بكين،2014، ص88.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- باهر، مردان، الاستراتيجية الامريكية: الأهداف والوسائل والمؤسسات، بكين،2014.

2- براهما، تشيلاني، الاستراتيجية الامريكية الجديدة في أسيا: الملامح والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات ,12 فبراير 2012، عن الموقع: https://bit.ly/2NMzJC5 تم التحميل بتاريخ 2016/08/20

3- حشود نور الدين ، «الاستراتيجية الأمنية الامريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد الى الهيمنة 1990-2012 ", مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، مجلد5، العدد 9، 2013.

4- حانت الساعة لتعيد الولايات المتحدة الامريكية النظر في سياسة "محور أسيا"، عن الموقع:https://bit.ly/2CrgfkA **تم** التحميل بتاريخ 2016/07/19

5- خديجة، عرفة محمد، الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار، 2006عن الموقع https://bit.ly/2Pbvo07 تم التحميل بتاريخ 22 /2016/08

6- عمر، محمد ، توجه ترامب نحو أسيا... مألات النجاح والفشل، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 15 نوفمبر 2017 عن الموقع:https://bit.ly/2RZCkvJ تم التحميل بتاريخ 2018/10/15

7- شيرايشي ،تاكاشي، الأهمية الجيو استراتيجية من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ لمنطقة أسيا والمحيط الهادئ،2مارس 2016 عن الموثع:https://bit.ly/2PIkQT4 تم التحميل بتاريخ 2016/07/19

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Hillary, Rodham Clinton, Hard Choices: Simon & Schuster, U.K,2014.
2- Hillary, Rodham Clinton, America's Pacific Century, Foreign Policy ,11 October2011.
3- Bruce, Vaughn, Terrorism in southeast Asia, CRS Report for Congress, February 07, 2005
4- K, Mauzy.D, L. Job.B, U.S policy in Southeast Asia: limited Re-engagement after years of Benign Neglect. ASIAN SURVEY, Vol. XLVII, No. 4, July/August 2007.
5- GIUSEPPE Spatafora,Trump's Foreign Policy in Asia , Instituto Affair Internazionali , Rome ,April 2017.

6- Teny, L. Deibel, Reagan's Mixed Legacy, Foreign Policy 75, summer 1989.
7- Elizabeth Economy, China's rise in southeast Asia: implications for Japan and the United states, Japan focus, October 10 ,2005. available at: www.japanfocus.org
8- G, Sutter.R, E, Brown.M, balancing acts: the US rebalance and Asia pacific stability, August2013. available at: www.cfr.com
9- Hung, Ming, Te Lee, Mei Hsein, an analysis of Obama administration's foreign policy in southeast Asia. available at: www.research.nchu.edu.tw/upfiles/adupload/oc_downmul2373106861.pdf
10- Joshua Kalanick, the pivot in Southeast Asia: balancing interests and values, Council on Foreign Relations, working paper, January 2015. www.cfr.org/content/publications/pivot_southeast_asia.paper.pdf
11- Joseph,S.Nye, JR Joseph Nye Commentary: How Obama leads, Harvard Kennedy School.2009 available at: www.hks.harvard.edu/news.events/news/commentery/how_obama_leads
12- Phillip, Orchard, the US narrows its focus in Southeast Asia ,17 November 2017, available at : https://bit.ly/2q2nisA
13- Pivot to the Pacific? The Obama Administration's Rebalance toward Asia, Congressional Research Service, march 28 ,2012. available at: www.fas.org/sgp/crs/natsec/R42448.pdf ,
14- Remarks of president elect Barrack Obama: announcement of national security team "global security". available at: www.globalsecurity.org/miliatary/library/news/2008
15- Remarks by president Obama to the Australian Parliament, November 17,2011. available at: www.whitehouse.gov/the_press_office/2011/11/17/remarks_president_Obama_australian parliament
16- Wang, Jiapei, Trump's Asia pacific policy: features and directions, china institute of international studies (CIIS), 11 September 2017. available at: https://bit.ly/2ypu8Nd

"القوة الاقتصادية والمعيارية الصينية في الشرق الأوسط: تحديات جديدة ومقاربات حديثة"

China's economic and normative strength in the Middle East: new challenges and modern approaches

أ.سليمان سميرة (جامعة قسنطينة 3 الجزائر)

أ.نوري عزيز (جامعة عباس لغرور –خنشلة الجزائر)

ملخص

إن الحضور الصيني في منطقة الشرق الأوسط يمثل نقطة ارتكازا ثقيلة في السياسة الخارجية والاقتصادية الصينية، وعلى الرغم من الصعوبات الاستراتيجية في المنطقة مع تواجد أعظم قوة اقتصادية وعسكرية وهي الولايات المتحدة كفاعل مسيطر على جل هذه المنطقة، إلا الصين حاولت أن تتخذ مسارا مختلفا للمسار الأميركي في المنطقة، حيث تعتبر الصين من القوى الجديدة في النظام الدولي كقوة مراجعة للوضع العالمي العام، وإعادة تمركز القوى من خلاله، وعليه اتخذت عدة استراتيجيات وسياسات اقتصادية وأمنية ومعيارية ساعدتها على الوصول مكانة معتبر لدى كل الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يمهد لوضع أكثر تعقيدا في هذه المنطقة الاستراتيجية .

الكلمات المفتاحية: القوة المعيارية، الاستراتيجية الأمنية، التحديات الأمنية الجديدة

Abstract

The Chinese presence in the Middle East region is a heavy anchor in China's foreign and economic policy, and despite the strategic difficulties in the region with the presence of the greatest economic and military power, the United States as a dominant actor in most of this region, China has tried to take a course Different to the American track in the region, where China is a new force in the international system as a power of review of the global situation and the re-centralization of forces through it, and has taken several economic, security and normative strategies and policies that have helped it to reach a significant place for all parties in the Greater Middle East, which paves the way for a more complex situation in this strategic area.

المقدمة

عادة ما تغطي المصالح الصينية في الشرق الأوسط أربعة مجالات أساسية هي: الطاقة، والسياسة، والاقتصاد، والجغرافيا السياسية، وعلى الرغم من أن الأمن الطاقوي لا يزال يشكل الشاغل الرئيسي للصين في المنطقة، فإن مصالحها الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط مهمة جدا أيضا،في السنوات الأخيرة، بسبب الدور المتغير لمنطقة الشرق الأوسط في العالم بشكل كبير بسبب انخفاض أسعار النفط والتهديدات الإرهابية المتصاعدة.

ولكن بالنسبة للصين ، فإن أهمية الشرق الأوسط لم تتغير كثيرا، ويتزايد اعتماد الصين على طاقة الشرق الأوسط، وكذلك تأثير الشرق الأوسط على الصين من حيث التهديدات الارهابيه والمخاوف الأمنية التقليدية.

إن الفراغ الاستراتيجي الذي تركته الولايات الأمريكيه يترك الكثير من التحديات والشكوك بالنسبة للصين،وللرد علي هذه

التحديات ، بدأت الصين مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية والشعبية مع الدول المنخرطة في المنطقة، وفي الوقت نفسه ، لا يزال النشاط العسكري للصين مترددا ومحدودا للغاية،وعموما ، فإن سياسات الصين تجاه الشرق الأوسط تتغير بهدوء وبطء ولكن على نحو مستدام.

إشكالية الدراسة:

كيف استطاعت الصين التكيف مع الأوضاع الاستراتيجية والجيوسياسية المعقدة في منطقة الشرق الأوسط وما هي أهم مقارباتها في المنطقة؟

المحور الأول: موقع الصين في النظام الدولي: نفوذ متزايد

تعتبر الصين اليوم أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي، فإذا كان وزن الصين الاقتصادي المتزايد يمكن ملاحظته ، فإن معدلات النمو الصينية وتأثيرها في ميزان القوى العالمي هو ما يخيف القوى الكبرى في العالم ، وهو أحد أهم الاهتمامات البحثية المطروحة لدى الأوساط الأكاديمية حاليا .

وبعد أن كان الشرق الأوسط ساحة منافسة اقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة خصوصا في الحوض الغربي من المتوسط، دخلت الصين كفاعل جديد من الوزن الثقيل على خط المنافسة، و لا تقتصر هذه المنافسة على الحوض الغربي للمتوسط و إنما تشمل كامل الأقاليم المحيطة.

كما أن الصين غير راضية و تسعى لتحدي النظام الذي أقامته الولايات المتحدة ، ولذلك تصنف الصين بأنها "**قوة مراجعة وتصحيحية**" صاعدة في النظام الدولي لتكوين نظام تعددي بدلا من النظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، وهي كذلك من الدول القليلة التي تدافع بشدة عن المفهوم التقليدي للسيادة، فهي تكافح كقوة محافظة لإعادة تأكيد السيادة والاستقلال الداخلي في وجه المفاهيم الناشئة حول حقوق الإنسان و الحكم الذاتي و التدخل الإنساني ،كما أن تحرك الصين نحو دعم حرية التجارة ودخول المنظمة العالمية للتجارة، أملته اعتبارات اقتصادية وأهمها رغبة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في تعزيز شرعيته عبر التنمية الاقتصادية، و لتجسيد ذلك على الصعيد الدولي تبنت الصين سياسة "**الصعود السلمي**"، و التي تعني إلى جانب بناء القوة والنفوذ الإقليمي والدولي الصيني ، طمأنة الدول الأخرى حول طريقة توجه هذه القوة المتنامية من الجانب الأخر، ولإزالة الشعور بالأمن وعدم الثقة في أوساط جيرانها.

وقد تبنت الصين شعارات مسالمة شكلت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية، و ترجع أسباب أتباع هذه الدبلوماسية إلى أن الصين تسعى إلى تنمية و تطوير اقتصادها بكل الوسائل،فبداية من عام **1979** أقرت الصين إصلاحات اقتصادية عديدة ، وبذلك أصبحت أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا، خلال **25عاما** الموالية لعام **1979** أصبح الناتج الداخلي الصيني ينمو بمعدل سنوي يقارب **10%** .

إن التفوق التجاري الصيني الذي هيمن على جنوب شرق أسيا وبعيدا عن هذه المنطقة أيضا من أميركا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا ،وهذا ما فسرته الدول الأوروبية بأنه يشكل خطر كبيرا على مصالحها في المنطقة، خصوصا مع تركيز الصين على جانب المبادلة التجارية والاقتصادية بشكل عام للدخول والتغلغل في المنطقة نظرا لسهولة التعامل بينها وبين دول الشرق الأوسط عكس القيود الموجودة و الكلفة المتباينة للسلع الأوروبية.

وقد أصبح حضور الصين في المشهد الدولي يشكل فعلا" **جيوسياسيا**" كبيرا حيث تقود بكين إفريقيا بصفة عامة و الحوض الغربي من منطقة المتوسط بسياسة انفتاح أو غزو اقتصادي لا سابق لها، فهي تستثمر في كل شيء وفي كل القطاعات، الزراعية والصناعية والمعدنية مع رغبتها الواضحة في الحصول على البترول، فالحضور الصيني في المنطقة قلب الموازين ووضع النفوذ التقليدي للولايات

المتحدة و أوروبا في ذهول كبير أمام هذا الاكتساح. فهذه المنطقة التي كانت إلى حدود البارحة حكرا على القوى الغربية الأوروبية منها خاصة، ومن التغيرات الدولية أن صين القرن الواحد والعشرين لا تريد تعليم الأفارقة إنجيلهم الثوري، كما كان الشأن في سنوات الستينيات ولكنها في حاجة إلى النفط و الموارد الأولية .

ويمكن إرجاع دخول الصين إلى كل مناطق العالم كفاعل اقتصادي أو استراتيجي إلى نقطتين مركزيتين:

* اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية وكونها تريد أن تمارس ثقلها حتى في المناطق التي كانت غريبة عنها.

و على الرغم من كون الصيغة الاقتصادية هي الظاهر من سلوك الصين غير أن الأبعاد الأمنية لهذه الصياغات لها ما يبررها، و بالتأكيد تأخذها "بكين" بعين الاعتبار حيث يعتبر الموقع الجديد للصين الشعبية عالميا وقدراتها الاقتصادية التي اخترقت الأسواق التقليدية للغرب خارج حدوده و داخلها والطاقة العسكرية المتنامية، جميع ذلك يرجع في الأصل أن تكون الصين هي العدو المستقبلي لحلف شمال الأطلسي ، وعليه فإن الخطر الصيني بالمنطق الاستراتيجي هو الخطر المستقبلي على الغرب، وبالتالي على حلفه الأطلسي، لأن قدرات الصين الذاتية مع وحدة أراضيها يمكن أن تضع حدا لهيمنة الغرب على العالم . فالصين تنتمي إلى جيل جديد من القوى، إن تزداد قوتها دون أن تظهر لها طموحات إستراتجية أو أن تطرح بدائل للمنظومة القيمية **" الديمقراطية و اللبرالية "** الغربية،وهي ترى بأن الحلف الأطلسي باستطاعته إحكام الطرق والإحاطة الإستراتجية من الشرق والجنوب وإضعاف خياراتها الإستراتجية مستقبلا، وذلك في إطار ما يسمى بالشراكة المباشرة بين الحلف بزعامة الولايات المتحدة و كل من اليابان و كوريا . ج .و أستراليا و نيوزلندا.

و منه، فإن الصين لا تسعى ولا تفسح المجال لمواجهة بقوى عسكرية غير متكافئة توظف فيها قدراتها العسكرية الاقتصادية أثناء المواجهة، بل هي توظف هذه القدرات استباقيا في مواجهة ناعمة على الساحة العالمية مما يمكن أن يصبح لاحقا سندا أكبر إذا وقعت مواجهة عسكرية ما ، وهو الأمر الذي تريد الصين مواجهته بطريقة ناعمة وهو ما يعوض فكرة **"المأزق الأمني"** للتصور الواقعي، حيث أن الصين و من محاولتها نشر صواريخ بالستية هو يهدد بشكل عام الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، الأمر الذي جعل الدرع الصاروخي الأمريكي من شرق أوروبا مسألة ملحة لحماية أصدقاء الولايات

المتحدة وحلفاؤها ، وبالتالي فهذا الإجراء هو مهدد واضح للأمن الصيني ،لأنه يقوض قدراتها في التحكم في التطورات الإقليمية غير المرغوبة خصوصا في حال توسع نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي .

وعليه فالمعضلة الأمنية هنا تتحول بفعل التصور الصيني إلى مجرد توجه وقائي في ظل تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول أوروبا بشكل عام الأمر الذي يقلل من التصور بأن الصين هي عدو محتمل يمكن أن يهدد أمن أوروبا ، وهنا يصبح المأزق الأمني ليس حتمية بل يمكن التحكم فيه من خلال نظرة الفواعل إلى بعضهم وتغير سلوكهم باستعمال وتوظيف المجال الاقتصادي في إبعاد النظرة السلبية المرتبطة بالهجوم والدفاع الأمني الذي اتخذته الصين في تعاملها مع الوضع في حالة الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية ، أي أن الإجراءات الصينية بالتقارب الاقتصادي الكبير مع أوروبا و الو.م.أ هي "**إجراءات بناء ثقة**" ومن شأنها أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى اتخاذ نفس المسعى مما يجعل الطرفان يبحثان عن أدوات أخرى لتحقيق بقائهما بعيدا عن قضية الدفاع والهجوم البالستي وكذلك في تحقيق الأمن الدولي.

لكن، وعلى الرغم من هذه الصياغات الاقتصادية فإن المنظومة القيمية للولايات المتحدة والحلف الأطلسي هي التي توجه سلوك هذا الطرف بشكل كبير وبالتالي فإن بقاء الصين خارج الإطار الغربي وعدم الاعتراف وتبني المعايير والقيم الغربية يبقيها "**كعدو محتمل**" للمنظومة الغربية ككل.

المحور الثاني: التواجد الصيني في الشرق الأوسط: مصالح تقليدية واستراتيجيات متجددة

عادة ما تغطي المصالح الصينية في الشرق الأوسط أربع نواحي، فالعلاقات السياسية هي جوهر الانطلاق في علاقات الصين المختلفة ، بينما تلعب العلاقات الاقتصادية والطاقة دورا متناميا في علاقات الصين مع المنطقة،

منذ إنشاء جمهوريه الصين الشعبية ، حافظت على علاقات سياسية جيدة مع جميع البلدان تقريبا في الشرق الأوسط. وبالمقارنة مع علاقاتها السياسية القوية ، كانت علاقات الصين الاقتصادية والثقافية والطاقوية مع المنطقة ضعيفة جدا خلال الحرب الباردة، وفي أول عرض مهم للصين في **1954** ، كان مؤتمر **باندونغ** من بين الأعضاء ال **29** هناك **14** من الشرق الأوسط الكبير وهي مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وسوريا واليمن والعراق ولبنان والأردن والسعودية وإيران

وتركيا. وكان ممثل آخر من المنطقة هو مفتي فلسطين،ولذلك فمن الواضح جدا أن الشرق الأوسط كان حاسما بالنسبة لصعود جمهوريه الصين الشعبية سياسيا علي الساحة الدولية، وللصين اليوم علاقات طيبه مع جميع بلدان المنطقة تقريبا ، وهي شريكه في العديد من القضايا الدولية .

ومن الواضح أن الشرق الأوسط كان من الأصول الدبلوماسية الهامه للصين منذ عقود، حيث أن الأمن الطاقوي هو الشاغل الرئيسي للصين حاليا في المنطقة. فالصين تستورد النفط من الشرق الأوسط أكثر من المناطق الأخرى

وفي **2013** ، استوردت الصين 146,54, مليون طنا من نفط من الشرق الأوسط ، والتي كانت تمثل **52%** من إجمالي النفط المستورد. وفي **2014** استوردت الصين **53%** من النفط المستورد من الشرق الأوسط الكبير (بالاضافه إلى دول شمال افريقيا العربية مثل مصر وليبيا والجزائر). حيث نجد أن من أكبر عشرة موردي النفط للصين ، هناك ستة من منطقة الشرق الأوسط ، وهي المملكة العربية السعودية ، سلطنه عمان ، والعراق ، وإيران ، والامارات العربية المتحدة (، والكويت.

كما تشكل المصالح الاقتصادية عاملا متناميا في سياسة الصين في الشرق الأوسط، الذي يقع في مفترق طرق بين ثلاث قارات، والمناطق التي تمر عبر المنطقة والمحيطة بها هي الطرق الرئيسية للتجارة العالمية والاتصالات الدولية ،تمثل التجارة عبر قناه السويس **14%** من إجمالي التجارة العالمية،حوالي **20,000** من السفن تمر عبر القناة ، **10** ٪ منها تنتمي إلى الصين. ومنذ **2011** ، أصبحت أوروبا أكبر شريك تجاري للصين ، بقيمه تجاريه 567,2 مليار دولار أمريكي ، و **60%** من الصادرات الصينية إلى أوروبا تمر عبر قناه السويس. وتبلغ قيمه التجارة **الصينية-الافريقيه** أيضا أكثر من **200**, مليار دولار أمريكي،كما الطريق التجاري بين الصين وإفريقيا تذهب أيضا عبر البحار المجاوره للشرق الأوسط.هو أيضا سوقا هاما للسلع الصينية وشركات البناء الصينية.

وفي **2011** ، حصلت الشركات الصينية على عقود بناء تبلغ قيمتها حوالي 21 مليار دولار أمريكي من الشرق الأوسط،وفي **2012** ، بلغت التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي **15,5** مليار دولار أمريكي، وفي **2013** بلغت التجارة في الطاقة والسلع والخدمات بين الصين والشرق الأوسط ما يقارب **300** مليار دولار أمريكي. ولذلك فإن البلدان العربية هي الشريك الاقتصادي الرئيسي للصين، ففي **2013** ، التجارة بين الصين والدول العربية بلغت 240 مليار دولار أميركي.

في إطار آخر، تشكل المخاطر الجيوسياسية مصدر قلق متجدد للصين،فالشرق الأوسط هو جزء كبير من المناطق المجاورة للصين، والذي يمثل كذلك المركز الديني والثقافي لامتداد إسلامي يمتد من شمال إفريقيا ومن خلال آسيا الوسطى وجنوب آسيا ، إلى جنوب شرق آسيا .

هذا الامتداد الإسلامي يمثل جزء من المناطق الغربية والجنوبية الشرقية المجاورة للصين، والشرق الأوسط هو أيضا الاتجاه المستقبلي للقوه البحرية الصينية الخارجية، فما يدور في الشرق الأوسط لا يؤثر فقط على المصالح الاقتصادية الصينية، فإنه يؤثر أيضا على الوضع الأمني للصين في الخارج وفي الداخل،وقد تحول دور الشرق الأوسط في السياسة الخارجية للصين إلى حد كبير من نموذج تحركه السياسة إلى نموذج تحركه السياسة-زائد-الطاقة، فالنموذج الحالي قائم على الجمع بين الشواغل السياسية والطاقوية والاقتصادية والاستراتيجية .

إضافة إلى ذلك، فالصين تتمتع بصوره جيده جدا في الشرق الأوسط، وترحب جميع البلدان تقريبا بوجود الصين في المنطقة..وكما قال سفير الإمارات لدى الصين في **2013** ، "**يحتاج الشرق الأوسط إلى فاعل محكم عادل، لا ينبغي أن يكون لهذا المحكم معايير مزدوجة ونوايا أنانيه، فالدول العربيه تثق بالصين لأن الصين بلد قابل للثقة وجدير بالثقة وعضو دائم أيضا في مجلس الأمن الدولي له وزنه في العالم ككل**".

المحور الثالث: الصين والشرق الأوسط: تحديات جديدة

في السنوات الأخيرة، حصلت عدة تغيرات جيوسياسية على العالم ومنطقة الشرق الأوسط ما جعلها تؤثر بشكل مباشر على السياسية الخارجية الصينية،ويشكل التغير في هيكل الطاقة العالمي عاملا جديدا بالنسبة للصين، فالشرق الأوسط هو أكبر منطقه لموارد الطاقة الأحفوريه ، ولكن بسبب الاستكشافات للغاز الصخري ، والنفط الصخري ومصادر الطاقة الجديدة الأخرى ، مثل الرياح والشمس ، والتقدم في تكنولوجيات حفظ الطاقة ، وأهميةالشرق الأوسط في مجال الطاقة يتناقص أيضا .

كما أن أهميه الشرق الأوسط بالنسبة لأمن الطاقة في الصين ستكون أقل دلاله في المستقبل،حيث سيتم التوصل إلى نقطه تحول في استهلاك الطاقة الصينية في وقت سابق بكثير مما كان متوقعا،في الماضي ، يعتقد العديد من المحللين أن نقطه التحول هذه ستظهر بحلول عام **2030** ،

ولكن وفقا لأحدث البيانات الخاصة بالمكتب الوطني للإحصاءات في الصين ، فان الاستهلاك الإجمالي للطاقة في البلاد كان **3,84**,مليار طنا من الفحم في **2014**، ويمثل هذا انخفاضا في معدل النمو السنوي ب **1.4** ، وهو أدنى معدل للنمو خلال السنوات **الـ 16** الماضية..كما أن استهلاك الصين من الطاقة في **2015** كان أقل من المتوقع، ووفقا لتقرير المكتب ، فإن المجموع الكلي لاستهلاك الصين للطاقة في **2015** كان **4,240**, مليار طن من الفحم ، وهو معدل نمو سنوي من-**0.5** ٪. وتظهر بيانات الصين الرسمية نموا سنويا بنسبه **0.9** في المائة ، وهي ترتفع إلى 4,3, مليار طن من الفحم القياسي في عام **2015** ، أي معدل نمو أدنى، ويعتقد بعض المحللين أن "**نقطه التحول في استهلاك الطاقة في الصين ستكون في 2018**". وبعد هذا التاريخ سوف ينخفض استهلاك الصين للطاقة، وترجع نقطه التحول السابقة المحتملة إلى سببين رئيسيين:

أولا :تباطؤ الاقتصاد الصيني ، ولا سيما في قطاع الصناعة التحويلية وبناء الهياكل الأساسية.

ثانيا : إعاده هيكلة الاقتصاد الصيني .

كما أن قطاع الخدمات لعب دورا أكثر اهميه في الاقتصاد الصيني، فكل هذه العوامل سببت تغييرا في تصور الصين للأمن الطاقوي لديها، حيث كانت الصين مهتمة أساسا بكيفية ومكان الحصول على النفط،أما اليوم، هو الصين أكثر قلقا حول سعر النفط وجودته،لذلك نجد الصين قدأعادت التفكير في سياساتها المتعلقة بالشرق الأوسط ،حيث ،إن الطاقة قد تفقد مكانتها كأولويه عليا في جدول أعمالها الدبلوماسي في المنطقة،وبعد التراجع المحتمل لأهميه الطاقةأصبحت المخاطر الأمنيه عاملا متناميا في سياسات الصين في الشرق الأوسط، فالإرهاب وهجمات القراصنة والصراعات الطائفية الدينية لا تهدد فقط المنطقة ،ولكن أيضا بقية العالم، تنظيم الدولة ، شباب الصومال ، القاعدة في المغرب الكبير والعديد من الحركات والمنظمات الراديكالية الأخرى تستغل الفوضى والصراعات في المنطقة، كما أن العراق وسوريا أصبحتا المركز الجديد للحملة الارهابيه الدولية التي تستورد وتصدر أعدادا كبيرة من الإرهابيين من وإلى الدول الأخرى، كما تستخدم المنظمات الإرهابيه المناهضة للصين الشرق الأوسط كقاعده لتدريب وشن الأنشطه الإرهابيه ضد الصين"حسب التصور الأمني الصيني".

تقليديا، الولايات الامريكي، هي العامل الخارجي الأساسي في البناء الجغرافي الاستراتيجي في الشرق الأوسط ،ولكن بعد الحد من الاعتماد الأمريكي على النفط في الشرق الأوسط ، فإن كثافة مشاركتها

في قضايا الشرق الأوسط أخذ في التناقص أيضا، وسيؤدي هذا التغيير إلى الكثير من الشكوك في المنطقة،وتتطلع الصين وبلدان أخرى جاهده إلى إيجاد الخيار الأمثل لملء هذا الفراغ الاستراتيجي، كما أن هناك معضله تنطوي علي الصين والقوي الأخرى في العالم فالولايات الامريكيه تتراجع في رغبتها وقدرتها على التعامل مع الوضع في الشرق الأوسط ، ولكن إذا حاولت قوى أخرى أن تحل محلها فان الولايات الامريكيه تعتبرها منافسة استراتيجية جديده في لعبه استراتيجية أكبر، ولتجنب إعطاء نفسها صوره المنافس الاستراتيجي في الشرق الأوسط ،فان الصين تقيد نفسها من أن تصبح متورطة بشكل أكثر إصرارا وتركز بدلا من ذلك على التعاون الاقتصادي والسياسي مع القوى الاقليميه في المنطقة شرق الأوسطية.

وعليه، فالهوية المتغيرة للصين تمثل عاملا آخرا في تحديد سلوكاتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، في الماضي ، كانت المصالح الوطنية للصين ضيقة ومحدودة ،مما يسهل إلى حد كبير سياستها الخارجية في المنطقة، لكن في أعقاب صعود الصين توسعت المصالح الوطنية لتشمل كل ميدان وكل ركن من أركان العالم ،هذه المصالح الوطنية متعددة الأوجه تجبر الصين على إعادة توازن علاقاتها بالشرق الأوسط وتجديد صورتها ومكانتها الدولية، فعلى سبيل المثال، صوتت الصين لصالح قرار مجلس الأمن الدولي **1929** ضد البرنامج النووي الإيراني ، في عام **2012** ، زار **زاي جون** نائب وزير الخارجية الصيني آنذاك سوريا ، حيث قابل الرئيس السوري وزعماء المعارضة في الزيارة نفسها،رغم أن الصين بذلت قصارى جهدها للحفاظ على موقف متوازن ، فإن العديد من الدول انتقدت سياسة الصين باعتبارها داعمة جانب واحد من الصراع في سوريا، والأهم من ذلك ، في الماضي سمحت هوية الصين كدولة نامية بالتحدث إلى العديد من البلدان في الشرق الأوسط، لكن اليوم من وجهة نظر العديد من البلدان أصبحت الصين الآن دولة متقدمة،وبالتالي ، فإن الفجوة الاقتصادية تخلق فجوة متزايدة في المواقف بين الصين وبعض دول الشرق الأوسط .

المحور الرابع: المقاربات الصينية الجديدة تجاه الشرق الأوسط

تقليديا، كانت سياسات الصين تجاه الشرق الأوسط تستند إلى مبادئ السيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،السمة الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية في المنطقة هي الحفاظ على موقف محايد في جميع المواجهات والصراعات ،ولكن هذا التقليد سيكون من الصعب على الصين في متابعة ف الوضع الجديد حيث تحتاج الصين إلى سياسة أكثر نشاطًا ،على الرغم من ترددها وحذرها

في عملية إعادة التوازن لقدرتها المتزايدة وسياستها الخارجية النموذجية المقيدة ذاتيا ، تتخذ الصين بعض المبادرات الجديدة، رفعت الصين مكانة دول الشرق الأوسط في إطار هيكلها الدبلوماسي بأكمله،ففي أكتوبر 2013 ، عقدت الحكومة المركزية الصينية مؤتمرا رفيع المستوى على وجه التحديد حول دبلوماسية الجوار ، وفي نوفمبر 2014 ، أعلنت الصين أن دول الجوار لها أهمية استراتيجية لتطورها في البيئة الدولية، من خلال هذه التصريحات غيرت الصين قائمة أولويات دبلوماسيتها ورفعت دول الجوار إلى مستوى عالٍ مماثل مع القوى العالمية، يعد الشرق الأوسط أيضًا جزءًا من الجوار الصيني الكبير، كماتعتبر مبادرة الحزام والطريق أكثر المبادرات طموحًا في تاريخ الصين الدبلوماسي، على الرغم من أن علاقات الطاقة بين الصين والشرق الأوسط ربما تكون قد تقلصت مؤقتًا ، فإن هذه الاستراتيجية ستزيد من أهمية الشرق الأوسط في الخطوط الاستراتيجية للصين، في طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين ، حيث يعتبر من خلالها الشرق الأوسط الجسر الرئيسي بين القارات الثلاث وأيضًا جزء مهم من الاتصالات المتبادلة والروابط المتبادلة بين الأطراف الإقليمية والدولية.

وفي نوفمبر 2014 ، الأمير القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قال إن الاستراتيجية الجديدة القديمة سوف توفر فرصا هامة للتعاون بين الصين وقطر في مجال تطوير الطاقة والبنية التحتية، وفي ديسمبر 2014 ، أشاد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أيضًا باستراتيجية الحزام والطريق وأكد بأن ذلك سيكون إحياءا لطريق الحرير القديم بين الشرق والغرب.

يعد التبادل بين الأفراد والدبلوماسية الثقافية مقاربتين جديدتين للصين في الشرق الأوسط من أجل تعزيز العلاقات الصينية العربية ، فقد قرر الجانبان إعلان عام" 2014و 2015 "سنوات الصداقة الصينية العربية" واستضافة العديد من الفعاليات المتبادلة،كما ستقوم الصين بتدريب حوالي 6000 خبير ومهني للدول العربية في غضون ثلاث سنوات ، كما تم العمل على تنظيم حوالي 10.000 مهرجان وأعمال فنية أخر من الجانبين وإنشاء ودعم أكثر من 200 من المعاهد الثقافية الصينية العربية.

في هذا الإطار ستولي الصين اهتمامًا أكبر للقضايا الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط، ففي الماضي لم يكن لدى الصين استراتيجية أو سياسة واضحة للشرق الأوسط خاصة في قطاع الأمن بكل

أبعاده، ولكن منذ تطور عمليات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال ،واصلت الصين وجودها العسكري الناعم في الشرق الأوسطوالذي يمثل تغييرا ملحوظا في سياسة الصين الخارجية.

الخاتمة

بوجه عام ، تحتاج الصين إلى إطار مفاهيمي جديد لسياستها المتعلقة بالشرق الأوسط، فلدى الصين بعد صعودها الدولي المتزيد مصالح أكثر تعقيدا في الشرق الأوسط في حين تتوقع العديد من الدول الإقليميه أيضا أن تقوم الصين بالمزيد من العمل والمزيد من النشاط في المنطقة، وردا على هذه النداءات تحولت الصين من جهة محايده إلى جهة مشاركه استراتيجية، ومع ذلك، في المستقبل المنظور لن تكون الصين بمثابه فاعل استقرار استراتيجي آخر مثل الولايات الامريكيه التي قامت بهذا الدور لعدة عقود، كون الصين لا تملك نفس ثقافة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل شامل، وعليه سترتكز استراتيجية الصين المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط على النقاط التالية:

- التحول من قوة اقتصادية استراتيجية إلى قوة معيارية تنافس الولايات المتحدة الأميركية عن طريق الانتقاد المستمر لسياسات الأخيرة في المنطقة.
- تعميق العلاقات الاقتصادية مع كل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تعديل التصورات الأمنية مع الأعداء المتحملين مثل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.
- التحول من المنظور الاقتصادي البحت إلى منظور مركب "اقتصادي أمني معياري".

المراجع

[1] Rosita Dellios, "The Rise of China as a Global Power", The Culture Mandala, Volume 6 No 2, The Centre for East-West Cultural and Economic Studies, The School of Humanities and Social Sciences, Bond University, Queensland, Australia, 2004/2005.

[2] عبد الجبار وهاب النعيمي، "نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية الأميركية" قضايا سياسية (جامعة النهرين ، بغداد)، العددان 34، شتاء 2000، ص51-52

[3] Yan Xuetong. "The rise of China and its power status", Chinese Journal of International Politics, in: http://cjip.oxfordjournals.org/content/1/1/5.full

[4] عبد الصمد سعدون عبد الشمري، "الصراع على موارد الطاقة:دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد15، صيف2007، ص 95-96

5محمد بن هويدن، "محددات السياسة الخارجية الصينية" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13 شتاء 2007،ص60

[6] *Yan Xuetong ,* op.cit.

[7] Rosita Dellios. op.cit.

[8]IBID.

[9] China and the Greater Middle East, http://www.cpcia.org.cn/news/hyfx/ 2015-1/144924.shtml, accessed 2018-10-

[10] IBID.

[11] China and the Challenges in Greater Middle East – Conference report, on http://futures.hexun.com/2016-01-26/1820 accessed 2018-10-22

12 IBID.

" مدن آسيا المنسية نسا نموذجاً (دراسة تاريخية)"

" Asia's Forgotten Cities Nsaa Model (Historical Study) "

م. م. إسراء باسم محمد عباس المحمدي

مدرس مساعد – جامعة الانبار

الملخص

احتلت مدينة نسا اهمية تاريخية كبيرة استناداً للأحداث التي جرت فيها وروتها المصادر وبقيت بعض الاثار دليلاً شاخصاً على حضارتها التي طواها النسيان و لم ينكرها التأريخ ، فمدينة نسا انجبت العديد من العلماء الذين طافوا بلدان متعددة ، فضلاً عن أن المدينة كانت منطقة صراع تنازعتها الأمارات والسلالات التي حكمت المشرق الإسلامي .

الكلمات المفتاحية : نسا - مدينة - قرية - نسائي – روى.

Abstract

The city of Nsaa occupied a great historical importance based on the events in which it was narrated sources and some relics remained a personal evidence of civilization, which has been forgotten and did not deny history, the city of Nsaa gave birth to many scientists who roamed several countries, as well as that the city was a conflict zone disputed by the Emirates and dynasties He ruled the Islamic Orient .

Key words : (Nasaa - city - village – nisayiy- narrate)

المقدمة

اكتسبت الكثير من مدن المشرق الإسلامي اهمية كبيرة في التأريخ وبقيت بعض آثارها دليلاً شاخصاً على حضارتها التي طواها النسيان ولكن لم ينكرها التأريخ ومدينة نسا تعد مثالاً واضحاً وصريح لتلك المدن ، فمدينة نسا عدت من المدن التاريخية المهمة التي انجبت العديد من العلماء من بينهم فقهاء، ومحدثين، ورواة للحديث، ومؤرخين، وقضاة ، وادباء ، الذين طافوا في بلدان متعددة كالعالم الشهير احمد بن شعيب المعروف بلقب النسائي مصنف كتاب السنن فهو من كبار أئمة عصره الذي توفى سنة 303هـ/915م ، وغيره الكثير من العلماء الآخرين الذين ذاع صيتهم في العصر الإسلامي ، فضلاً عن أن المدينة كانت منطقة صراع تنازعتها الأمارات والسلالات التي حكمت المشرق الإسلامي .

"ان السبب الذي حذا بنا لدراسة موضوع (مدن آسيا المنسية نسا نموذجاً) يكمن في قلة الدراسات التي سلطت الأضواء عليها بشكل وافي إذ ان اغلب الدراسات التي تناولت مواضيع عن المشرق الإسلامي تتناول مقتطفات عنها، مما شجع في اختيار هذا الموضوع ولكونها من مدن المشرق الإسلامي التي غلب عليها النسيان ، خاصة انها في الوقت الحاضر غير مأهوله في السكان، ولم يبقى منها سوى اطلال شاخصة تثير الفضول لمعرفة المزيد عن تأريخها" .

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر الأولية والمراجع التي جمعنا منها شتات المعلومات عن المدينة حتى غدت الدراسة بهذا الشكل يأتي في مقدمتها كتب الجغرافيا والبلدان ومن ابرزها كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي (ت626 هـ/1228م) فكان له اهمية كبيرة في توضيح الموقع الجغرافي للمدينة وسبب التسمية فضلا عن كتب اخرى عديدة ، وإلى جانب كتب الجغرافية والبلدان كان لكتب التراجم والطبقات اهمية خاصة في تزويدنا بمعلومات وافية عن علماء المدينة لا سيما كتاب تاريخ بغداد وذيوله لإبن الخطيب البغدادي (ت463هـ/1070م) فضلا عن كتب اخرى ولا ننسى اهمية الكتب التاريخية مثل كتاب تاريخ الرسل والملوك للطبري (ت 310هـ/ 922م) فضلا عن كتاب الكامل في التاريخ لإبن الأثير (ت630هـ/ 1232م) وكتب تاريخية اخرى مهمة اغنتنا بمعلومات ساعدتنا في هذه الدراسة .

خطة الدراسة :

- مقدمة.
- أولاً / التسمية
- ثانياً / الموقع الجغرافي والمناخ
- ثالثاً / اهم مدنها وقراها
- رابعاً / علماء مدينة نسا
- خامساً : مدينة نسا خلال العصر الإسلامي
- الخاتمة.

أولاً / التسمية :

نسا: بفتح أوله مقصور بلفظ عرق النسا ، ولا يقال عرق النساء[1]، أن سبب تسميتها بهذا الاسم يعود إلى أن المسلمين لما وردوا خراسان[2] قصدوها فبلغ أهلها فهربوا ولم يتخلف بها غير النساء ، فلما أتاها المسلمون لم يروا بها رجلاً فقالوا هؤلاء نساء والنساء لا يقاتلن فننسأ أمرها الآن إلى أن يعود رجالهن، فتركوها ومضوا فسموها نسا لهذا السبب [3].

ومن الواضح ان هذا البلد كان يحمل اسماً أعجمي قبل دخول المسلمين إليها بدليل ما ذكره القزويني [4] عنها بان اسمها كان "شهر فيروز".

ثانياً / الموقع الجغرافي والمناخ :

تقع مدينة نسا ضمن اقليم خراسان في فترة العصور الوسطى ، تقع بالقرب من سرخس[5] وأبيورد[6]، و بينها وبين سرخس يومان[7] (200 كم) أو أكثر[8] ، وبينها وبين أبيورد يوم[9] ، فأبيورد تحدها من ناحية الشرق[10]، وبينها وبين نيسابور[11] ست[12] أو سبع مراحل[13] [14] ، وبينها وبين مرو[15] خمسة أيام[16].

وموقع مدينة نسا في الوقت الحاضر موقعها ضمن جمهورية تركمانستان الواقعة في قارة آسيا الوسطى ، وتقع اطلال مدينة نسا الأثرية على بعد 18 كم إلى الجنوب الغربي من مدينة عشق آباد[17] وموقع المدينة غير مأهول حالياً[18].

و تقع المدينة على سفح جبل، إذ انها بين الجبل والمفازة[19] [20]، فتميزت بحصانة موقعها حتى عدت أحصن مدن اقليم خراسان[21] ، كما ان الجبال تكنفها من ناحية الشمال [22]، و تميزت بكونها كثيرة المياه والبساتين، وهي في المساحة مثل سرخس، ومياههم مطردة في دورهم وسككهم، ولها رساتيق[23] واسعة ونواح خصيبة[24].

واتصفت المدينة بردائه هوائها [25]، مما جعلها وبئة ويكثر بها العرق المديني، حتى انه في الصيف قل من ينجو منه[26] .

وكان لموقع المدينة وطبيعتها اثراً مميز في أنتاجها القزّ[27] وثيابه ، والسمسم ودهنه وثياب الزنبفت ، و ثياب البنبوزيّة ،وفرى الثعالب والبزاة [28][29]، فضلا عن الغلال[30] التي اشتهرت بها [31] مما مهد تجارتها مع البلدان الأخرى .

ثالثاً / اهم مدنها وقراها :

احتوت نسا داخلها على عدد كبير من المدن والقرى ، فاهم مدنها اسفينقان[32] والسرمقان وفراوة وشهرستانه[33] ، أما قراها سيتم ذكرها فيما يأتي :

1- كوك : بكافين الأول مفتوح، والواو ساكنة، فهي قرية كبيرة عامرة بينها وبين شهرستان[34] خراسان مرحلة، وهي من أعمال نسا وآخر حدودها [35].
2- فرهاذان : من قرى نسا في خراسان ، ينسب إليها عبد الله بن محمد بن سيّار أبو محمد الفرهاذاني ويقال الفرهياني النّسائي[36].
3- مينز: من قرى نسا ، ينسب إليها أبو الحسن علي بن أبي بكر أحمد الميزني [37].
4- فراوة : بالفتح، وبعد الألف واو مفتوحة ، فهي بلدة من أعمال نسا بينهما وبين دهستان[38] وخوارزم [39]، خرج منها جماعة من أهل العلم، ويقال لها رباط فراوة، بناها عبد الله بن طاهر[40] في خلافة المأمون (198-218هـ/814-833م) [41]،وإن مدينة فراوه مدينة متحضرة لكنها قليلة التجارة والصنائع بها قدر الكفاية ، وهي رباط لخراسان في نحر المفازة التي تلي الغزية[42] اثنتا عشرة مرحلة في مفاوز لا أنيس بها ولا تتصل بها عمارة ولا قرية لأهلها وشربهم من ماء عين في جوف البلد وجميع مباقلهم هو على فاضل هذا الماء وليست بكثيرة[43].

5- فارُوز: بعد الألف راء مضمومة ،وواو ساكنة، وزاي ، فهي من قرى نسا[44]، على فرسخ ونصف منها[45] وينسب إليها بعض المحدثين[46].

6- رذان : بفتح أوله، وثانيه مخفف، وآخره نون، قرية بنواحي نسا[47]، ينسب إليها أبو جعفر محمد الرّذاني [48][49].

7- رامران: بفتح الميم، ثم راء مهملة، وآخره نون، قرية على فرسخ من نسا بخراسان [50]، خرج منها جماعة من الأفاضل والفقهاء[51].

8- تَفتَازان : بعد الفاء الساكنة تاء أخرى، وألف، وزاي، قرية كبيرة من نواحي مدينة نسا ، تقع وراء الجبل خرج[52]، منها جماعة من الفقهاء والعلماء سيتم ذكرهم فيما بعد [53].

9- بيار[54] : من قرى نسا [55].

10- بَالُوز: بالزاي ، من قرى نسا على ثلاثة فراسخ منها، خرج منها مجموعة من العلماء [56].

11- الرّيّان : بفتح أوّله، وتشديد ثانيه، وآخره نون، والرّيّان ضد العطشان ، وهو اسم قرية في نسا بخراسان قرب سرخس، ولا يعرفها أهلها إلّا بالتخفيف إلّا أن أبو بكر الخطيب[57]، ذكرها في كتابه المؤتلف وأثبت التشديد وأهل البلد أعرف[58]، وربما عرّبوها وقالوا (الرذانى) بالذال المعجمة المخففة نصّ على التشديد ، ويُنْسَبُ إليها ايضا علماء وفقهاء [59].

12- سمنان : قرية من قرى نسا ولها نهر كبير، ينسب إليها العالم الثقة أبو الفضل محمد بن أحمد بن إسحاق النسوي السمناني [60].

13- شرمقان : قرية من قرى نسا ينتسب اليها العديد من العلماء والرواة[61].

14- بيسمة : قرية من قرى نسا ينتسب اليها العلماء [62].

15- نجشوان : من قرى نسا ينتسب اليها العديد من العلماء منهم سعيد بن عثمان النجشواني[63].

16- بشخوان : من قرى نسا[64].

رابعاً / علماء مدينة نسا :

زخرت مدينة نسا بكوكبة كبيرة من العلماء من بينهم محدثين وفقهاء ورواة ومؤرخين وقضاة كان لهم دور بارز في ازدهار المدينة من الناحية العلمية وسطوع نجم المدينة بين مدن

خراسان في تلك الفترة ، فكان يلقب من ينتسب لها من العلماء باسم النسائي والنسوي والأصح والأشهر هو الأول [65] ، وفي ما يلي ذكر لأبرز واهم العلماء فيها :

- الحسين بن إبراهيم بن الحر بن زعلان، ويكنى أبا علي ويلقب أشكاب ، وهو من أبناء أهل خراسان من أهل نسا ، وكان أبوه ممن خرج في دعوة آل العباس مع أسيد بن عبد الرحمن الذي ظهر بنسا وسود وولي أسيد أصبهان فكان إبراهيم بن الحر معه في أصحابه فولد له الحسين بأصبهان سنة خمس وأربعين ومائة ، ونشأ الحسين ببغداد وطلب الحديث[66] ، وسمع محمد بن راشد وشريك بن عبد الله وفليح بن سليمان وحماد بن زيد و عبد الرحمن بن أبي الزناد وعدي بن الفضل وشريك بن عبد الله ، ولزم أبا يوسف القاضي فأبصر الرأي، ثم قعد عندهم فلم يدخل في شيء من القضاء ولا غيره، وروى عنه ابنه محمد ومحمد بن عبد الله بن المبارك المحرمي ومحمد إبن اسحاق الصاغاني وعباس بن محمد الدوري ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رجاء التّميميّ، وكان ثقة[67] ، ولم يزل ببغداد يؤتى في الحديث والفقه إلى أن مات سنة ست عشرة ومائتين (ت 216هـ/ 831م)في خلافة المأمون وهو ابن إحدى وسبعين سنة[68] .
- أبو نصر التمار واسمه عبد الملك بن عبد العزيز القشيري، من أبناء أهل خراسان من أهل نسا[69] ، ذكر أنه ولد بعد قتل أبي مسلم الداعية بستة أشهر، ونزل بغداد في ربض أبي العباس الطوسي، ثم في درب النسابية وتجر بها في التمر وغيره ، وكان ثقة فاضلًا خيرًا ورعًا، وقد روى عن حماد بن سلمة وسعيد بن عبد العزيز التنوخي وكوثر بن حكيم وغيرهم ، وتوفي ببغداد يوم الثلاثاء أول يوم من المحرم سنة 228هـ/ 842م ، ودفن بباب حرب وهو يومئذ ابن إحدى وتسعين سنة، وكان بصره قد ذهب[70] .
- الحكم بن موسى البزاز ويكنى أبا صالح، ثقة كثير الحديث، وكان من أهل خراسان من أهل نسا، وروى عن الشاميين عن يحيى بن حمزة وفضل بن زياد وغيرهما من أهل الشام، وكان رجلًا صالحًا ثبتًا في الحديث، وتوفي ببغداد في شوال سنة (232هـ/846م)[71] .
- زهير بن حرب بن أشتال ، من أهل نسا، ثم عربت أشتال فجعلت شداد، ويكنى أبا خيثمة، وهو مولى لبني حريش بن كعب بن عامر بن صعصعة العامري ، روى عن جرير بن عبد الحميد وهشيم وسفيان بن عيينة [72] ، وابن علية وعبد الله بن وهب والوليد بن

مسلم وغيرهم من الكوفيين والبصريين والحجازيين، وحضره خلق كثير، وهو ثقة ثبت، وصنف المسند وكتب صنفها[73] ، وهو أحد شيوخ مسلم بن الحجاج، وأبو عبد الرحمن النسائي صاحب التصنيف في الحديث المشهور، واشتهر في رغبته للعلم والحض على طلبه[74] وتوفي ببغداد في شعبان سنة 234هـ/ 848م [75] .

- سعيد بن ذُؤيب من أهل نسا يروي عن أبي ضَمرة وإبن عيينة حدثنا عنه الحسن بن سفيان وهو جد أبي الحسن أحمد بن محمد بن سعيد بن ذُؤَيب مَاتَ سنة 237هـ/851م[76]
- عبيد الله بن فضالة بن إبراهِيم أَبو قديد من أهل نسا يروي عن يزِيد بن هارون وعبد الرزاق حدثنا عنه الحسن بن سفيان مات سنة241هـ/855م [77] .
- فضَالة بن إبراهِيم التيمي أَبو أحمد من أهل نسا من كبار أَصحاب بن المبارك يروي عَن الليث بن سعد وابن لَهِيعة روى عنه أهل بلده وكان قتيبة بن يعيد معه بمصر وكان من أهل الحفظ والضبط والعلم واللغة والشعر وهو والد أبي قديد عبيد الله بن فضَالة وجد فضَالة بن عبيد الله وأبو جد المفضل بن فضالة صديقنا رحمه الله[78]
- عمار بن الحسن بن بشر النسائي أبو الحسن الهمداني ، ولد سنة 169هـ/785م ، يروي عن جرير بن عبد الحميد وسلمة بن الفضل، حدثنا عنه محمد بن أحمد بن أبي عون وغيره من الشيوخ كان أَصله من الري فانتقل إِلى نسا وسكنها ، ومات سنة 242هـ/ 856م سمعت أَحمد بن محمد بن الحسن النسوي يقول سمعت عمار بن الحسن ينشد من قبله عمار لا تغفل عن العمل واعمل لنفسك قبل الموت فِي مهل وربع عليه فإن الله سايلها وليس ينفعها قول بلا عمل[79] .
- فياض بن زهير من أهل نسا يروي عن وكيع بن الجراح وجعفر بن عون حدث عنه محمد بن أَحمد بن أبي عون وغيره من الشيوخ مات بعد سنة 250هـ/ 864م [80]
- حميد بن زنجويه أبو أحمد الأذري ، وزنجويه لقب له واسمه مخلد بن قتيبة خراساني من أهل نسا، كثير الحديث الرحلة فتعددت رحلاته ما بين العراق والحجاز ومصر وغير ذلك سمع النضر بن شميل ويزيد بن هارون وغيرهما ، وروى عن الامام احمد بن حنبل ، اذ قال" لما رجعنا من مصر دخلنا على أَحمد بن حنبل فقال: مررتم بأبي حفص عمرو بن أبي مسلمة ، قال: فقلنا له وما كان عند أبي حفص إنما كان عنده خمسون حديثًا

للأوزاعي والباقي مناولة فقال: والمناولة كنتم تأخذون منها وتنظرون فيها؟ قلت: أنا " ، وكان حميد بن زنجويه ثقة ثبتا حجة روى عنه البخاري ومسلم وعامة الخراسانيين وقدم بغداد وحدث بها، فروى عنه من أهلها إبراهِيم الحربي وعبد اللَّه ويحيى بن صاعد والقاضي المحاملي ومات بمصر سنة 251هـ/ 865م[81] .

- علي بن سعيد بن جرير النسوي أبو الحسن ، كان من أهل نسا، يروي عن أبي عاصم وعبد الله بن بكر السهمِي والعراقيين حدث عنه محمد بن أحمد بن أبى عون وكان متقنا من جلساء أحمد بن حنبل[82] .
- محمد بن الحسين بن إبراهيم بن الحر بن زعلان أبو جعفر العامري يعرف بابن إشكاب لأن أباه يلقب إشكابا، ولد سنة 181هـ/797م ولمحمد أخ أكبر منه يسمى عليا، وأصلهم من خراسان من بلد نسا ، وكان محمد حافظا ، سمع أبا المنذر إسماعيل بن عمر، وأبا النضر هاشم بن القاسم، ومصعب بن المقدام، ومحمد بن أبي عبيدة المسعودي، ومعاوية بن هاشم، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وأبا نوح المعروف بقراد، وإسحاق بن سليمان الرازي[83].

روى عنه البخاري في صحيحه حديثين، وحدث عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وابنه الحر بن محمد بن إشكاب، ويحيى بن صاعد، ومحمد بن مخلد الدوري، وهو ثقة، صدوق ، كان من أهل العلم والأمانة، توفي يوم الثلاثاء لعشر خلون من المحرم سنة 261هـ/874م ، وله ثمانون سنة، وقد يغلط في تاريخ موته ،فيقال في آخر سنة ستين ومائتين[84] .

- يزِيد بن المبارك الفارسي ، من أهل نسا يروي عن أبي نعيم وأبى عاصم وكان راوِيا لسلمة بن الفضل حدث عنه بن أبي داود مستقِيم الحدِيث[85] توفي سنة 261هـ/874م [86]
- علي بن إبراهيم بن أحمد، أبو الحسن النسوي سمع محمد بن رمح وأبا مصعب ونصر بن على وأبا الطاهر، روى عنه أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ وأبو جعفر بن سعيد، توفي سنة 287هـ/ 900م [87] .
- محمد بن غالب أَبو الحسن ، شيخ من أهل نسا، روى عن جعفر بن عون وعلي بن عاصم وأبى نعيم مستقيم الحديث ، وحدث عنه أحمد بن زنجويه بنسا [88] سنة تسع

وثمانين ومائتين، فيها مات يوم الأربعاء لثمان بقين من ذي القعدة سنة 289هـ/901م [89]

.

- أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر أبو عبد الرحمن النّسائي ، الحافظ ، أحد الأئمة الأعلام[90] ، ولد سنة 215هـ/829 م [91] ، مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره[92] وروى عنه المؤرخ المصري ابن يونس الصدفي اذ عد من اساتذته ابن يونس [93] ، وكان إماما في الحديث، ثقة ثبتا حافظا، صنف (السنن) وغيرها من الأدب، وله الرحلة الواسعة[94]، إذ أنه طاف البلاد وسمع بها وكان إماما من أئمة هذا الشأن سمع بخراسان من قتيبة بن سعيد وعلي بن خشرم وعلي بن حجر وبالبصرة من عباس بن عبد العظيم العنبري ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار بندار وعمرو بن علي وبمصر من يونس بن عبد الأعلى وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب وغيرهم وبالكوفة من أبي كريب محمد بن العلاء وهناد بن السري في آخرين وببغداد من محمد بن إسحاق الصغاني وعباس بن محمد الدوري وأحمد بن منيع وغيرهم[95] .

وحدث عَنْ إسحاق بْن راهويه وإسحاق بن شاهين وإبراهيم ابن سعيد الجوهري وأحمد بن بكار بن أبي ميمونة وأحمد بن جعفر بن عبد الله وأحمد ابن عبد الله بن الحكم وعيسى بن حماد زغبة وأحمد بن عيسى التستري وأحمد بن عبد الواحد بن عبود، روي عنه ابنه عبد الكريم وأبو بشر الدولابي[96].

وذكر ابن الخطيب البغدادي[97] ان احمد بن شعيب النسائي لما امتحن بدمشق قال احملوني إلى مكة! فحمل إلى مكة وتوفي بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة، وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة 303هـ/915م .

- أبو العبّاس الحسن بن سفيان الشيباني النسوي[98] ، سمي النسوي نسبة إلى نسا مدينة بخراسان[99] ، الحافظ الكبير صاحب المسند والأربعين تفقه على أبي ثور وكان يفتي بمذهبه وسمع من أحمد بن حنبل ويحي بن معين والكبار وكان ثقة حجة واسع الرحلة قال الحاكم كان محدث خراسان في عصره مقدما في التثبت والكثرة والفهم والأدب والفقه[100] ، روى عن أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني[101] ، توفي في رمضان[102] سنة 303هـ/915م [103]

- عبد الرحمن بن بحر بن معاذ النسوي أبو محمد البزاز، سمع محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني وهشام بن عمار وغيرهما، روى عنه ابنه أبو عبد الرحمن عبد الله وأبو محمد بن زياد العدل وغيرهما[104].
- الحسين بن هارون بن خزيمة ، أبو عبدالله المراغي ، نزيل نسا ، قدم بغداد للحج سنة 322هـ/933م ، وحدث عن الحسن بن سفيان النسوي [105].
- أحمد بن محمد بن رميح بن وكيع أبو سعيد النخعي النسوي الحافظ رجل مشهور بخراسان وله رحلة إلى العراق والشام ومصر سمع أبا عبد الله محمد بن أبي حارثة أحمد بن إبراهيم بن هشام الغساني بدمشق ومكحولا ببيروت وعبد الله بن محمد بن سلم ومحمد بن الحسن بن قتيبة وأبا بكر بن زبان وعلان الصيقل وعبد الله بن محمد بن شيرورية وأبا بكر بن خزيمة وعبد الله بن محمود المروزي وعمر بن محمد بن بجير السمرقندي ومحمد بن عقيل بن الأزهر وإبراهيم بن يوسف الهسنجاني وعمر بن إسماعيل بن أبي غيلان وعبد الله بن إسحاق المدائني والباغندي وأبا خليفة وزكريا الساجي وعبدان الأهوازي وعبد الله بن زيدان ومحمد بن الحسين الخثعمي والمفضل بن محمد الجندي وغيرهم[106].

روى عنه أبو الحسن الدارقطني وأبو حفص بن شاهين وعلي بن المفضل بن طاهر البلخي وهو أكبر منه والحاكم أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن رزقويه وأبو علي الحسن بن الحسين بن دوما النعالي وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد السراج ولادته بالشرمقان ومنشؤه بمرو ومستقره كان باليمن عند السادة الصعدية ولذلك يقال له الزيدي ثم انتقل منها إلى العراق وانصرف إلى خراسان فأقام بنيسابور ثلاث سنين ثم انتقل إلى العراق ثانيا وقبله الناس وأكثروا السماع منه ثم استدعى إلى صعدة فأدركته المنية في البادية فتوفي بالجحفة سنة 357هـ/967م سمع بنيسابور وبمرو وبما وراء النهر وبلخ وبهراة وبالري ببغداد وبالبصرة وبالأهواز وبالكوفة وبمكة وبمصر وبالشام وبالجزيرة وصنف وجمع ، وذاكر[107] .

وسمع العلم بخراسان وغيرها من البلدان وكتب الكثير وصنف وجمع ذاكر العلماء وكان معدوداً في حفاظ الحديث وقدم بغداد دفعات وحدث بها عن محمد بن إسحاق بن خزيمة ومحمد بن إسحاق السراج وعبد الله بن محمد بن شيروية النيسابوريين وعبد الله

بن محمود المروزي ومحمد بن الفضل السمرقندي وعمر بن محمد بن بجير الهمداني ومحمد بن عقيل البلخي وإبراهيم بن يوسف الهسنجاني وعمر بن إسماعيل بن أبي غيلان البغدادي وعبد الله بن إسحاق المدائني ومحمد بن محمد الباغندي وأبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي وزكريا بن يحيى الساجي وعبدان الأهوازي ومحمد بن الحسين الأشناني وعبد الله بو زيدان الكوفيين والمفضل بن محمد الجندي ومحمد بن زبان المصري ومحمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني وعبد الله بن محمد بن سلم المقدسي والحسين بن عبد الله بن يزيد الرقي وغيرهم حدث عنه أبو الحسن الدارقطني وأبو حفص بن شاهين ونحوهما من الرفعاء وحدث عنه أبو الحسن بن رزقويه وأبو علي بن دوما وعبد الرحمن بن محمد السراج النيسابوري وكان ابن رميح قد أقام بصعدة من بلاد اليمن زمانا طويلا ثم ورد بغداد حدود سنة 350هـ/ 961م خرج منها إلى نيسابور فأقام بها ثلاث سنين ثم عاد إلى بغداد فسكنها مديدة ثم استدعاه أمير صعدة فخرج في صحبة الحجاج إلى مكة فلما قضى حجة أدركه أجله بالجحفة ودفن هناك توفي سنة 357هـ/ 967م ، وذكر غيره أنه مات في صفر ودفن بالجحفة[108] .

- القاضي أبي علي الحسين بن أحمد بن الحسن بن موسى القاضي الفقيه الأديب، وله أولاد في ناحية بيهق، ويدعى مواليهم بهذا اللقب أيضا، فعندما يدعى أحد ب فلان القاضي ،فالمقصود أولاد مواليه، تولى القاضي أبو علي قضاء نسا وقضاء مدن كثيرة من البلاد، وله في هذا الباب آثار محمودة، ، وكان القاضي أبو علي مولعا بعلم النحو، واختلف إلى القراريطي ومن مشايخه الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبو العباس الثّقفيّ ، وابن الأنباري ، والصّولي ،توفي في بيهق سنة 359هـ/969م [109] .
- محمد بن صالح بن علي بن يحيى بن عبد اللّه بن محمد بن عبيد الله ابن عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد اللّه بن العباس بن عبد المطلب، أبو الحارث الهاشمي، يعرف بابن أم شيبان ، وهو أخو القاضي أبي الحسن محمد بن صالح، وكان الأصغر سمع عبد الله بن زيدان البجلي، ومحمد بن الحسين الخثعمي، ويحيى بن محمّد بن صاعد، وإبراهيم ابن محمد بن عرفة النحوي، والقاضي أبا عبد الله المحاملي وأبا العباس بن عقدة، ودرس فقه مالك، وخرج عن بغداد إلى خراسان، فحدث بها، و روى عنه الحاكم

أبو عبد اللَّه محمد بن عبد الله النيسابوري، قلد قضاء نسا سنة 355هـ/965م وتوفي سنة 360هـ /970م[110] .

- أحمَد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمود ، أبو الحسين بن أبي جعفر السمناني ، ولد بسمنان من نسا في شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، سكن بغداد وسمع بها من الحسن بن الحسين النوبختي، والحسن بن القاسم الخلال، وإسماعيل بن هشام الصرصرى، وابن الصلت المجبر، وأبي أحمد الفرضي، وابن يحيى المعلم، وأبي عمر بن مهدى، وأبي الحسين بن المحاملي، ونحوهم، وكان صدوقاً ، تقلد القضاء بباب الطاق، وتولى أيضا قطعة من السواد[111] .
- أبو اسحاق ابراهيم بن عبدالله بن إبراهيم البصري ، سكن جرجان مدة وولاه قاضي القضاة أبو الحسن بن عبد العزيز اشرافا على جامع إستراباذ ، روى عن أبي اسحاق الهجيمي ومن في طبقته ، ثم خرج إلى نسا ومات بها في سنة 391هـ/1000م [112] .
- أبو الفضل محمد بن أحمد بن إسحاق النسوي السمناني ، ينتسب لقرية سمنان بنسا في خراسان ، وهو عالم ثقة، روى عن أبي أحمد بن عدي وأبي بكر بن إسماعيل وغيرهما، روى عنه جماعة، توفي سنة 400 هـ/1009م [113] .
- أسعد بن أحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن يحيى أبو الحسن النسوي ، من أهل نسا ، قدم سنة 424هـ/ 1032م [114] .
- أبو عامر الحسن بن محمد ابن على النسوي القومسي، أصله من قومس وولد بنسا في خراسان ، ونشأ بها ثم سكن نيسابور، شيخ فاضل عالم، عارف باللغة، ثقة سديد قوى على شرط أهل العلم، سمع بنسا أبا القاسم عبد الله بن أحمد بن محمد بن يعقوب النسوي وبأصبهان أبا بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ، سمع منه جماعة من القدماء مثل أبى محمد عبد العزيز بن محمد بن محمد النخشبى وأبى محمد الحسن بن أحمد ابن محمد السمرقندي الحافظين، وسمع منه أبو المظفر عبد المنعم ابن عبد الكريم بن هوازن القشيري، ذكره أبو محمد عبد العزيز النخشبى في معجم شيوخه وقال أبو عامر القومسي أصلا النسوي مولدا، نزيل نيسابور، شيخ صالح من أهل السنة، سمعته يقول: سمعت من أبى القاسم عبد الله بن أحمد النسوي مسند الحسن بن سفيان ولكن ضاع

سماعي منه، وسمع في سفره من أبى بكر ابن المقرئ بأصبهان وغيره، مات في حدود سنة 450هـ / 1058م [115].

- الحسن بن الفضل، أبو علي الشرمقاني المؤدب ، نزل بغداد وكان أحد حفاظ القرآن، ومن العالمين باختلاف القراءات ووجوهها، حدث عن أبي اسحاق ابراهيم بن أحمد بن محمد الطبري، وأبي القاسم بن الصيدلاني، ومحمد بن بكران بن الرازي ، وكان صدوقا، مات الشرمقاني فِي يوم الخميس ثامن صفر من سنة 451هـ/1059م [116].
- أسعد بن أحمد بن محمد بن حيان، أبو عَبْد اللَّه النَسَويّ الصُّوفيّ، من خواص أبي القاسم القشيري ، سمع عمر بن مسرور، وغيره، روى عنه أبو طاهر السنجي، ومات في صفر سنو 500هـ/1106م [117].
- أبو بكر الخزيمي أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن خزيمة العطار النسوي المعروف بالخزيمي من أهل نسا، كان شيخا عالما متميزا فقيها صالحا من أهل الخير والعدالة وكانت اليه تزكية الشهود ببلدة نسا وعمر العمر الطويل سمع جده أبا عبد الرحمن محمد بن علي بن خزيمة وأبا عامر الحسن بن محمد بن علي النسوي وغيرهما ومن جملتها كتاب الترغيب لأبي أحمد حميد بن زنجويه الامام النسوي عن جده أبي عبد الرحمن عن أبي القاسم عبد الله بن محمد بن إبراهيم الصندوقي ومنها كتاب الآداب لحميد أيضا يرويه عن جده عن الصندوقي عن أبي محمد أحمد بن محمد بن حبيب عن حميد ، وحد ث عنه جماعة كثيرين ، وتوفي بنسا بعد انصرافه من نيسابور في الليلة الخامسة من رجب سنة 510هـ/1116م [118].
- أبو بكر عبيد الله بن إبراهيم بن أبي بكر التفتازاني النسائي من أهل نسا، وتفتازان ناحية بها وراء الجبل، كان إمامًا فاضلا، مفتيا مفسرا، محدثا واعظا مقرئًا، حسن السيرة، مشتغلا بالعبادة والتهجد، وكان يتولى الحراثة والحصاد، والدياس بنفسه في أرضه، ويأكل من كد يده، على ذلك زجى عمره ، سمع بنيسابور أبا علي نصر الله بن أحمد بن عثمان الخشنامي، وأبا سعد علي بن عبد الله بن الحسن بن أبي صادق الحيري، وأبا سعد إسماعيل بن عمرو البحيري، وغيرهم، وكان قد تفقه بطوس على أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، وقرأ التفسير على أبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري [119] ، مات سنة 550هـ/1155م [120].

- أبو الفتح أسعد بن إسماعيل بن الحسين النسوي المستوفي المعروف بالمؤتمن، من أهل نسا، وكانت ولادته بنسا في المحرم سنة 485هـ/ رجل من الرجال، ذو قلب ساكن، وقور، حسن المشاهدة، كيس، مليح الخط والعبارة، يراعي حقوق الأصدقاء، كان متصلا بأصحاب السلطان ونيابة الديوان، ثم انصرف إلى بلده نسا وملكها، وكان الوالي والعامل والقاضي وغيره، تحت تصرفه وأمره، سمع كتاب الترغيب والترهيب لحميد بن زنجويه ، من أبي بكر بن خزيمة، مات في السابع عشر من ذي الحجة سنة 559هـ/ 1163م بنسا[121]
- ابو القاسم عبد الله بن أَحمد النسوى الفقيه روى عنه الحسين بن محمد بن أحمد[122].
- هاشم بن زُهير أبو المُهاجر من أهل نسا ، ويروي عن وكيع وعبد الله بن نمير روى عنه بن يسار الحكايات[123].
- محمد بن عليان النسوي وهو محمد بن علي، من كبار مشايِخ نسا من قرية بيسمة من جلة أَصحاب أبي عثمان ، وكان إِمام أهل المعارف ، كان يخرج من نسا قاصدا إِلى أبي عثمان في مسائل واقعات فلا يأكل ولا يشرب فِي الطريق حتى يرد نيسابور فيسأله عن تلك المسائل وهو من أعلى المشايخ همة له الكرامات الظاهرة[124] .
- أحمد بن عثمان بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن النسوي كتب بخراسان والعراق والحجاز، سمع قتيبة وأبا مصعب وهشام بن عمار وغيرهم، حدث عنه أبو عبد الله محمد بن يعقوب وأبو القاسم يوسف بن يعقوب السوسي[125] .
- محمد بن أحمد بن سعيد بن ذؤيب النسوي، أبو الحسن والد أبي بكر بن أبي الحسن رئيس نسا، سمع ببلده حميد بن زنجويه وبخراسان محمد بن عيسى الدامغاني وبالري محمد بن حميد، وبالعراق أحمد بن منيع وأبا كريب وبالحجاز أبا مصعب وغيرهم، روى عنه أبو الفضل بن إبراهيم وغيره[126].
- سعيد بن عثمان النجشواني ، ينتسب الى قرية نجشوان في نسا ، معروف من بيت الصلاح والعفاف والورع والتصوف والعلم ، قدم مع أخيه محمد وأملى على سماع الحديث ، وحصلا الكثير من فنون العلوم ، وسمع سعيد من مشايخ الطبقة الثالثة ، سمع من فاطمة بنت الدقاق مع أبي الحسن الحافظ[127] .
- نصر بن محمد الشاني القاضي الأمام أبو الفتح ، معروف عنه انه فقيه مشهور ومحترم في عهده من خواص أصحاب الإمام الموفق أبي محمد ومن وجوه أصحاب الشافعي ،

سافر الى العديد من البلدان ، وولي قضاء بعض النواحي ، وصار إلى نسا وتولى قضاءها سمع من أبي الحسين بقراءة أبي سعد المستملي[128]

خامساً : مدينة نسا خلال العصر الإسلامي :

يعود بناء مدينة نسا إلى فيروز بن يزدجرد أحد الأكاسرة [129]، اكتسبت هذه المدينة اهمية تاريخية كبيرة خلال العصر الإسلامي إذ تم فتحها في العهد الراشدي خلال خلافة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) سنة 31هـ/651م الذي ارسل ابن عامر عبد الله بن خازم السلمي إلى حمراتدز من نسا وهو رستاق ففتحه، وأتاه صاحب نسا فصالحه على ثلاثمائة ألف درهم، ويقال على احتمال الأرض من الخراج على أن لا يقتل أحدا ولا يسبيه فتم فتحها صلحاً [130].

وفي السنوات الأخيرة من حكم الامويين تحديداً سنة 129هـ/ 746م ، دخل نسا ابو مسلم الخراساني وكان يدعو سراً في خراسان للدعوة العباسية وكان بنسا في حينها عاصم بن قيس السلمي عاملاً لنصر بن سيار الليثي فلما قرب منها أرسل الفضل بن سليمان الطوسي إلى أسيد بن عبد الله الخزاعي ليعلمه قدومه فمضى الفضل فدخل قرية من قرى نسا فلقي رجلا من الشيعة يعرفه فسأله عن أسيد فانتهره فقال يا عبد الله ما أنكرت من مسألتي عن منزل رجل قال إنه كان في هذه القرية شرسعي برجلين قدما إلى العامل وقيل إنهما داعيان فأخذهما وأخذ الأحجم بن عبد الله وغيلان بن فضالة وغالب بن سعيد والمهاجر بن عثمان فانصرف الفضل إلى أبي مسلم وأخبره فتنكب الطريق وأخذ في أسفل القرى وأرسل طرخان الجمال إلى أسيد فقال ادعه لي ومن قدرت عليه من الشيعة وإياك أن تكلم أحدا لم تعرفه فأتى طرخان أسيدا فدعاه وأعلمه بمكان أبي مسلم فأتاه فسأله عن الأخبار قال نعم قدم الأزهر بن شعيب وعبد الملك بن سعد بكتب من الإمام إليك فخلفا الكتب عندي وخرجا فأخذا فلا أدري من سعي بهما فبعث بهما العامل إلى عاصم بن قيس فضرب المهاجرين عثمان وناسا من الشيعة قال فأين الكتب قال عندي قال فأتني بها فأتاه بالكتب فقرأها ثم رحل ابو مسلم الخراساني من نسا الى قومس[131] .

وفي سنة 186هـ/ 802م خرج علي بن عيسى بن ماهان من مرو لحرب أبي الخصيب إلى نسا فقتله بها وسبى نساءه وذراريه واستقامت خراسان[132]

وفي سنة 212هـ/827م وظف على خراج خراسان وللأعمال المضمومة إليها عبد الله بن طاهر فكان خراج نسا ثمانمائة ألف وثلاثة وسبعون ألفا وأربعمائة درهم[133].

وفي سنة 219هـ/ 834م ظهرت حركة محمد بن القاسم بن عمر بن علي الحسين بن علي بن أبي طالب في خراسان يدعو إلى الرضا من آل محمد صلى الله عليه و سلم فاجتمع إليه بها ناس كثير فجرى قتال بينه وبين قواد عبد الله بن طاهر ، فبعد هزيمته بناحية الطالقان خرج هاربا إلى نسا وبها والد لبعض من معه مضى الرجل الذي معه من اهل نسا إلى والده ليسلم عليه فلما لقي أباه سأله عن الخبر فأخبره بأمرهم ، فمضى أبو ذلك الرجل إلى عامل نسا فأخبره بأمر محمد بن القاسم ، فذكر أن العامل بذل له عشرة آلاف درهم على دلالته عليه فدله عليه، فجاء العامل إلى محمد بن القاسم فأخذه واستوثق منه وبعث به إلى عبد الله بن طاهر فبعث به عبد الله بن طاهر إلى المعتصم فقدم عليه يوم الاثنين لأربع عشرة لبلة خلت من شهر ربيع الآخر فحبس[134].

وتعرضت مدينة نسا إلى زلزال شديد في عام 331هـ/ 942م ، فخربت قرى كثيرة ، ومات تحت الهدم الكثير من أهلها [135] .

وفي سنة 341هـ/ 952م دخلت نسا ضمن سلطة البويهيين اذ دخلها ركن الدولة الحسن بن بويه فأستولى عليها وأقام فيها فترة ثم انتقل منها إلى الري بعد ضمان سيطرته عليها[136] .

وفي بداية العهد الغزنوي لجأ الطبيب المشهور بابن سينا ابو علي الحسين إلى مدينة نسا وذلك هربا من السلطان محمود الغزنوي الذي اوغر الحساد قلبه ضد ابن سينا ،فاجتمع ابن سينا بصاحب نسا فإنه كان ملكاً حكيماً، فأكرمه فعرف أعداؤه السلطان أنه عند صاحب نسا، فقال لوزيره اكتب إلى صاحب نسا ان ابعث إلينا رأس أبي علي، فكتب إلى صاحب نسا ان كان أبو علي عندك فابعده سريعاً ، وكتب بعد يوم على يد قاصد آخر ان ابعث إلينا رأس أبي علي، فلما وصل القاصد الأول أبعده، فلما وصل الثاني قال إنه كان عندنا فمشى منذ مدة[137] .

وفي سنة 426هـ/ 1034م تعرض السلاجقة بقيادة طغرلبك للخيانة والغدر من قبل خوارزمشاه هارون بن التونتاش الذي استدعاهم ليتحد معهم وعند قدومهم اليه غدر بهم وقتل الكثير منهم واسر أسرهم فسارو إلى مدينة نسا ومنها إلى مرو ، ثم لجأوا بعد ذلك لطلب المساعدة

من قبل الغزنويين فعرضوا على السلطان مسعود بن محمود الغزنوي ان يدخلوا في طاعته ويكونوا في خدمته مقابل ان يساعدهم ضد الخوارزميين إلا ان مسعود احتجز رسلهم وقرر محاربتهم فشهدت مدينة نسا معركة حامية بين جيش الغزنويين والسلاجقة ادى إلى هزيمة السلاجقة بقيادة طغرلبك ولحسن حظ السلاجقة وقع الخلاف بين افراد الجيش الغزنوي حول الغنائم فاستغل السلاجقة فرصتهم وهجموا مرة اخرى على معسكرهم واستطاعوا من ان يلحقوا الهزيمة بجيش مسعود الغزنوي الذي ما ان وصلته اخبار الهزيمة لجيشه ندم على رده لطاعتهم خاصة بعد أن فرض السلاجقة هيبتهم على عساكره ، فأرسل السلطان مسعود اليهم يهددهم ويتوعد لهم فرد عليه طغرلبك بـ" قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير " فلما وصلت رسالة طغرلبك للسلطان مسعود أمر فكتب إليهم كتاب مملوء من المواعيد الجميلة وسير معه الخلع النفيسة ، وأمرهم بالرحيل إلى آمل الشط وهي مدينة على جيحون ونهاهم عن الشر والفساد واقطعهم دهستان وجعل نسا من نصيب طغرلبك وفراوة لبيغو ولقب كل واحد منهم بالدهقان [138].

ظهرت الأمارة الغورية في المشرق الإسلامي على أنقاض الأمارة الغزنوية فوقعت مدينة نسا تحت سيطرة الحكم الغوري في عهد السلطان شهاب الدين الغوري إلا انها لم تدم طويلا وذلك لأن علاء الدين محمد صاحب خوارزم أستغل فرصة ذهاب شهاب الدين الغوري للهند غازياً ، فاعادوا سيطرته على مدينة نسا فهرب هندوخان ابن أخيه، ولحق بغياث الدين في فيروزكوه[139].

شهدت مدينة نسا صراعات محتدمة بين السلالات التي حكمت المشرق الإسلامي وكانت ارضها ساحة لمعاركهم في محاوله منهم لضمها لأرضهم فتارة يسيطر عليها السلاجقة وتارة الخوارزميين ، فلم يستغني السلاجقة عن مدينة نسا فأرسل المؤيد جيشه إلى مدينة نسا فحاصروها في جمادي الأولى من سنة 560 هـ/ 1164م فسير خوارزم شاه أيل أرسلان بن أتسز جيشاً إلى نسا فلما قاربوها رحل عسكر المؤيد عنها وعادوا إلى نيسابور أواخر جمادي الأولى[140].

واشتهر في مدينة نسا رباط بناه رئيسها عماد الدين حمزة النسوي، وهو رباط عظيم خارج المدينة بين الباغات، ليس في شيء من البلاد مثله في عظم العمارة وكثرة الخير[141] ، فأورد القزويني[142] أن عماد الدين النسوي حكي عنه انه فقال: " كنت على عزم أن أبني موضعاً لأهل

الخير متردداً في أن أجعله مدرسة أو خانقاهاً، حتى رأيت في نومي أن قائلاً يقول: من آتاه الله روحاً فأعطه الخير! فأمر بعمارة بناء عظيم للفقهاء موضعاً، وللصوفية موضعاً، وللقدرية موضعاً، وللعلويين موضعاً، وللقفل السابلة موضعاً، ولدوابهم موضعاً، وأجرى الخبز والمأكول على كل من له روح ، وجعل فيها حمامات ولها بساتين، واشترى لها مماليك برسم الفرش والخدمة والطبخ وفلاحة البساتين، فكل من نزل بها يمشي إلى مكانه ويقوم القوام بخدمته، ولها قراء ومغنون، ولا تزال قدورها على النار، فربما نزل بهم قفل عظيم أو جيش كثيف، فأخرجوا وظائفهم حتى لدوابهم وكلابهم، ومن أراد من أهل المدينة خرج إليها وتفرج في بساتينها، واستحم في حمامها وتغدى أو تعشى فيها وعاد إلى مكانه".

وهكذا بقي وضع مدينة نسا مرة تصبح تحت حكم الخوارزميين ومرة تحت حكم السلاجقة إلى ان دخلها التتار الذين عاثوا فيها الخراب والدمار[143] ، و ولا يوجد سوى اطلال لمدينة نسا في الوقت الحاضر[144].

الخاتمة

تعد مدينة نسا من المدن الآسيوية التي اكتسبت اهمية تاريخية كبيرة تبعاً للأحداث التي شهدتها وفيما يلي اهم النتائج التي خلصت اليها دراسة المدينة :

- تقع مدينة نسا في اقليم خراسان سابقاً ، اما في الوقت الحاضر موقعها ضمن جمهورية تركمانستان الواقعة في قارة آسيا الوسطى ، وتقع اطلال مدينة نسا الأثرية على بعد 18 كم إلى الجنوب الغربي من مدينة عشق آباد وموقع المدينة غير مأهول حالياً .
- احتوت مدينة نسا داخلها على عدد كبير من المدن والقرى ، فاهم مدنها اسفينقان والسرمقان فراوة وشهرستانه، اما أهم قراها فهي : كوك ،فرهاذان ، مينز ، فراوة ، فارُوز، رذان ، رامران، تَفتَازان ، بيار، بَالُوز ، سمنان ، شرمقان ، بيسمة ، نجشوان ، بشخوان .
- انجبت مدينة نسا كوكبة كبيرة من العلماء من بينهم محدثين وفقهاء ورواة ومؤرخين وقضاة كان لهم دور بارز في ازدهار المدينة من الناحية العلمية وسطوع نجم المدينة بين مدن خراسان في تلك الفترة ، فكان يلقب من ينتسب لها من العلماء باسم النسائي والنسوي والأصح والأشهر هو الأول .

- فتحت مدينة نسا في العهد الراشدي خلال خلافة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) سنة 31هـ/651م فتم فتحها صلحاً على يد القائد ابن عامر عبد الله بن خازم السلمي .
- استمر المسلمين يحكمون مدينة نسا فتلى الخلفاء الراشدين الأمويين ومن ثم العباسيين ، وشهدت مدينة نسا احداث تاريخية مهمة خلال العصر الإسلامي فقد حكمها بعد العباسيين الغزنويين ومن ثم سلاجقة والغوريين ثم الخوارزميين وقد شهدت ارض نسا معارك طاحنة بين السلالات الإسلامية التي حكمت المشرق الإسلامي فكل سلاله تظهر تحاول ان توسع رقعة ارضها وتضم المزيد من المدن لحكمها فكانت نسا هي احدى مدن المشرق الاسلامي التي تنازعتها تلك السلالات فتارة يسيطر عليها السلاجقة وتارة الخوارزميين إلى ان دخلها التتار الذين عاثوا فيها الخراب والدمار، فخربت المدينة ودمرت على يديهم ، ولا يوجد في الوقت الحاضر سوى اطلال لمدينة نسا .

---

(1) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ/1228م) : معجم البلدان ، ط2 ، (دار صادر، بيروت- 1995م)، 281/5؛ عبد المؤمن بن عبد الحق ابن شمائل القطيعي البغدادي الحنبلي صفيّ الدين (ت 739هـ/1338م): مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، ط1،(دار الجيل، بيروت- 1412هـ)،1369/3؛ : مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني: نسبة ومنسوب، ط1، (د .م ، 1435 هـ/ 2014م)،ص792.

(2) خراسان : هي بلاد واسعة ، أول حدودها مما يلي العراق أزاذوار قصبة جوين وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة ،وسجستان ،وكرمان، وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها، وتشتمل على أمّهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو، وهي كانت قصبتها، وبلخ وطالقان ونسا وأبيورد وسرخس وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون، ياقوت الحموي : معجم البلدان،350/2.

(3) ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 281/5-282؛ ابن عبد الحق البغدادي :مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، 1369/3؛ الزهراني :نسبة ومنسوب ، ص792.

(4) زكريا بن محمد بن محمود (ت 682هـ/1283م) : آثار البلاد وأخبار العباد ، (دار صادر ،بيروت - لا. ت)،ص465.

(5) سَرْخَس : مدينة عظيمة والرمال تحتفّ بها، وشرب أهلها من الآبار، وسرخس في الجنوب عن نسا وبينهما سبع وعشرون فرسخاً ؛ وهي من نواحي خراسان تقع بين نيسابور ومرو في وسط الطريق، بينها وبين كل

واحدة منهما ستّ مراحل ، الحسن بن أحمد المهلبي العزيزي (ت 380هـ/990م) : الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، تعليق وجمع: تيسير خلف ، (د .م - لا. ت) ،ص153؛ياقوت الحموي : معجم البلدان، 208/3.

(6) أبيورد: تقع مدينة في أقليم خراسان بين سرخس ونسا، وهي وبئة، و رديئة الماء، يكثر فيها خروج العرق، وإليها ينسب الأديب أبو المظفّر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الأموي المعاوي الشاعر، وكان الملك كيكاووس أقطع باورد بن جودرز أرضا بخراسان، فبنى بها مدينة وسماها باسمه أبيورد؛ وتعرف المدينة حالياً باسم محمد آباد، ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 86/1؛القزويني : آثار البلاد وأخبار العباد،ص289؛ نادية عويس حسانين : التاريخ العسكري في بلاد ما وراء النهر وافغانستان ،(دار التعليم الجامعي- ،2019م) ، ص21.

(7) ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 282/5؛ القزويني : آثار البلاد وأخبار العباد ،ص465؛ ابن عبد الحق البغدادي : مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع،1369/3؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ/ 1347م) : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق : عمر عبد السلام التدمري،ط2، (دار الكتاب العربي، بيروت- 1413 هـ / 1993م)، 29/15؛ الزهراني : نسبة ومنسوب ،ص792.

(8) الزهراني : نسبة ومنسوب ،ص792.

(9) ياقوت الحموي : معجم البلدان ،282/5؛ ابن عبد الحق البغدادي : مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، 1369/3.

(10) حسانين : التاريخ العسكري في بلاد ما وراء النهر وافغانستان، ص21.

(11) نيسابور : تقع في اقليم خراسان، وتميزت بفضائل حسنة وعمارة، و وهي كثيرة الخيرات والفواكه والثمرات، جامعة لأنواع المسرات، وعتبة الشرق، و كانت مجمع العلماء ومعدن الفضلاء، القزويني : آثار البلاد وأخبار العباد،ص473.

(12) أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري (ت 346هـ/957م) :المسالك والممالك، (الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، لا. ت) ،ص158؛ محمد بن حوقل البغدادي الموصلي، أبو القاسم (ت بعد 367هـ/ 977م) : صورة الأرض ،(دار صادر، أفست ليدن، بيروت- 1938 م)، 454/2؛ ابن عبد الحق البغدادي : مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، 1369/3.

(13) مراحل : جمع مفردها مرحلة وهي المسافة التي يقطعها المسافر في يوم تقريبا ، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت 1424هـ/2003م) وآخرون: معجم اللغة العربية المعاصرة،ط1، (عالم الكتب- 1429 هـ / 2008 م)،871/2.

[14] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،282/5؛ ابن عبد الحق البغدادي : مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع،1369/3.

[15] مرو : تقع ضمن اقليم خراسان وتعد من اجل كور هذا الاقليم ، وهي كانت منازل ولاة خراسان فكان أول من نزلها المأمون ثم من ولي خراسان بعد، حتى نزل عبد الله بن طاهر نيسابور، أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (ت بعد 292هـ/904م) : البلدان، ط1 ،(دار الكتب العلمية، بيروت- 1422 هـ) ، ص98-99.

[16] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،282/5.

[17] عشق آباد : تقع في الوادي العريض الذي يقع بين جبال كديت داخ وصحراء قراقوم ويسمى هذا الوادي اليوم بدرة كز وتعد عشق آباد عاصمة جمهورية تركمانستان ، سامي بن عبدالله المغلوث : اطلس أعلام المحدثين، (العبيكان للنشر- 2018م)، ص110.

[18] المغلوث : اطلس أعلام المحدثين، ص110.

[19] المفازة :هي الصحراء المستوية يجري فيها الخيل، وقيل مفازة لا شيء فيها ، وسميت بيداء ايضاً لأنها تبيد من يحلها فهي قليلة الشجر جرداء، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ/1311م) : لسان العرب ، ط3، (دار صادر، بيروت- 1414هـ)،97/3.

[20] مؤلف مجهول (ت بعد372هـ/982م) : حدود العالم من المشرق إلى المغرب ، تحقيق وترجمة : السيد يوسف الهادي ،(الدار الثقافية للنشر، القاهرة - 1423هـ)، ص153.

[21] أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (ت 749هـ/1348م) :مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، ط1، (المجمع الثقافي، أبو ظبي- 1423 هـ) ،3 / 223 ؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (ت 900هـ/1494م) : الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق : إحسان عباس، ط2 ،(مؤسسة ناصر للثقافة ، بيروت- 1980 م) ، ص579.

[22] محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسني الطالبي، الشريف الادريسي (ت 560هـ/1164م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، ط1 ، (عالم الكتب، بيروت- 1409 هـ) 2/ 693.

[23] رساتيق : جمع مفردها رُسْتَاقٌ بالضم أي كورة كثيرة القرى ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الزَّبيدي (ت 1205هـ/1834م): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق : مجموعة من المحققين ،(دار الهداية – لا. ت) ،421/4.

[24] الأصطخري : المسالك والممالك ، ص154؛الشريف الأدريسي : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 2 /693؛ الحِميرى : الروض المعطار في خبر الأقطار، ص579.

[25] مؤلف مجهول : حدود العالم من المشرق إلى المغرب ، ص115.

[26] ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 582/5؛ القزويني : آثار البلاد وأخبار العباد ، ص465؛ إبن عبد الحق البغدادي: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، 3 /1369.

[27] القز: يقصد بها دودة القز المعروفة باسم دودة الحرير التي تنتج شرنقات حريريَّة ، عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة ،1809/3.

[28] البزاة : من انواع الطيور وهي جمع مفردها الباز ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ/1065م) : المخصص ، تحقيق: خليل إبراهم جفال ، ط1، (دار إحياء التراث العربي ، بيروت - 1417هـ / 1996م) ،137/5.

[29] أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي (ت 990/380م) : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط3، (مكتبة مدبولي ،القاهرة - 1411هـ/1991م) ، ص324.

[30] الغلال : جمع مفردها الغلة وهي الحبوب المزروعة ، رينهارت بيتر آن دُوزِي (ت 1300هـ/1882م) : تكملة المعاجم العربية ، ترجمة : محمَّد سَليم النعَيمي، ط1، (وزارة الثقافة والإعلام، العراق - 1979 - 2000 م) ، 7، 419.

[31] مؤلف مجهول : حدود العالم من المشرق إلى المغرب ، ص153.

[32] اسفينقان : بعض البلدانيين ينسبوها لنواحي نيسابور ، لكننا نرجح ان يكون تشابه بأسماء المدن ، ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 180/1؛ إبن عبد الحق البغدادي : مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، 74/1.

[33] المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص51.

[34] شهرستان : بلدة بخراسان قرب نسا بينهما ثلاثة أميال، وهي بين نيسابور وخوارزم، وإليها تنتهي بادية الرمل التي بين خوارزم ونيسابور، فإنها على طرفه، ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 377/3.

[35] ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 494/4؛ إبن عبد الحق البغدادي : مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، 1188/3 .

[36] ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 258/4؛ إبن عبد الحق البغدادي : مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، 1033/3.

[37] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،246/5؛ إبن عبد الحق البغدادي : مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، 1346/3.

[38] دهستان : بلاد بها رباط ومنبر، وذات زروع وفواكه وسواد كثير، وهي ثغر مقابل للغوز، وبها قبر علي بن السجزي ، مؤلف مجهول : حدود العالم من المشرق إلى المغرب ، ص153.

[39] خوارزم : وهي كوره منقطعة من خراسان ومما وراء النهر، وتحيط بها المفاوز من كل جانب، وحدها يتصل بحدود الغزية مما يلي الشمال والمغرب، وحد جنوبها من شرقيها بلاد خراسان وما وراء النهر، وهي ناحية عريضة وخطة واسعة ومدن كثيرة ، الحِميري : الروض المعطار في خبر الأقطار ،ص224.

[40] عبد الله بن الطاهر: هو عبد اللَّه بن طاهر بن الحسين بن مصعب، أبو العباس الخزاعي تميز بكونه بارعاً في الأدبِ حسنَ الشعر، مأمونًا، نبيهاً في نفسه، جواداً، عاقلاً ممدَّحاً سمحاً ، تنقل في الأعمال الجليلة شرقاً وغرباً، وقلَّده الخليفة العباسي المأمونُ الجزيرة والشام ومصر والمغرب حرباً وخراجاً، ثم نقله إلى ولاية خراسان بعد وفاة أبيه، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله ، سبط ابن الجوزي (ت 654 هـ/1256م) : مرآة الزمان في تواريخ الأعيان ،تحقيق : رضوان مامو ، وآخرون ، ط1، (دار الرسالة العالمية، دمشق- 1434 هـ / 2013 م) ،394/14.

[41] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،245/4.

[42] الغزية : وهي مفازة فيها قوم من الغزية وهم صنف من الترك بناحية سياه كوه ، ياقوت الحموي : معجم البلدان ، 342/1.

[43] الشريف الأدريسي : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق،693/2.

[44] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،229/4؛إبن عبد الحق البغدادي: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ،3/ 1013.

[45] عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت 562هـ/1166م) : الأنساب ،تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرون ، ط1،(مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد _ 1382 هـ /1962 م) ، 223/1.

[46] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،229/4.

[47] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،41/3؛إبن عبد الحق البغدادي: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ،2/ 613.

[48] أبو جعفر محمد الرّذاني : هو أبو جعفر محمد بن أحمد بن أبي عون النَّسَوِيُّ، وهو من المحدثين الثقاة ، اطلق البعض عليه لقب الرياني بالتخفيف وقيده الامير ابو نصر بالتثقيل وقيل الراذاني وهو أصح ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ/1347م) : سير أعلام النبلاء ، (دار الحديث، القاهرة _ 1427هـ/ 2006م)،266/11.

[49] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،41/3.

[50] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،16/3؛ إبن عبد الحق البغدادي: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ،2/ 596.

[51] السمعاني : الأنساب ، 43/6.

[52] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،35/2؛ إبن عبد الحق البغدادي: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ،266/1.

[53] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،35/2.

[54] توجد مدينة بنفس الاسم من أعمال قومس بين بسطام وبيهق ، ياقوت الحموي : معجم البلدان ،517/1؛ إبن عبد الحق البغدادي: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ،235/1.

[55] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،517/1؛ إبن عبد الحق البغدادي: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ،235/1.

[56] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،329/1؛ سبط إبن الجوزي : مرآة الزمان في تواريخ الأعيان،431/16؛ إبن عبد الحق البغدادي: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ،157/1.

[57] أبو بكر الخطيب : هو أبو بكر أحمد بن علي بْن ثابت بْن أَحْمَد بْن مهدي، ولد في غزية من أعمال الحجاز، وذكر الصفدي أنه ولد في قرية من أعمال نهر الملك بهنيقة وهو صاحب كتاب تاريخ بغداد ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ/1070م) : تاريخ بغداد وذيوله ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1 ،(دار الكتب العلمية ، بيروت- 1417 ه)، 4/1.

[58] ياقوت الحموي :معجم البلدان ،110/3؛السمعاني: الانساب ،105/6.

[59] السمعاني : الانساب ،105/6.

[60] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،252/3.

[61] إبن الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد وذيوله ، 415/7.

[62] محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري أبو عبد الرحمن السلمي (ت 412هـ/1021م) : طبقات الصوفية، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، (دار الكتب العلمية ، بيروت- **1419**هـ/1998م)، ص314-315

[63] تقي الدين ابو اسحاق ابراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي الصريفيني الحبلي (ت 641هـ/1243م) ، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تحقيق :خالد حيدر ،(دار الفكر - 1414هـ) ، ص257

[64] ابن خلدون ، ديوان المبتدأ والخبر ،138/5.

[65] جميل، محمد محمدي محمد ، معاقل العلم والعلماء : مدينة نسا، بحث منشور في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية ، العدد 1431،537هـ/2010م، ص64.

[66] أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي ابن سعد (ت 230هـ/844م) ، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، ط1، (دار الكتب العلمية ، بيروت- 1410 هـ / 1990 م)،250/7؛ ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد وذيوله ،18-17/8 .

[67] ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد وذيوله ،18-17/8

[68] ابن سعد ،الطبقات الكبرى، م ،250/7؛ ابن الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد وذيوله ،17/8- 18 .

[69] إبن سعد : الطبقات الكبرى،245/7؛ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميم أبو حاتم الدارمي البُستي (ت 354هـ/965م) : الثقات، ط1، (وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، 1393هـ / 1973م) ، 8 /390.

[70] إبن سعد : الطبقات الكبرى ،245/7.

[71] ابن سعد : الطبقات الكبرى ،248/7.

[72] ابن سعد : الطبقات الكبرى ،253/7؛ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله (ت 256هـ/869م): التاريخ الأوسط ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1،(دار الوعي , حلب - 1397 هـ/ 1977م)،362/2.

[73] ابن سعد : الطبقات الكبرى ،253/7؛ البخاري: التاريخ الأوسط ،362/2.

[74] الحميري : الروض المعطار في خبر الاقطار ، ص579.

[75] ابن سعد : الطبقات الكبرى ،253/7؛ البخاري، التاريخ الأوسط ،362/2.

[76] ابن حبان : الثقات، 270/8.

[77] ابن حبان : الثقات، 407/8.

[78] ابن حبان : الثقات،10/9.

[79] ابن حبان : الثقات،517/8.

[80] ابن حبان : الثقات،11/9.

[81] أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت 526هـ/1131م) : طبقات الحنابلة، تحقيق :محمد حامد الفقي

،(دار المعرفة ، بيروت – لا. ت) ،150/1.

[82] ابن حبان : الثقات،475-474/8.

[83] ابن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد وذيوله ، 220-219/2.

[84] ابن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد وذيوله ، 2/219-220.

[85] ابن حبان : الثقات،277/9.

[86] الذهبي : تاريخ الإسلام، 451/6.

[87] سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت 475هـ/1182م) : الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، ط1،(دار الكتب العلمية ، بيروت-1411هـ/1990م)،7/288-289.

[88] ابن حبان : الثقات،135/9.

[89] ابن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد وذيوله ،364/3.

[90] أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ن 365هـ/975م) : الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة،ط1،(الكتب العلمية ، بيروت-1418هـ /1997م)،ص236.

[91] ابن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد وذيوله ، 35/21.

[92] ا أحمد بن على بن شعيب النسائي (ت 303 هـ /915م) : الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود ابراهيم زايد،ط1، (دار المعرفة بيروت - 1406 هـ / 1986 م) ، ص137.

[93] عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (ت 347هـ/958م) : تاريخ ابن يونس المصري،ط1،(دار الكتب العلمية، بيروت- 1421 هـ)،2/289.

[94] ابن الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله ، 35/21.

[95] محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع أبو بكر معين الدين ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت 629هـ /1231م): التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1،(دار الكتب العلمية- 1408 هـ / 1988 م)، ص140.

[96] ابن الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد وذيوله ، 35/21.

[97] تاريخ بغداد وذيوله ، 35/21.

[98] أبو أحمد الحاكم (ت378 هـ/988م) : الأسامي والكنى ،تحقيق: يوسق بن محمد الدخيل، ط1، (دار الغرباء الأثرية ، المدينة-1994 م)،1/173.

[99] عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي (ت1089هـ/1678م): شذرات الذهب في أخبار من ذهب،(دار الكتب العلمية- لا . ت)،2/240.

[100] الدمشقي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ،2/240.

[101] أبو أحمد الحاكم : الأسامي والكنى ، 1/173.

[102] الدمشقي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب،2/240.

[103] أبـو محمـد الطيـب بـن عبـد الله بـن أحمـد بـن علي بامخرمـة، الهِجراني الحضـرمي الشـافعي (ت 947 هـ/1540م): قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، ط1، (دار المنهاج ، جدة -1428 هـ / 2008 م) ، 13/3.

[104] ابن ماكولا: الإكمال في رفع الارتياب ،7/288-289.

[105] ابن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد وذيوله ، 140/8.

[106] أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (ت 571هـ/1175م) : تاريخ دمشق ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي،(دار الفكر للطباعة والنشر -1415 هـ / 1995 م) ، 5/343-347.

[107] إبن عساكر: تاريخ دمشق ، 5/343-347

[108] إبن عساكر: تاريخ دمشق ، 5/343-347.

[109] أبو الحسن ظهير الدين علي بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي ابن فندمه (ت 565هـ/1169م) : تاريخ بيهق ، تعريب، دار اقرأ،(دمشق -1425هـ ، ط1)،ص253.

[110] ابن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد وذيوله ، 438/2.

[111] ابن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد وذيوله ، 146/5- 147.

[112] الجرجاني : تاريخ جرجان، ص140.

[113] ياقوت الحموي : معجم البلدان ،252/3.

[114] الصريفيني : المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور ، ص170.

[115] السمعاني: الأنساب، 10/514-515.

[116] ابن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد وذيوله ، 415/7.

[117] الذهبي : تاريخ الاسلام ، 10 /824.

[118] السمعاني : التحبير في المعجم الكبير، تحقيق :منيرة ناجي سالم، ط1، (رئاسة ديوان الأوقاف ، بغداد-1395هـ/ 1975م)، 2/190-191.

[119] السمعاني ،المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، ص962-964

[120] الذهبي ، تاريخ الإسلام ، 1007/11.

[121] السمعاني : المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر،ط1، (دار عالم الكتب، الرياض-1417 هـ / 1996م)، ص439.

[122] ابن منظور :مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ،تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع ، ط1، (دار الفكر، دمشق -1402 هـ / 1984م)،7/166.

[123] ابن حبان : الثقات،9/244.

[124] النيسابوري : طبقات الصوفية، ص314-315

[125] ابن ماكولا: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف ، 7/288-289.

[126] ابن ماكولا: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف ،7/288-289.

[127] الصريفيني : المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور،ص257.

[128] الصريفيني : المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور ،ص510.

[129] القزويني : اثار البلاد واخبار العباد ،ص465.

[130] البلاذري : فتوح البلدان ، ص391.

[131] محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري (ت 310هـ/922م) : تاريخ الامم والملوك،ط1 ، (دار الكتب العلمية ، بيروت- 1407ه) ،306/4؛ أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت 630هـ/1232م): الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري،ط1،(دار الكتاب العربي، بيروت - 1417هـ / 1997م)، 358/4

[132] الطبري : تاريخ الامم والملوك ،650/4؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، 5/344-345.

[133] أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني ، ابن الفقيه (ت 365/975م): البلدان، تحقيق: يوسف الهادي، ط1 ، (عالم الكتب، بيروت-1416 هـ / 1996 م) ، ص629.

[134] الطبري : تاريخ الامم والملوك ،207/5؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، 8/6 .

[135] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، 122/7.

[136] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، 7/ 200.

[137] القزويني : آثار البلاد واخبار العباد ،ص300.

[138] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، 8/9-10 .

[139] عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت 808هـ/1405م): ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق :خليل شحادة،ط2، (دار الفكر، بيروت- 1408 هـ / 1988 م)،4/534.

[140] ابن الأثير: الكامل في التاريخ9/319.

[141] القزويني : آثار البلاد واخبار العباد ، ص465.

[142] آثار البلاد واخبار العباد ، ص465-466.

[143] القزويني : اثار البلاد واخبار العباد ، ص465-466؛ جميل: معاقل العلم والعلماء ، ص64.

[144] جميل : معاقل العلم والعلماء ، ص64.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً / المصادر:

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين (ت 630هـ/1232م)

1- الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري،ط1،(دار الكتاب العربي، بيروت - 1417هـ / 1997م)

الأصطخري، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي (ت 346هـ/957م)

2- المسالك والممالك، (الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، لا. ت)

البخاري ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله (ت 256هـ/869م)

3- التاريخ الأوسط ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1،(دار الوعي , حلب - 1397 هـ/ 1977م)

الجرجاني، أبو أحمد بن عدي (ن 365هـ/975م)

4- الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة،ط1،(الكتب العلمية ، بيروت-1418هـ /1997م)

الحاكم ، أبو أحمد (ت378 هـ/988م)

5- الأسامي والكنى ،تحقيق: يوسق بن محمد الدخيل، ط1، (دار الغرباء الأثرية ، المدينة-1994 م)

ابن حبان ، محمد بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميم أبو حاتم الدارمي البُستي (ت 354هـ/965م)

6- الثقات، ط1، (وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، 1393هـ / 1973م)

الحِميرى ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت 900هـ/1494م)

7- الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق : إحسان عباس، ط2 ،(مؤسسة ناصر للثقافة ، بيروت- 1980 م)

إبن حوقل محمد البغدادي الموصلي، أبو القاسم (ت بعد 367هـ/ 977م)

8- صورة الأرض ،(دار صادر، أفست ليدن، بيروت، 1938 م)

إبن الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت 463هـ/1070م)

9- تاريخ بغداد وذيوله ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1 ،(دار الكتب العلمية ، بيروت- 1417 هـ)

ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن محمد أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت 808هـ/1405م)

10- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق :خليل شحادة،ط2، (دار الفكر، بيروت- 1408 هـ / 1988 م)

الدمشقي، عبد الحي بن أحمد العكري (ت1089هـ/1678م)

11- شذرات الذهب في أخبار من ذهب،(دار الكتب العلمية- لا . ت)

الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت 748هـ/ 1347م) : الذهبي (ت 748هـ/1347م)

12-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق : عمر عبد السلام التدمري،ط2، (دار الكتاب العربي، بيروت،1413 هـ / 1993م)

13- سير أعلام النبلاء ، (دار الحديث، القاهرة ،1427هـ/ 2006م)

الزبيدي ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض (ت 1205هـ/1834م)

14-تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق : مجموعة من المحققين ،(دار الهداية – لا. ت)

سبط ابن الجوزي ، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله (ت 654 هـ/1256م)

15-مرآة الزمان في تواريخ الأعيان ،تحقيق : رضوان مامو ، وآخرون ، ط1، (دار الرسالة العالمية، دمشق، 1434 هـ - 2013 م)

ابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيعالبغدادي (ت 230هـ/844م)

16-الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، ط1، (دار الكتب العلمية ، بيروت- 1410 هـ / 1990 م)

السمعاني ، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، أبو سعد (ت 562هـ/1166م)

17-الأنساب ،تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرون ، ط1،(مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، 1382 هـ /1962 م)

18-المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر،ط1، (دار عالم الكتب، الرياض-1417 هـ / 1996م)

19-التحبير في المعجم الكبير، تحقيق :منيرة ناجي سالم، ط1، (رئاسة ديوان الأوقاف ، بغداد- 1395هـ/ 1975م)

أبن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت 458هـ/1065م)

20-المخصص ، تحقيق: خليل إبراهم جفال ، ط1، (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1417هـ / 1996م)

الشافعي ، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي (ت 947 هـ/1540م)

21- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، ط1، (دار المنهاج ، جدة -1428 هـ / 2008 م)

الشريف الادريسي ، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسني الطالبي(ت 560هـ/1164م)

22- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، ط1 ، (عالم الكتب، بيروت،1409 هـ)

الصريفيني ، تقي الدين ابو اسحاق ابراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي الحبلي (ت 641هـ/1243م)

23-المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تحقيق :خالد حيدر ،(دار الفكر- 1414هـ)

ابن فضل الله العمري ، أحمد بن يحيى القرشي العدوي شهاب الدين (ت 749هـ/1348م)

24-مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، ط1، (المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1423 هـ)
الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر (ت 310هـ/922م)

25- تاريخ الامم والملوك،ط1 ، (دار الكتب العلمية ، بيروت- 1407هـ)
إبن عبد الحق البغدادي، عبد المؤمن ابن شمائل القطيعي الحنبلي صفيّ الدين (ت 739هـ/1338م)

26-مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، ط1،(دار الجيل، بيروت،1412هـ)
العزيزي، الحسن بن أحمد المهلبي (ت 380هـ/990م)

27- الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك، تعليق وجمع: تيسير خلف ، (د .م ، لا. ت)
ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت 571هـ/1175م)

28-تاريخ دمشق ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي،(دار الفكر للطباعة والنشر - 1415 هـ / 1995 م)
ابن الفقيه ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني ، (ت 975/365م)

29- البلدان، تحقيق: يوسف الهادي، ط1،(عالم الكتب،بيروت-1416 هـ / 1996م)
ابن فندمه أبو الحسن ظهير الدين علي بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي (ت 565هـ/1169م)

30- تاريخ بيهق ، تعريب، دار اقرأ،(دمشق -1425هـ ، ط1)
القزويني زكريا بن محمد بن محمود (ت 682هـ/1283م)

31-آثار البلاد وأخبار العباد ، (دار صادر ،بيروت ،لا. ت)
مؤلف مجهول (ت بعد372هـ/982م)

32- حدود العالم من المشرق إلى المغرب ، تحقيق وترجمة : السيد يوسف الهادي ،(الدار الثقافية للنشر، القاهرة - 1423هـ)
ابن ماكولا سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر (ت 475هـ/1182م)

33-الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، ط1،(دار الكتب العلمية ، بيروت-1411هـ/1990م)

المقدسي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت 990/380م)

34-أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط3، (مكتبة مدبولي ،القاهرة ، 1411هـ/1991م)

ابن منظور ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ/1311م)

35-لسان العرب ، ط3، (دار صادر ، بيروت- 1414هـ)

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين الانصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ/1311م)

36- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ،تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع ، ط1، (دار الفكر، دمشق -1402 هـ / 1984م)

النسائي ، أحمد بن على بن شعيب (ت 303 هـ /915م)

37-الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود ابراهيم زايد،ط1، (دار المعرفة بيروت - 1406 هـ / 1986 م)

ابن نقطة الحنبلي، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع أبو بكر معين الدين البغدادي (ت 629هـ /1231م)

38- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1،(دار الكتب العلمية-1408 هـ / 1988 م)

النيسابوري ، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم أبو عبد الرحمن السلمي (ت 412هـ/1021م)

39-طبقات الصوفية، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، (دار الكتب العلمية ، بيروت- **1419هـ**/1998م)

ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (ت 626هـ/1228م)

40- معجم البلدان ، ط2، (دار صادر، بيروت، 1995م)

اليعقوبي ، أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح (ت بعد 292هـ/904م)

41- البلدان، ط1 ،(دار الكتب العلمية، بيروت، 1422 هـ)

ابي يعلي ، أبو الحسين ابن ، محمد بن محمد (ت 526هـ/1131م)

42- طبقات الحنابلة، تحقيق :محمد حامد الفقي،(دار المعرفة ، بيروت – لا. ت)

ابن يونس الصدفي ، عبد الرحمن بن أحمد ، أبو سعيد (ت 347هـ/958م)

43-تاريخ ابن يونس المصري،ط1،(دار الكتب العلمية، بيروت- 1421 هـ)

ثانياً / المراجع :

آن دُوزِي ، رينهارت بيتر (ت 1300هـ/1882م)

1- تكملة المعاجم العربية ، ترجمة : محمَّد سَليم النعَيمي، ط1، (وزارة الثقافة والإعلام، العراق ، من 1979 - 2000 م)

جميل، محمد محمدي محمد

2- معاقل العلم والعلماء : مدينة نسا، بحث منشور في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية ، العدد 1431،537هـ/2010م.

حسانين ، نادية عويس

3- التاريخ العسكري في بلاد ما وراء النهر وافغانستان ،(دار التعليم الجامعي ،2019م)

الزهراني ، مرزوق بن هياس آل مرزوق

4- نسبة ومنسوب، ط1، (د .م ، 1435 هـ/ 2014م).

عمر ، أحمد مختار عبد الحميد (ت 1424هـ/2003م) وآخرون

5- معجم اللغة العربية المعاصرة،ط1، (عالم الكتب، 1429 هـ / 2008 م)

المغلوث، سامي بن عبدالله

6- اطلس أعلام المحدثين، (العبيكان للنشر- 2018م)

"السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه هجرة السوريين غير الشرعية ما بين "2011م-2017م"

EU foreign policy towards illegal Syrian immigration between "2011-2017"

الباحثة: شيرين يوسف الخطيب
ماجستير دراسات دولية –جامعة بيرزيت –رام الله-فلسطين

ملخص الدراسة:

تناقش هذه الدراسة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه هجرة السوريين غير الشرعية إلى أراضيها والتي نشطت بعد نشوب الأزمة السورية في العام 2011 بشكل لم يعد يمكن لدول الاتحاد تجاهله، بشكل خاص بعد أن تصاحب مع هذا الشكل من الهجرات تزايد ظواهر معينة كالإرهاب وغيرها التي باتت تؤثر على مستقبل ووحدة وتماسك الاتحاد. تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي للإجابة على السؤال المحوري فيها والذي يحاول الكشف عن ملامح تغير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد أن نشطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية للسوريين كنتيجة لما يمر به السوريين من أزمة أثرت على معيشتهم وجعلت حياتهم في بعض المناطق شيء أشبه بالمستحيل. وكيف نظر الاتحاد الأوروبي لهذه الظاهرة علما بأن بعض الدول تعاملت معها بشكل إنساني واستقبل هؤلاء المهاجرين، فيما البعض الآخر رآها تهدد مستقبل وحدة الاتحاد وعمل على مكافحتها والقضاء عليها بوسائل مختلفة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، سوريا، الهجرة، الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

This study discuss the foreign policy of the EU towards the illegal immigration of Syrians to its countries, which was activated after the start of the Syrian crisis in 2011 in a way that the EU countries can no longer be able to ignore. Especially after this form of migrations being accompanied by increased phenomena such as terrorism and others, which are now affecting the future, unity and cohesion of the Union. Especially after being accompanied by this form of migrations increased phenomena such as terrorism and others, which are now affecting the future, unity and cohesion of the Union. This study is mainly intended to answer the central question which attempts to reveal the feature of the change in the EU foreign policy after the phenomenon of illegal migration of the Syrians has been activated as a result of the Syrian crisis affecting their lives and making their lives impossible in some areas, and how the European Union considered this phenomenon, noting that some countries dealt with them humanely and received these immigrants, while others considered them as a threat for the future unity of the Union and worked to combat and eliminate them by various means.

Keywords: European Union, Syria, immigration, illegal migration.

المقدمة:

نشأت الاضطرابات في سورية كجزء من موجة أوسع نطاقا في الوطن العربي، والتي تمثلت في احتجاجات "الربيع العربي" التي ظهرت في عدة دول عربية أواخر العام 2010 ومطلع العام 2011 مثل تونس، مصر، ليبيا، اليمن. إلا أن الحرب الأهلية في سوريا والتي اندلعت كنتيجة لاستياء الشعب من حكومة الأسد تصاعدت حتى وصلت حد النزاع المسلح بعد أن قام النظام السوري بقمع الاحتجاجات الداعية إلى إبعاده. شاركت في الحرب الأهلية في سوريا عدة فصائل معارضة التي انشق بعضها بمرور الوقت عن الوضع المعتدل وانضمت إلى مجموعات ذات طابع ديني مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية المعروف باسم "داعش"، وتمثلت أبرز نكبات الشعب السوري نتيجة لهذه الحرب التي بدأت في 2011 بالهجرة. وبرغم بدء هجرة الشعب السوري مع بداية الأزمة إلا أن ما تلا ذلك هو اشتداد هذه الظاهرة بشكل أكبر مما سبق، خاصة الهجرة بطريقة غير شرعية وتحديدا للقارة الأوروبية، حيث لم يعد المواطن السوري يهنأ لا بعيش كريم، ولا بفرص عمل، ولا بأبسط مقومات الحياة، ما جعل الربط بين الهجرة - سواء الشرعية أو غير الشرعية- والحرب هو ربط آلي وسببي.

لعبت الحرب في سوريا دورا أساسيا في تدمير البنى التحتية والاقتصادية وغيرها، وهذا ما حدا بمعظم السوريين إلى الهرب من البلاد لشدة ما فيها من بطش ولقلة ما فيها من مقومات حياة كريمة، تلك الحرب التي أجبرت الملايين من المدنيين السوريين على التشرد داخليا في سوريا، أو الفرار إلى تركيا أو لبنان أو العراق أو أوروبا. إلا أن تنامي أعداد المهاجرين قد انعكس على الدول الأوروبية بشكل أكبر من غيرها لأسباب جغرافية لسهولة الهجرة من سوريا إلى أوروبا، الأمر الذي سبب الأرق لأوروبا واستدعى تدخل المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين، كما استدعى عقد مؤتمرات وجلسات ومباحثات وإصدار قرارات وتعبير الاتحاد الأوروبي عن سياسات بشأن هؤلاء المهاجرين. كل ما سبق في ظل تباين في مواقف الدول الأوروبية نفسها حيال هذه الظاهرة.

1-1. الإشكالية

شكل موضوع هجرة السوريين غير الشرعيين إلى أوروبا تحديا كبيرا أمام الاتحاد الأوروبي الأمر الذي تطلب من الاتحاد الأوروبي مواجهة هذه الظاهرة عبر سياسته الخارجية، ويأتي هذا البحث ليحاول الإجابة عن سؤال رئيسي وهو:

ما هي طبيعة السياسات والاستراتيجيات التي اتبعها الاتحاد الأوروبي إزاء قضية الهجرة غير الشرعية للسوريين على اعتبارها أحد القضايا الملحة على جدول الأعمال الأوروبي؟

ولكي يجيب البحث عن هذه الإشكالية فإنه يسعى لفحص مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتناول مجموعة قضايا ذات علاقة بالموضوع الأساسي:

- ما هي طبيعة التهديد الذي تحمله الهجرة غير الشرعية؟ وما هي مضامين السياسة الخارجية الأوروبية في مواجهتها؟
- ما هي التصريحات الرسمية التي صرح بها الاتحاد الأوروبي فيما يخص هجرة السوريين غير الشرعية؟ وهل عمل الخطاب الأوروبي على "أمننة" ظاهرة الهجرة غير الشرعية أم أنه تعامل معها على أنها ظاهرة أو قضية إنسانية؟

1-2. فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وما انبثق عنها من أسئلة بحثية تفترض الدراسة أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي قد بدأت بالنظر للمهاجرين السوريين غير الشرعيين -وبعيدا عن تأثيراتهم الاقتصادية-على أنهم يشكلون خطرا على أمن القارة؛ وبدأت باتباع سياسات واستراتيجيات للحد من دخولهم إلى الاتحاد الأوروبي.

1-3. منهجية الدراسة

سيتم دراسة مواقف الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية فيما يخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآلية تعامله معها، وأخيرا الاستناد إلى منهجية تحليل الخطاب التي تتيح للباحث تحليلا لخطابات رسمية صدرت عن جهات رسمية مثل الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي بشأن أزمة المهاجرين.

1. الهجرة السورية أرقام وإحصاءات

وفق تقديرات الأمم المتحدة، هناك حوالي (13.5) مليون سوري أُجبروا على النزوح من منازلهم وأماكن سكنهم الأصلية نتيجة الحرب المشتعلة منذ 6 سنوات. حوالي 7 ملايين منهم يعيشون نازحين ضمن الأراضي السورية في المناطق الآمنة نسبياً، بينما أكثر من 6 ملايين يتوزعون كلاجئين في مناطق متعددة.[1] مع نهاية عام 2013 أصبحت سورية ولأول مرة البلد الأول عالميا في عدد مواطنيها الذين تقدموا بطلبات لجوء سياسي وإنساني نتيجة الأوضاع السياسية في سورية، حيث تقدم (56400) شخص سوري بطلبات لجوء في 44 دولة حول العالم مقارنة مع (25200) شخص في عام 2012 و (8500) شخص في العام 2011، ما يُظهر الارتفاع المضطرد والهائل في عدد طالبي اللجوء خلال عامين.[2] بداية كان فرار آلاف السوريين إلى بلدان قريبة من سورية، ولم تكن الأرقام التي التمست

اللجوء لداخل الاتحاد الأوروبي كبيرة، أي أن أوروبا لم تكن الوجهة الأساسية للسوريين، فقد جذبت مصر في البداية العديد منهم بسبب مساواتهم مع المواطنين المصريين في التعليم والصحة إضافة إلى تسهيلات الإقامة والسماح لهم بالعمل.[3]

في عام 2011 تقدم ما مجموعه (8920) سوري بطلب اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي، في حين ارتفعت الطلبات عام 2012 بشكل طفيف لتصل (11570) ولم تسجل من هذه الحالات سوى (1490) لاجئ آنذاك، وفي مقابل ذلك شكلت تركيا في حينها أكبر دولة مستقبلة للاجئين السوريين حيث بلغ عددهم (101834).[4]

وتحول بعد ذلك السوريون في هجرتهم إلى الدول الأوروبية نتيجة للقرب الجغرافي ما بين سوريا والاتحاد الأوروبي، وخاصة أن الاتحاد الأوروبي واحد من أكثر المصادر كرماً من ناحية دعمه المادي لأزمة اللاجئين السوريين ودعمه لحالة الطوارئ الإنسانية داخل سوريا، رغم أن القدر الأكبر من هذه المساعدات مكرَّس للإغاثة الطارئة.[5]

وتشير الإحصاءات إلى أن دول الاتحاد الأوروبي قد استقبلت منذ بداية الأزمة السورية حتى نهاية العام 2013 نحو 50 ألف لاجئ سوري، لكن هذا الرقم قد تضاعف خلال العام 2014 نتيجة لإخفاق مؤتمر جنيف2 وتراجع فرص الحل وانتشار القتال في معظم المدن السورية.[6] وبحسب أرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين الواصلين لأوروبا في العام 2015 (441.25) ألف، وارتفع هذا العدد خلال عام واحد أي ما بين 2014-2015 بنسبة زيادة تصل إلى 184%. وتشير دراسة أخرى إلى تضاعف الأرقام أكثر من أربعة أضعاف من (220) ألف وافد في العام 2014 إلى قرابة (900) ألف وافد خلال العالم 2015، وفي نفس الوقت شهدت خسائر الأرواح ارتفاعا في عددها في ذات الفترة، ففي حين سجلت المفوضية في شهر إبريل من العام 2015 (1265) متوفي، فقد ارتفع هذا العدد إلى (2365) متوفي في شهر أغسطس من العام نفسه.[7]

كما قامت الهيئة الأوروبية المختصة بمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي (فرونتكس) في منتصف أيار/2015 برصد الرقم الأكبر وغير المسبوق في تاريخ القارة الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين، حيث رصدت دخول أكثر من 25 ألف مهاجر غير شرعي إلى إيطاليا ومالطا، مقارنة بـ 40 ألف مهاجر دخلوا إلى أوروبا في العام 2013.[8]

وقد شهدت السنوات السابقة ارتفاعاً مستمراً في عدد اللاجئين السوريين الذين يغادرون دول الجوار إلى الدول المقدّمة للجوء، وشهد عام 2015 أعلى عدد منذ عام 2008 لوصول اللاجئين عبر البحر إلى أوروبا، حيث وصل ما مجموعه (1,015,078) شخصاً، لكن هذا الرقم انخفض بشكل كبير في عام 2016، حيث وصل (211,563) شخصاً حتى نهاية أيار/مايو 2016. ولكن من بين هؤلاء المهاجرين في عام 2015 فإنّ المهاجرين السوريين شكّلوا العدد الأكبر من بين اللاجئين، حيث شكّلوا ما نسبته 38% من إجمالي الواصلين إلى أوروبا.[9]

ونتيجة لفرض الدول الأوروبية القيود على لجوء السوريين إليها فقد ازداد أعداد السوريين الفارين من الموت عن طريق الهجرات غير القانونية كبديل عن طلب اللجوء. وتشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية بشكل عام وقضية اللجوء السوري بشكل خاص الكثير من التشابك والتداخل والتعقيد سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي والثقافي أو الأمني أو العسكري. وفي هذا السياق يصعب الفصل بين تنامي الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين على أجندة السياسات الأوروبية وبين تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بشكل عام خلال العام 2015، إذ تشير إحصاءات وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون أمن الحدود الخارجية (فرونتكس) إلى وصول (630) ألف مهاجر غير شرعي إلى الدول الأوروبية خلال أول تسعة أشهر من العام 2015.[10] علما أنه من الصعب الحصول على أرقام وإحصاءات دقيقة بخصوص أعداد المهاجرين غير الشرعيين كونها هجرة غير قانونية ولا يوجد سجلات رسمية بها.

وبالتوازي مع وصول المهاجرين إلى أوروبا، شهد عام 2015 أعلى معدّل للوفيات غرقاً في البحر، حيث بلغ عدد الوفيات في ذلك العام (3,771) شخصاً. وفي النصف الأول من عام 2016 بلغ عدد الوفيات (2,868) شخصاً، أما خلال العام 2017 فقد بلغ عدد الوفيات من المهاجرين غير الشرعيين (2784).[11] ليكون هذا المعدّل هو الأعلى منذ عام 2010. الأمر الذي يجعل من أزمة اللاجئين والمهاجرين السوريين من أخطر الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية.

ونتيجة للزيادات المضطرة في أعداد الهجرة السورية غير الشرعية والتي تنامت في العام 2015، فقد قامت الكثير من الدول الأوروبية بإغلاق حدودها واتخاذ الكثير من التدابير التي من شأنها التحكم في قضية الهجرة غير الشرعية، حتى أن منظمة العفو الدولية قد نوهت لإمكانية أن يعرض الاتحاد الأوروبي أرواح هؤلاء المهاجرين وحقوقهم للمخاطر نتيجة إغلاق حدوده، لأن كلفة هذا الإجراء من أرواح البشر أعظم من أن يتم قياسه.[12]

2. طرق وأساليب الهجرة السورية غير الشرعية:

منذ بداية المأساة السورية في العام 2011، لجأ السوريون إلى عدة طرق للوصول إلى وجهات اللجوء، وبعيداً عن النظر لقانونيتها أو أمنها:

2-1. التهريب البري عبر تركيا: بدأ السوريون بالهجرة بشكل أساسي عبر الحدود التركية مع اليونان أو بلغاريا، ليحاول بعدها اللاجئ الانتقال إلى دول أوروبية أخرى حتى يتسنى له بعدها تقديم طلبات لجوء ما لم يتم القبض عليه من قبل السلطات اليونانية، وفي حال تمكن المهاجر من المرور فيمكنه أما التقدم بطلب للحصول على اللجوء أو أن يقيم في تلك الدولة التي وصلها بشكل غير نظامي.[13] ويفضل

المهاجرون السفر عبر هاتين الدولتين؛ باعتبار أنهما لا تتصلان بحدود برية مع أي دولة من دول "تشينغن" وبالتالي لا يحتاج اللاجئ إلى تهريب آخر عبر البحر (غالبا إلى إيطاليا)، أو تهريب بري لآلاف الكيلومترات مرورا بعدة دول الأمر الذي يكلف الكثير من الأموال، وفيه الكثير من المجازفة والخطورة لأن المهاجر قد يحتاج أيضا إلى وثائق مزورة.[14]

ويتسم العبور لليونان بالخطورة، لأنه يتم عبر نهر "ماريتسا" والذي يسير على طول الحدود التركية اليونانية، ومن الصعب اجتيازه بعيدا عن أنظار الشرطة اليونانية، لذا يستخدم المهاجرون طرقا أخرى يعرفها المهربون خارج النقاط الحدودية أو عبر الاختباء في شاحنات النقل بين البضائع.[15]
قامت تركيا بإغلاق حدودها في وجه اللاجئين السوريين، وفرض تأشيرات دخول على كل سوري يريد الدخول لتركيا، وبهذا لم تعد تركيا حاضنة المهاجرين السورين كما كانت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث قامت بدعم المعارضة المسلحة وسمحت بدخول 150 ألف جندي عبر أراضيها في الاتجاه المعاكس نحو سوريا بذريعة قتال "تنظيم الدولة الإسلامية".[16]

2-2. الوثائق المزورة: تعد إحدى الأساليب التي ينتهجها المهاجرون السوريون غير الشرعيين، حيث تقوم عصابات المهربين ببيع وثائق مزورة أو وثائق أصلية لأشخاص موجودين وتسمى (هوية أو جوازا شبيها) ويقوم اللاجئ باستخدام هذه الوثيقة للوصول إلى بلد الوجهة، ويسلم نفسه للسلطات في المطار ويكشف عن وثيقته المزورة، وإذا كانت أصلية يقوم المهرب باستلام الوثيقة في الطائرة أو الباخرة بحيث يصل اللاجئ إلى حاجز الجوازات بدون وثيقة سفر. أيضا تم تسجيل عدد من الحالات التي قام بها موظفون في السفارات اليونانية لدى بعض الدول ببيع فيز "تشينغن" لتمكين المهاجرين من السفر إلى أوروبا.[17]

2-3. الطريق البحري: ويعتبر هذا من أكثر الطرق شيوعا لدى السوريين، وهو مستخدم منذ القدم من قبل لاجئي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينضم المهاجرون السوريون في رحلاتهم عبر هذه الطريق لمواطنين من جنسيات مختلفة، وتكون جزيرة صقلية هي الهدف الأساسي كونها المنطقة الأوروبية الأقرب بالنسبة لهم.[18]

وفي غياب الدراسات الاستقصائية حول الأشخاص الفارين من سوريا، يمكن الاستنتاج أن الطرق التي يختارها المهاجرون تتفق مع خلفياتهم المختلفة، فقد يعمل الناس الذي يوجد لديهم أقرباء أو أصدقاء في الشتات على استصدار التأشيرات السياحية للهجرة للقطر الأوروبي ومنها يعمل على الحصول على الإقامة المؤقتة، أما من ليس لديهم أقرباء في الخارج فيلجؤون إلى الحدود البرية للوصول للبلد المجاور، حيث يتقدم بعضهم بطلبات لجوء أو يحاولون الوصول إلى ذلك البلد دون وثائق رسمية وبمجرد دخولهم أوروبا يصبحون طالبي لجوء أو قد يقيمون فيه بشكل غير قانوني.[19]

وبغض النظر عن الوسيلة التي قد يلجأ لها في هجرته غير النظامية، يتعرض المهاجر للعديد من الانتهاكات في حقه كإنسان فار من ظروف سياسية قاسية كادت أن تفضي لموته، وكباحث عن ظروف

أكثر إنسانية وأمان. من هذه الانتهاكات استغلال عصابات المهربين له بتقاضي أموال كبيرة من اللاجئ تصل في بعض الأحيان إلى 20 ألف يورو من الشخص الواحد، في حين أن التكلفة لمثل هذه الرحلة بحدود 8000 يورو للشخص وتشتمل على مصاريف التنقل من وإلى نقطة الانطلاق ومصاريف الإقامة والتغذية، وهو مبلغ مرتفع منهك للوضع الاقتصادي للمهاجر. ولا يتعامل المهاجر مع المهرب مباشرة بل يقوم بالتعامل مع مندوبين وسماسرة حتى لا يعرف الجهة المنظمة للتهريب، كما تتعرض حياة المهاجرين للموت بشكل متعمد أو غير متعمد نتيجة وضعهم في ظروف لا إنسانية حيث يتم وضعهم في قوارب صغيرة وقديمة وأحيانا لا تتحمل ربع العدد الموجود عليها.[20] ناهيك عن المعاملة القاسية التي يتعرض المهاجرون لها في الدول المستقبلة، حيث تتضمن التعذيب والمعاملة الحاطة من الكرامة والاعتقال في ظروف لا إنسانية والترحيل الإجباري بما فيه إلى سورية.[21]

3. آليات الاتحاد الأوروبي السياسية والاستراتيجية في مواجهة الهجرة السورية غير الشرعية إلى أوروبا:

في الوقت الذي نصت فيه الاتفاقيات والقوانين الدولية على حق الإنسان في اختيار المكان الذي يرغب في العيش فيه ضمن ضوابط معينة، وفي الوقت الذي روج فيه الاتحاد الأوروبي-ولا زال- إلى احترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج وركز على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية للمواطنين، كما أنه سعى ويسعى لتعزيز حقوق النساء والأطفال والمشرين، ونادى بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والمهاجرين ككل، إلا أنه عمل على إيجاد آليات عديدة في أعقاب ما صنف على أنه أكبر مأساة شهدتها الهجرة عبر المسالك البحرية لمجابهة هذه القضية في العصر الحالي.

لقد اجتمعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمناقشة الحلول والتفكير في سبل تجنب مثل هذه الكوارث، ولإيجاد الآليات المناسبة وعقد الاتفاقيات لمكافحتها، ويعتقد بعض الباحثين أن اتفاقيات إعادة القبول سواء كانت ثنائية أم متعددة الأطراف ضمن الاتحاد الأوروبي فيها تعدٍ واضح على قواعد القانون الدولي بشأن اللجوء وعلى الأخص منها مبدأ منع الإعادة القسرية، ومبدأ تقديم الحماية المؤقتة للجماعات المتدفقة بشكل فجائي الواردة في كل من الاتفاقية المتعلقة باللاجئين لعام 1951 والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.[22] فالواجب على جميع هذه الدول أن تستقبل المهاجرين حتى وإن لم تكن قد وقعت على اتفاقية اللاجئين لأنها ملزمة بمعايير الحماية العامة وخلاف ذلك يعتبر مخالف للقانون الدولي العام.

إن الآليات التي أوجدها الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية للسوريين وغيرهم والحد منها لم تكن لا بالجديدة ولا المستحدثة، فقد وجد العديد منها من سنوات عدة لمكافحة ظاهرة

انتشرت في قارة المهاجرين. وتشير المعلومات إلى أن الهجرة أصبح لها مكانة مركزية داخل الاتحاد الأوروبي منذ تسعينيات القرن العشرين، بهدف التقليل من تدفق الهجرة إلى أوروبا، ولهذا السبب بدأت الدول الأوروبية في الدخول في شراكات مع الدول الثالثة –خارج إطار الاتحاد الأوروبي-التي خلقت دعامات أساسية مكنت الاتحاد الأوروبي من الحد من الهجرة غير الشرعية.[23]

يعتبر الاتفاق الأوروبي-التركي من أهم الآليات التي وجدت للحد من هجرة السوريين غير الشرعية. شكل هذا الاتفاق علامة فارقة في اتفاقيات الهجرة وفي الأزمة السورية من حيث التأثير على وضعية اللاجئين السوريين، فقد قام الاتحاد الأوروبي وتركيا بإصدار بيان مشترك في مارس/2016 اتفق فيه القادة السياسيون على أن يعود الأشخاص الذين عبروا تركيا إلى الجزر اليونانية سابقا من خلال القنوات غير النظامية إلى تركيا ثانية.[24] وقد بدأ تنفيذ هذا الاتفاق بتاريخ 4/ نيسان 2016، ونص على آلية مشتركة بين الجانبين للحد من تدفق اللاجئين إلى أوروبا عبر تركيا التي يوجد على أراضيها أكثر من 2.2 مليون لاجئ سوري.[25]

تم توقيع هذا الاتفاق في بروكسل بين رئيس الوزراء التركي "شاويش اوغلو" ورئيس المجلس الأوروبي "دونالد توسك"، ونص البرنامج الذي يستهدف إعادة توطين 72 ألف لاجئ سوري في الدول الأوروبية على تسعة نقاط منها: إعادة جميع المهاجرين "غير الشرعيين" الذي يصلون من تركيا إلى اليونان إلى تركيا، مقابل كل سوري يعاد من الجزر اليونانية إلى تركيا يُستقبل سوري آخر من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ممن لم يحاولوا الوصول بصورة غير شرعية، التسريع بإعفاء المواطنين الأتراك من تأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال مدة أقصاها شهرين من توقيع الاتفاق أي حزيران/ 2016، يتعهد الاتحاد الأوروبي بتسريع تسديد المساعدة المالية بقيمة 3 مليارات يورو والتي سبق أن وعد بها تركيا لتحسين ظروف اللاجئين الذين تستضيفهم. وقد تم نقل اللاجئين السورين المعادين إلى أضنا في تركيا، وتم احتجازهم في مخيم "جوزيشي" في إقليم أوسمانيه الذي يبعد 200كم من حلب، ورسميا لا يوجد هدف لهذا الاحتجاز إلا لإجراء التدقيق الأمني وتحديد هوياتهم. إلا أن احتجازهم استمر دون أن يعلموا السبب ودون السماح لهم بتلقي العلاج اللازم ودون أن يتمكنوا من الاتصال بمحامي ودون الوصول لحماية اللجوء المؤقت في تركيا.[26]

لقد وافقت تركيا على التعاون مع الاتحاد الأوروبي مقابل مجموعة من الحوافز الاقتصادية والسياسية، ولهذا عمل الاتحاد الأوروبي على تنفيذ هذه الاتفاقية لحماية مصالحه الوطنية الخاصة، فقد كاد الاتحاد الأوروبي أن يتعرض للتفكك بسبب التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين والذي تضاعف بسبب كثافة القصف الروسي للمناطق المعارضة.[27]

شكلت هذه الاتفاقية نقطة فارقة في مصير أكثر من 6 ملايين لاجئ سوري خارج سوريا (وفق إحصاءات الأمم المتحدة)، حيث أن طريق البلقان إلى أوروبا الغربية كان قد شهد مرور قرابة المليون

سوري إلى أوروبا الغربية ليحصلوا على اللجوء الإنساني أو السياسي هناك، ومع إغلاق الطريق أصبح العديد من السوريين مجبرين على اتباع طرق أخرى إلى أوروبا أو الدول الغربية الأخرى.[28]

4. الإجراءات الأوروبية الاستراتيجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

سعت الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق هدفين أساسيين؛ الأول هو الحد من تدفق اللاجئين إلى القارة الأوروبية، والتعامل الفعلي مع المهاجرين واللاجئين الذين تمكنوا من وصول الأراضي الأوروبية، لذا انتهج الاتحاد الأوروبي العديد من الإجراءات الخاصة بالحد من تدفق اللاجئين السوريين إلى دول أوروبا، وكان منها الإجراءات المتعلقة بالأمن حيث عمل الاتحاد الأوروبي على:

4-1.إغلاق حدود الدول الأوروبية وتشديد الرقابة على حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية، سعيا لمنع تدفق اللاجئين وتضخم أعدادهم، وفي أحسن الأحوال عمل على مراقبة وضبط الدخول والخروج لحدود الدول المرسلة والمستقبلة للهجرات غير الشرعية.[29] وقد أوضح رئيس المجلس الأوروبي في قمة المجلس المنعقد بتاريخ 2016/9/24 أن "الأولوية لإعادة السيطرة الفعالة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي".[30]

4-2.أسلوب الترحيل: حيث قام المجلس الأوروبي منذ العام 2008 بتبني الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة، ويفرض هذا الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر غير المهاجرين، ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى السعي لتبني الطرد ودفع المهاجرين لكي يعودوا إلى بلادهم والعودة للدخول في اتفاقيات دول المصدر لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين.[31]

4-3.إجراءات تتعلق بكيفية التعامل مع المهاجر غير الشرعي: وتخص هذه الإجراءات الدول ذات العلاقة المباشرة مع المهاجرين الذين تخطوا الحدود بطريقة غير نظامية والتي تقع على حدود الاتحاد الأوروبي، وتتراوح هذه الإجراءات ما بين الرسمية مثل إقامة الأسوار ونشر قوات شرطة إضافية على امتداد الحدود وما بين غير الرسمية مثل استخدام العنف وإجبار الوافدين على الانتقال للبلدان المجاورة.[32]

4-4.إيجاد الآليات لإنشاء فرق التدخل السريع وتسيير دوريات بحرية مشتركة.

4-5.إيجاد آليات تركز على إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين والأنظمة التي من شأنها ضبط عملية الهجرة غير الشرعية.[33]

4-6.إقامة مراكز إيواء: حيث دعا الاتحاد الأوروبي لإقامة مراكز إيواء في بعض الدول مثل اليونان وإيطاليا، للبت في طلبات اللجوء التي يتقدم بها المهاجرون غير القانونيون، وذلك للتمييز ما بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين.[34]

عمل الاتحاد الأوروبي على الحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين أو إدارتها عن طريق إضفاء سياسة البعد الخارجي، والتي تهدف إلى إدارة تدفقات الهجرة عبر تطوير سياسات مشتركة مع بلدان المنشأ، وخلق نظام أوروبي للهجرة واللجوء، وإدخال التدابير لضمان معاملة عادلة للبلدان، وجاءت هذه السياسة لإحداث التوازن بين ثلاثة عناصر أساسية هي تسهيل الهجرة الشرعية ومكافحة الهجرة غير النظامية وتحسين العلاقات المتبادلة ما بين الهجرة والتنمية.[35]

وقد نشأ نهج آخرا بجانب البعد الخارجي، واستند على أساس منطق مختلف تماما عن أفضل طريقة سابقة للاستجابة لتدفقات الهجرة غير الشرعية، وهو منطق "الوقاية"، والذي سعى للتأثير على العوامل التي تجبر المهاجرين واللاجئين على مغادرة أوطانهم والهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، وأوجد هذا النهج مقترحات لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتدفقات اللاجئين من بلدان المنشأ من خلال استخدام أكثر تحديدا للمساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر، أي تقديم الدعم لحماية اللاجئين في بلدان أو مناطق المنشأ، حتى لا يكونوا مضطرين لطلب اللجوء أو الهجرة إلى أوروبا، فالفكرة الأساسية لهذا النهج هي توفير إمكانية حقيقية للمهاجرين أو اللاجئين للبقاء في بلدانهم الأصلية.[36]

وضمن نهج الوقاية في سورية، قدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه منذ العام 2012 ما يقارب 230 مليون يورو للمساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات للمتضررين من الأزمة السورية داخل سورية وخارجها على حد سواء، الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي الجهة المانحة الرئيسية، ووفقا للمفوضية الأوروبية فإن هذه المساعدات تشكل ما نسبته أكثر من 53% من الاستجابة الدولية للأزمة السورية مما يجعل مساهمة أوروبا النقدية الإجمالية أكثر من ربع مليار يورو.[37]

وبين عامي 2007-2013 خصص الاتحاد الأوروبي ما يقارب ملياري يورو لتعزيز أمن حدوده الخارجية وصرف مبالغ هائلة على مبادرات الهجرة مثل مراكز الاستقبال والاحتجاز في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي كإجراء استباقي للتعامل مع حالات المهاجرين قبل توافدهم، ولكن لم يتم صرف أكثر من 17% من ذلك المبلغ خلال ذات القترة لإعادة توطين اللاجئين ودمجهم.[38]

كما رصد الاتحاد الأوروبي في خططه اعتمادات مالية بقيمة 7 مليار يورو ما بين العامين 2014-2020 لمواجهة أزمة الهجرة غير الشرعية، وقد أدرج هذه الاعتمادات ضمن موازنته تحت بندين: الأول هو بند اللجوء والهجرة والدمج وخصص له مبلغ 3.1 مليار يورو، أما البند الثاني فهو المخصص "للأمن الداخلي" وبلغت الميزانية المخصصة له 3.9 مليار يستخدم لتمويل عمليات مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد، ولتعزيز قدرات الشرطة وأجهزة الأمن لمكافحة عمليات الاتجار بالبشر وحماية البنى التحتية الأساسية من خطر الإرهاب.[39]

5. أمننة القضية وصعود الأحزاب اليمينية المناهضة للهجرة:

أصبحت غالبية الدول في الاتحاد الأوروبي تجمع على رفض الهجرة غير الشرعية، وحتى الدول التي فتحت حدودها أمام المهاجرين السوريين، واعتبرتها قضية إنسانية متعلقة بحقوق الإنسان اتجهت بعد فترة لتقنين برامجها في استقبال المهاجرين.

أصبحت قضايا الهجرة واللجوء في أغلب الدول الأوروبية تصنف على أنها قضايا أمنية وسياسية في المقام الأول، خاصة بوجود العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث تركز الاهتمام على وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الأوروبية بآليات أقل ما يقال عنها أنها أمنية من أجل مكافحة هذه الظاهرة التي بدأت تؤثر على اقتصادها. لذلك بدأت الدول الأوروبية تنظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين على أنها مصدر للمخاطر وتشكل تهديداً على الأمن الأوروبي، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار وتفاقم ظواهر أخرى مثل الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتطرف الديني وبالتالي عدم الاستقرار وحدوث التوترات.

تزامن ارتفاع وتيرة حركة المهاجرين واللاجئين السوريين إلى أوروبا على نحو غير مسبوق مع تصاعد نفوذ الأحزاب اليمينية في أوروبا، والتي تشجع على معاداة المهاجرين وتدعو لطردهم. تحولت هذه القضية من قضية إنسانية فر السوريين فيها من ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية صعبة، إلى قضية أمنية وتحدٍ يهدد الوجود الحضاري والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأوروبية، ما استوجب اتخاذ تدابير استثنائية ردعية وعقابية لمواجهة هذا التحدي، حتى أصبح هناك تقاطع ما بين مصطلح الأمننة وتجريم الهجرة غير الشرعية.[40]

لقد عملت أحزاب اليمين المتطرف على تحويل قضية الهجرة السورية غير الشرعية لقضية أمنية من خلال التوظيف الإعلامي والسياسي للظاهرة، حيث تسعى دائما لربط الهجرة بالظواهر السلبية المختلفة في المجتمع كالجريمة المنظمة والإرهاب، ما انعكس بصورة سلبية وقاتمة على وضع المهاجر وحقوقه المنصوص عليها في المواثيق والقوانين الدولية.

وتركز الأحزاب السياسية في الدول الأوروبية على توظيف هواجس الجماهير ومخاوفها، والاستثمار في مشاكلها من خلال التطرق لها وتقديم الحلول، وهو نهج الأحزاب اليمينية المتطرفة باستثناء أن هذا التوظيف يمثل لب العمل السياسي للأحزاب اليمينية التي تقوم أيديولوجيتها على عدة محاور مثل مناهضة الهجرة وكراهية الأجانب، ورفض التعددية الثقافية والنظر بدونية للثقافات الأخرى، والتأكيد على الهوية القومية ونقاء القومية من العناصر الدخيلة.[41]

بدأت الأحزاب اليمينية العمل على إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة الهجرة، من حيث أنها تأتي بأشخاص من ثقافات دونية مختلفة ويرفضون الاندماج بالمفهوم الغربي، الأمر الذي يشكل صداما للحضارات وينتج هذا الشعور بفعل شعور المهاجر عند وصوله ولفترة معينة بالعجز والإحباط في

مجتمع لا يتكلم لغته ولا يتفهم ثقافته، بل ويحاول إدماجه بالقوة من خلال إجباره على اعتناق ثقافة المجتمع المستقبل. هذا المفهوم الخاطئ للإدماج أصبح الأساس الذي تقوم عليه السياسة الأوروبية للهجرة.[42] وبالتالي يتحول المهاجرون غير الشرعيين نحو احتراف الجريمة بكافة أنواعها وارتباطهم بعصابات تجارة المخدرات وتهريب البشر والمنظمات الإرهابية المتطرفة، ويأتي هذا التفسير عوضا عن النظر لهذه القضية من الجانب الإنساني المتمثل في طلب اللجوء والعيش الكريم إلى البعد الإجرامي.

6. قراءة في التصريحات الرسمية للاتحاد الأوروبي تجاه هجرة السوريين غير الشرعية:

شكلت مسألة هجرة السوريين غير الشرعية مؤخرا هاجسا كبيرا لدول أوروبا ومؤسساتها، تلك القارة التي تدافع عن حقوق الإنسان بكل قوتها رأت نفسها أمام إشكالية كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية، جراء تدفق الأعداد الهائلة من المهاجرين السوريين الفارين من تفاقم الأوضاع في سورية بحرا أو برا إلى دول أوروبا الشرقية رغبة في الوصول إلى دول أوروبا الغربية، لذا وجد الاتحاد الأوروبي نفسه في مأزق حقيقي للتوفيق بين ما ينادي به من مبادئ تتعلق بحقوق الإنسان وحق توفير الحياة الكريمة له وبين قوانين أوروبا الصارمة تجاه عملية الهجرة غير الشرعية منها.

وبالنظر إلى التصريحات الرسمية التي صدرت وعبرت عن موقف الاتحاد الأوروبي تجاه هذه القضية يمكن ملاحظة تغليب الطابع الإنساني بالدرجة الأولى، نرى أن أغلب التصريحات والخطابات واستنتاجات المجلس قد بادرت للنظر لهذه الظاهرة في البداية وقبل كل شيء من الزاوية الإنسانية وجعلت التركيز الأكبر ينصب على البعد الإنساني.

ففي الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي والمنعقدة بتاريخ 2017/9/12 بينت الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "فيدريكا موغيريني" بأن الأوروبيين باتوا يتحملون مسألة الهجرة غير الشرعية في الفترات الأخيرة وهي مسؤولية خطيرة انطلاقا من كونها ظاهرة عالمية ضخمة وبالتالي فإن مواجهتها صعبة، كما أن نقطة البداية لمواجهة هذه الظاهرة تتعلق ببعدها الإنساني، حيث أن هناك استمرار لزيادة الأعداد من الضحايا الذين تزهق أرواحهم أثناء هجرتهم، وبالرغم من تمكن الاتحاد الأوروبي من إنقاذ آلاف الأرواح منهم، إلا أن خسارة شخص واحد يعتبر عدداً كبيراً. ورغم ذلك فقد استطاع الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خفض عدد المهاجرين الذين يخاطرون بحياتهم ويعبرون البحر الأبيض المتوسط بنسبة 17% مقارنة بالعام الماضي 2016.[43] بين الممثل الأعلى للشؤون الخارجية أنه وعلى الرغم من الاهتمام الأوروبي المتأخر بهذه الظاهرة حيث بدأ فقط في العام 2015 -

إذ أن المسالة لم تكن على جدول أعمال وزراء خارجية الاتحاد-إلا أن الإجراءات الرئيسة المتبعة للحد من هذه الظاهرة انطوت على درجة استثنائية من الوحدة بين المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء، من حيث العمل الخارجي والداخلي. فقد انصب الاهتمام على إنقاذ الأرواح في البحر وفي الصحراء، حيث ساعد خفر السواحل الليبي وحده - والذي قام الاتحاد الأوروبي بتدريبه - (13000) مهاجر خلال الأشهر القليلة الماضية مع العلم بأن الدافع لهؤلاء المهاجرين كان أقوى من إحساسهم بمخاطر هذه الهجرة، وأن الأوروبيين لا يكتفون بإنقاذهم فقط بل ويتوجب عليهم حمايتهم ومكافحة وتفكيك المنظمات الإجرامية التي تقوم بتهريبهم. والأهم مما سبق هو التخلص من الأسباب التي تدفع هؤلاء المهاجرين للهجرة ومغادرة وطنهم، عن طريق شراكة الاتحاد الأوروبي مع بلدان المنشأ للمهاجرين وتحقيق التنمية الاجتماعية والديمقراطية والبيئية فيها.[44]

وظهر من تصريحات موغيريني تفهمها لهؤلاء المهاجرين السوريين الذين يفرون إلى أوروبا من الصراعات والاضطهاد، إلا أن القضية بحاجة لعلاج عن طريق دعم حق هذه الفئات بالبقاء في أرضها، ومكافحة المهربين الذين يستغلونهم ويتجارون في أرواحهم. وأشارت إلى ضرورة تعاون الدول الأعضاء بدفع نصيبها العادل من إجمالي مبلغ 1.8 مليار يورو، كميزانية مخصصة لإنشاء صندوق استئماني إقليمي لصالح سورية.[45]

أشار نائب الرئيس الأول في بيان المفوضية الأوروبية إلى سلسلة من المبادرات الفعالة القادمة بشأن الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي بناء على التقدم المُحرز، حيث هناك خطة لإعادة توطين ما لا يقل عن 50 ألف لاجئ، وبذل المزيد من الجهود للعمل مع بلدان المنشأ والعبور، كما اقترح مفوض الهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة "ديمتريس أفراموبولوس" العمل لتحقيق سياسة عادلة وواقعية للهجرة واستمرار التضامن مع البلدان الأكثر تضررا من تدفق اللاجئين، وإنشاء مركز عودة في إطار الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل. واهتمت المفوضية بخطط إعادة التوطين للمهاجرين غير النظاميين، حيث تقرر توطين ما لا يقل عن 50 ألف شخص من الضعفاء وممن هم بحاجة الحماية الدولية. سيبدأ تنفيذ المخطط خلال شهر أكتوبر من العام 2019 حيث تم توفير منازل لأكثر من 23 ألف شخص داخل الاتحاد الأوروبي، في حين يقدر عدد من سيتم إعادتهم للبلدان الثالثة بحوالي 1.5 مليون شخص في المستقبل القريب.[46]

عمل الاتحاد الأوروبي بعد ذلك في كانون أول/2014 على اعتماد النهج العالمي للهجرة، لاقتناعه بأن قضايا الهجرة جزء لا يتجزأ من العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، وأن النهج العالمي للهجرة لن يكون له معنى إلا في إطار شراكة قوية بين دول المنشأ والعبور والدول الأوروبية المقصودة. لذا شدد المجلس الأوروبي في اجتماعه بتاريخ 2 نيسان/2014 على إدراج سياسة الهجرة في عملية تقديم التقارير السياسية لوفود الاتحاد الأوروبي، وتقاسم معلومات هذه التقارير مع المفوضية الأوروبية لمراعاة جوانب الهجرة في مجالات العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي.[47]

إلى جانب ما سبق، وصل البرنامج الذي أطلقته المفوضية الأوروبية في سبتمبر 2016 بالتعاون مع الحكومة التركية إلى مليون لاجئ يعيشون في تركيا، حيث يقدم تحويلات شهرية إلى اللاجئين الأكثر ضعفا وهو أكبر عملية مساعدة إنسانية بتمويل من الاتحاد الأوروبي. يغطي هذا البرنامج والبالغ قيمته 3 مليارات يورو خلال الفترة من 2016-2017 ويتألف من مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي و2 مليار يورو من الدول الأعضاء، وتنفق هذه المخصصات على التعليم والصحة والدعم الاجتماعي والاقتصادي، وقد بلغت قيمة المخصصات المخصصة لتنفيذه في إطار مرفق الاتحاد الأوروبي للاجئين تركيا بشأن الإجراءات الإنسانية 9.2 مليار يورو.[48] كما وافقت المفوضية الأوروبية على برامج التمويل الوطنية لليونان التي تصل إلى 474 مليون يورو، وقد تضاعفت أموال الطوارئ من 25 مليون يورو إلى 50 للعام 2015 على اعتبار اليونان ضمن بلدان خط المواجهة الأول في تدفق الهجرة إليها، وكان قد وصل إلى هناك 50 ألف مهاجر غير شرعي عام 2015 مقارنة ب 6000 مهاجر خلال العام الذي سبقه.[49]

ولم تعبر موغيريني عن الهجرة على أنها ظاهرة سيئة، باعتبارها ظاهرة موجودة منذ القدم، وقالت إنه يوجد في أوروبا ملايين المهاجرين من الأدمغة التي ساعدت في بنائها، وأشارت لاحتمالية انهيار أوروبا في حال فقدت المهاجرين الموجودين فيها، إلا أن الهجرة غير الشرعية يتوجب أن تُدار بطريقة سليمة من أجل حماية البشر، ولهذا يتوجب تكوين الشراكات مع بلدان المنشأ والعبور لوقف الألم والمعاناة التي يسببها المهربون، كما أن الحل الحقيقي هو تحقيق التنمية الاقتصادية لدول المنشأ.[50]

ركز الاتحاد الأوروبي في أغلب تصريحاته وبياناته الرسمية على أهمية إنقاذ أرواح المهاجرين وحمايتها، والعمل مع بلدان العالم الثالث في ذات الإطار، بالتركيز على أن سياسات الهجرة واللجوء يجب أن تمتثل لقواعد القانون الدولي، وعلى الأخص قواعد حقوق الإنسان وصون كرامته، وأن تدريب خفر السواحل والتعاون مع الدول الثالثة كان أيضا بهدف حماية أرواح هؤلاء المهاجرين وبعيدا عن أي دافع أمني.

كما ركزت الخطابات الرسمية على الدعم المادي وتقديم المساعدات لدول المنشأ والعبور كافة بما فيها سوريا التي شكلت النسبة الأكبر للمهاجرين منها، في إطار المعالجة الجذرية للأسباب الداعية لهجرة المواطنين.

وفي إطار الحل الجذري؛ دعت الوثيقة الأوروبية الرسمية التي أعدتها مسؤولة لشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي بهدف حل الأزمة السورية، للوصول "لسورية المستقبل" حيث نصت على أهداف

يتوجب العمل على تحقيقها ومنها أن يكون الانتقال والمفاوضات بقيادة سورية في إطار قرار مجلس الأمن 2254 وصولا لنتائج عدة من بينها أن تكون سورية بلدا موحدا يتمتع بسلامة الأراضي لكافة المواطنين السوريين،[51] بمعنى توفير الحل السياسي المؤدي للاستقرار في سوريا، ولكنه لم يتحدث بوضوح بل أنه لم يتطرق في الخطابات والتصريحات الرسمية والتي تعبر عن سياسته الخارجية إزاء الهجرة غير النظامية للآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن هذه الهجرة، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وخاصة تحول القضية من قضية اقتصادية إلى أمنية بالدرجة الأولى، بمعنى أن الخطابات الرسمية لم تُظهر الجانب الأمني على أنه الأهم في خطاباتها. على عكس ما عبرت عنه الأحزاب اليمينية في خطاباتها، وهي الرافضة للمهاجرين والداعية لإعادتهم إلى أوطانهم أو إلى الدول الثالثة. فقد ظهر الفرق واضحا بين ما تدعو إليه الخطابات الرسمية وبين ما يقوم به الاتحاد الأوروبي-ممثلا بأعضائه- من إجراءات عملية على أرض الواقع لمكافحة الهجرة غير الشرعية والحد منها.

كما أن استعمال المصطلحات غير الدقيقة يساعد في التحريض ضد المهاجرين سواء كانوا نظاميين أم لا، لأن المصطلحات التحريضية تشكل خطرا يساهم في تآكل حقوقهم والانتقاص منها، فلا يتوجب وصف المهاجرين بأنهم قانونيين أو غير قانونيين، لأن صفة القانوني تطلق على الأفعال وليس الأشخاص، ومن جهة ثانية فإن لفظ غير قانوني يطلق على الأشخاص الذين يدخلون الأراضي بطريقة سرية، في حين أن هناك أعداداً كبيرة من المهاجرين الذين دخلوا أوروبا بطريقة قانونية ولكنهم يصبحون "مهاجرين غير قانونيين" بعد تجاوز مدة الإقامة المسموح بها، وهم يمثلون جزءا كبيرا ممن يطلق عليهم هذا المسمى. لقد أكد مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه لا يجب أن تنظر الدول إلى الدخول غير النظامي للأشخاص لإقليم ما على أن جناية بل على أنه مخالفة إدارية.[52]

أما في وضع المهاجرين السوريين فهم فارون من اضطهاد سياسي وحرب ألمت بهم وأصبحت تشكل خطرا على حياتهم، الأمر الذي جعلهم يفرون بشكل قسري وليس طوعي ناتج عن عدم الاستقرار السياسي، وبهذا يكون من حقهم البحث عن الطرق للنجاة بأنفسهم، علما بأن المضطهدين السياسيين لهم أحقية طلب اللجوء الإنساني من الدولة التي يصلون إليها استنادا لحقهم في العيش في المكان الذي يختارونه بموجب المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبالتالي فلا يجب أن يطلق عليهم لفظ مهاجرين غير شرعيين، فبمجرد وصولهم إلى الأطراف الأوروبية يصبحون لاجئين. فاللاجئ بحسب تعريف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو أي شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصرية، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.[53] وبما أن أغلب الدول الأوروبية هي من الدول التي قامت بالتوقيع على اتفاقية

اللاجئين 1951 فهي ملزمة بالضرورة بتقديم الرعاية والحماية لهؤلاء السوريين الفارين من الاضطهاد السياسي في بلدهم، ويحظر على هذه الدول ردهم أو طردهم لدول أخرى ولهم حق اللجوء الإنساني فيها بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وبذلك يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية والتي عبرت عنها التصريحات الرسمية لم تعمل على أمننة هجرة السوريين غير الشرعية في خطاباتها، بل نظرت إليها كقضية إنسانية يجب الوقوف عندها ومقاومتها حفاظا على أرواح الضحايا من المهاجرين الذين تتعرض أرواحهم للخطر.

7.الخاتمة:

لم يعد تدفق المهاجرين السوريين يشكل عبئا على دول المقصد الأوروبية فحسب، بل تعداه إلى بلدان المنشأ والعبور، وأصبح الرأي العام الأوروبي يرى في هذه القضية تهديدا للوحدة الأوروبية من حيث اختلاف أعضاء الاتحاد بشأن قضايا قبول هؤلاء المهاجرين وإعادة توطينهم. بل إن تعامل الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية حكمته الظروف الداخلية وأصبحت القضية متروكة للسياسة الداخلية لكل عضو، وكانت النتيجة أن تحولت النظرة إزاء هذه القضية من قضية اقتصادية تؤثر في الشأن الداخلي إلى قضية أمنية قد تؤثر على الاتحاد الأوروبي جميعه، إذا أن دخول الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين يشكل المخاطر لإمكانية تسلل الإرهاب معهم.

لذا كان أهم ملامح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إزاء قضية الهجرة السورية غير الشرعية هو في عدم وحدتها، فهي قد تكون مشتركة في بعض جوانبها ولكنها غير موحدة، اعتمدت على السياسة الوطنية لكل دولة أوروبية في المقام الأول. فبينما تعاطفت بعض الدول مع المهاجرين السوريين واستقبلتهم، رفضتهم دول أخرى بشكل قاطع بل وأساءت معاملتهم واتخذت العديد من الإجراءات للحد من تدفقهم و"أمننة" قضيتهم.

وبينما أنفق الاتحاد الأوروبي الأموال الطائلة كمساعدات إنسانية لهؤلاء اللاجئين وخصص الميزانيات لذلك، قام أيضا بإنفاق الأموال الطائلة من أجل تعزيز أمنه للحد من تدفق اللاجئين ومكافحة هجرتهم. وكانت هذه الإجراءات مثل رفع قدرات الحراسة على الحدود ومراقبتها، ونشر خفر السواحل، وبناء معسكرات الاحتجاز وغيرها. إلا أن المفارقة أنه لم يعكس في خطاباته الرسمية هذه الإجراءات بنفس الوضوح الذي عكسه من خلال النظرة الإنسانية للظاهرة، وفي الوقت الذي عبر فيه عن رفض الظاهرة ومكافحتها من أجل البعد الإنساني وإنقاذ أرواح المهاجرين وصوننا لكرامتهم وحقوقهم ومنعهم من المخاطرة بحياتهم، فلم نرى أي انعكاس لسياسة خارجية ملزمة تجاه جميع الأعضاء فيما يخص المهاجرين السوريين من حيث استيعابهم أو إعادة توطينهم أو حتى رفضهم وطردهم. وكان من أبرز ملامح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أن تحولت قضية هجرة السوريين

غير الشرعية إلى قضية أمنية بالدرجة الأولى من خلال السياسة الممارسة، وأصبحت آليات مواجهتها مبينة على هذا الأساس.

الهوامش:

[1] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "*الوضع في أوروبا*،"
http://www.unhcr.org/ar/58fc4db24.html
[2] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، (نوفمبر/2014) *رحلة اللجوء السوري انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب*، 5.
[3] وحدة تحليل السياسات، "خيار اللجوء إلى أوروبا وتداعياته على الأزمة السورية،" *مجلة سياسات عربية*، العدد 16 (سبتمبر/2015) 106.
[4] Fargues and Ghristine Fandrich. "The European response,"PP. 1-4.
[5] الحسن بن طلال، (يناير/2016) "أوروبا ومستقبل سياسة اللاجئين الدولية،" *نشرة الهجرة القسرية*، العدد (51) ، 78.
[6] وحدة تحليل السياسات، (سبتمبر/2015) "خيار اللجوء إلى أوروبا وتداعياته على الأزمة السورية" *مجلة سياسات عربية*، العدد (16)، 106.
[7] هاني سليمان، 2016/8/29*السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية*، المركز العربي للبحوث والدراسات.
[8] محمد مطاوع، (يناير/2015) "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات،" *مجلة المستقبل العربي*، مجلد، (37)، العدد (431)، 22.
[9] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، 2016/6/20 *في اليوم العالمي للاجئين: أكثر من نصف السوريين غادروا بيوتهم*،
http://www.shrc.org/?p=2651
[10] سليمان، "*السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين*،".
[11] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "*الوضع في أوروبا*،"
http://www.unhcr.org/ar/58fc4db24.html
[12] منظمة العفو الدولية، 2014/7/9 "سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة تعرض الأرواح والحقوق للخطر".
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/07/eu-migration-policies-put-lives-and-rights-risk/
[13] Philippe Fargues and Ghristine Fandrich. "The European response to the Syrian Refugee crisis what next," P.5
[14] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، "*رحلة اللجوء السوري*،" 9.
[15] المرجع السابق.
[16] صحيفة رأي اليوم، 2017/2/9 "*لماذا أغلقت تركيا حدودها في وجه تدفق اللاجئين السوريين بعد تقدم قوات النظام في ريف حلب؟ وما هي حقيقة المخاوف الأمنية التركية؟ وهل هذا الإجراء رسالة من أروغان لحلفائه العرب والأمريكان*،".
http://www.raialyoum.com/?p=387470
[17] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، "*رحلة اللجوء السوري*،" 10.
[18] المرجع السابق.
[19] Fargues and Ghristine Fandrich. "The European response to the Syrian Refugee crisis what next,"P.6.
[20] تقرير اللجنة السورية لحقوق الإنسان، "*رحلة اللجوء السوري*،" 14.
[21] المرجع السابق، 14-15.
[22] مهدي ريس، (كانون ثاني/2016) "اتفاقيات الاتحاد الأوروبي لإعادة القبول،" *نشرة الهجرة القسرية*، العدد (51)، 45.
[23] مطاوع، "*الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة*،" 29.
[24] سيفدا تونابويلو وجيل ألبس، (شباط/2017) "الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: ماذا يحدث للعائدين إلى تركيا،" *نشرة الهجرة القسرية*، العدد (54)، 84.
[25] وحدة تحليل السياسات، (2016)، *تركيا والاتحاد الأوروبي عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية* (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1
[26] تونابويلو والبس، "*الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا*،" 86.
[27] وحدة تحليل السياسات "*تركيا والاتحاد الأوروبي*،" 2-3
[28] علي وديع حسن، 2017/4/5 "*بعد عام من إغلاق طريق اليونان إلى أوروبا ما هي وجهة اللاجئين السوريين*،" موقع رصيف 22.
[29] عبد السلام، "*وضعية اللاجئين السوريين في أوروبا*،" 96.
[30] موقع عربي sputnik تطرح قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة اليوم في العاصمة النمساوية فيينا ثلاث نقاط للحد من تدفق اللاجئين بطريقة آمنة في مسعى جديد لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر طريق البلقان،
https://arabic.sputniknews.com/news/201609241020231239/
[31] كمال مساعد، 2015/9/30 الهجرة إلى الشمال الأوروبي ومشكلة اللجوء والاتفاقيات الأمنية المشتركة، *صحيفة البناء*، العدد 1895،
[32] دنكان برين، (كانون ثاني/2016) "إساءات على الحدود،" *نشرة الهجرة القسرية*، العدد (51) ، 21.
[33] غرايبة، "*هجرة الشباب العرب غير الشرعية*،" 179.

[34] سليمان، *السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين*."
[35] خديجة بثقة، *السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية* (أطروحة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2014)، 93.
[36] Boswell, "The external Dimension of EU immigration and Asylum policy," P.622
[37] Frgues and Fandrich, "*The European response to the Syrian Refugee crises what next*," 8.

[38] بن طلال، "*أوروبا ومستقبل سياسة*،" 78.
[39] رولان مرعب، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها،" *مجلة الدفاع الوطني*، العدد 98 (تشرين الأول/2016).
http://bit.ly/2zcxTES

[40] مشري، "*أمننة الهجرة غير الشرعية*،" 64.
[41] مشري، "أمننة الهجرة غير الشرعية،" 65.
[42] المرجع السابق، 67.

[43] Bruxelles, 12/9/2017 – 22:15- UNIQUE ID: 170912_15
http://bit.ly/2hmFGb2
[44] Bruxelles, 21/6/2017 – 23:08 – UNIQUE ID: 170621_13
http://bit.ly/2yVbSOk

[45] Strasbourg, 9/9/2015 -00:00 – UNIQUE ID: 150909_02
http://bit.ly/2zFuoam
[46] European Commission-Press release, Brussels, 27 September 2017
http://europa.eu/rapid/press-release_IP-17-3406_en.htm

[47] Conclusion of the European Union Brusseles, (8443/14 Asim 34) 2 April 2014
http://bit.ly/2zzID2C
[48] Brussels, 17 October 2017
http://europa.eu/rapid/press-release_IP-17-3902_en.htm

[49] Brussels, 14 August 2015
http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-15-5498_en.htm

[50]Bruxelles, 01/02/2017-21:10- UNIQUE ID: 170201_11
http://bit.ly/2hu2cmf
[51] الهيئة السورية للإعلام، 2016/11/26 "*الاتحاد الأوروبي يطرح وثيقة لحل الأزمة السورية والوصول إلى "سورية المستقبل"* فما هو مضمونها."
http://bit.ly/2zlPqND
[52] باولا بايس، (كانون ثاني/ 2016) "مصطلحات الهجرة تهمنا،" نشرة الهجرة القسرية، العدد (51)، 69.
[53] موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.
http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

لائحة المراجع:

دراسات:

بتقة، خديجة. *السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية* (أطروحة ماجستير) جامعة محمد خيضر-بسكرة. 2014.

وحدة تحليل السياسات، *تركيا والاتحاد الأوروبي عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية* (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) 2016.

دوريات:

بن طلال، الحسن. "أوروبا ومستقبل سياسة اللاجئين الدولية،" *نشرة الهجرة القسرية*." العدد 51 (يناير/2016): 78-80.

برين، دنكان. "إساءات على الحدود." *نشرة الهجرة القسرية*، العدد 51 (كانون ثاني/2016):21-23.

تونابويلو، سيفدا. وجيل ألبس. "الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: ماذا يحدث للعائدين إلى تركيا." *نشرة الهجرة القسرية*، العدد 54 (شباط/2017): 84-87.

بايس، باولا. "مصطلحات الهجرة تهمنا." *نشرة الهجرة القسرية*، العدد 51، (كانون ثاني2016): 69-70.

ريس، مهدي. "اتفاقيات الاتحاد الأوروبي لإعادة القبول،" *نشرة الهجرة القسرية."* العدد 51 (كانون ثاني/2016): 45-46.

عبد السلام، سالمي. "وضعية اللاجئين السوريين في أوروبا بين مقتضيات التضامن الإنساني وقوانين الهجرة." *مجلة الفقه والقانون*، عدد 56، (يونيو/2017)، 64-72

غرايبة، خليف مصطفى. "هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط." *مجلة جامعة ابن رشد في هولندا*، العدد 11، (مارس/2014)،165-184.

مطاوع، محمد. "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات." *مجلة المستقبل العربي (لبنان)*، مجلد37، عدد 431 (يناير/ 2015)، 22-39.

مرعب، رولان. "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها." *مجلة الدفاع الوطني*، العدد 98 (تشرين الأول/2016).

وحدة تحليل السياسات، "خيار اللجوء إلى أوروبا وتداعياته على الأزمة السورية،" *مجلة سياسات عربية*، العدد 16 (سبتمبر/2015) 106.

تقارير

تقرير اللجنة السورية لحقوق الإنسان، *رحلة اللجوء السوري انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب*، نوفمبر/2014.

سليمان، هاني. *السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية*، المركز العربي للبحوث والدراسات.

المواقع الإلكترونية:

الموقع الإلكتروني للاتحاد الأوروبي

https://europa.eu/european-union/index_en

الهيئة السورية للإعلام، *"الاتحاد الأوروبي يطرح وثيقة لحل الأزمة السورية والوصول إلى "سورية المستقبل"* فما هو مضمونها،" 2016/11/26

http://bit.ly/2zlPqND

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *"الوضع في أوروبا.*

http://www.unhcr.org/ar/58fc4db24.html

منظمة العفو الدولية، "سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة تعرض الأرواح والحقوق للخطر.

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/07/eu-migration-policies-put-lives-and-rights-risk/

علي وديع حسن، "بعد عام من إغلاق طريق اليونان إلى أوروبا ما هي وجهة اللاجئين السوريين،" موقع رصيف 22، 2017/4/5

http://bit.ly/2ymzxXC

صحيفة رأي اليوم، لماذا أغلقت تركيا حدودها في وجه تدفق اللاجئين السوريين بعد تقدم قوات النظام في ريف حلب؟ وما هي حقيقة المخاوف الأمنية التركية؟ وهل هذا الإجراء رسالة من أروغان لحلفائه العرب والأمريكان.

http://www.raialyoum.com/?p=387470

موقع عربي sputnik تطرح قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة اليوم في العاصمة النمساوية فيينا ثلاث نقاط للحد من تدفق اللاجئين بطريقة آمنة في مسعي جديد لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر طريق البلقان،

https://arabic.sputniknews.com/news/201609241020231239/

كمال مساعد، الهجرة إلى الشمال الأوروبي ومشكلة اللجوء والاتفاقيات الأمنية المشتركة، *صحيفة البناء*، العدد 1895.

المراجع الإنجليزية:

Philippe, Fargues and Ghristine Fandrich. *The European response to the Syrian Refugee crisis what next*. European University Institute, MPC-Migration Policy Center, 2012.

Christina Boswell, "The 'External Dimension' of EU Immigration and Asylum Policy," International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944, Vol. 79, No. 3 (May, 2003):619
https://sslvpn.birzeit.edu/stable/pdf/,DanaInfo=www.jstor.org+3569366.pdf

مقالة بعنوان : تعديلية روسيا من خلال مجلس الأمن

Russian revesionism through the security council

مصطفى كمال فودي : باحث دكتوراه في العلوم السياسة بجامعة سوسة /تونس

يحي مجيدي : باحث دكتوراه في العلوم السياسة بجامعة المنار/تونس

الملخص :

إن التعبير عن عدم الرضا بالواقع الدولي يتجلي في انتهاج سلوكيات و مواقف للإنذار بعدم الموافقة وهو ما يمكن إسقاطه على حالة روسا الاتحادية التي اتخذت سلوكا تعديليا لإبراز بأن لها قدرة على التغيير من خلال مواقفها في العديد من الأزمات الدولية بدءا من معارضتها للولايات المتحدة والغرب على ضم دول أوروبا الشرقية لحلف الناتو إلى غاية موقفها من الأزمة السورية ووقوفها بجانب النظام السوري حتى داخل أروقة الأمم المتحدة من خلال توظيف حق النقض وتعطيل أي قرار ضد النظام السوري .

الكلمات المفتاحية : روسا ، التعديلية ، مجلس الأمن ،سوريا ، الوضع الراهن

Abstract :

The expression of dissatisfaction with the international reality is reflected in the behavior and attitudes of the warning of non-consent, which can be dropped on the case of Federal Russia , which took a revisionism model to show that it has the ability to change through its positions in many international crises ranging from opposition to the United States and the West to annex The Eastern European countries of NATO, to its position on the Syrian crisis and stand by the Syrian regime even, in the United Nations through the use of the veto and the disruption of any decision against the Syrian regime.

Key words : Russia , revisionist ,security council ,syria , status quo .

مقدمة:

أدت التحولات الدولية والإقليمية إلى زيادة دور قوى دولية أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، وأخذت هذه القوى تنادي بضرورة البحث عن سبل جديدة للقيادة العالمية والخروج عن النمط السائد حاليا. وهذا ما أزعج الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد القطب المهيمن والدولة الأقوى في العالم لما لها من تأثيرات سلبية في تقليل وتراجع المصالح التي تجنيها من هذه السيطرة، حتى أخذت تمارس الكثير من السياسات في البقاء في مكانتها الحالية. ومنها أداة الحرب.

بفعل تلك التحولات بدأ الحديث عن أهمية إيجاد قوة دولية أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية لتملأ الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفييتي، ولتعيد التوازن إلى النظام الدولي. ومن بين أكثر القوى المرشحة لاحتلال هذه المكانة هي روسيا الاتحادية بوصفها قوة دولية صاعدة ومتقدمة. ذلك لأن الأوضاع الجديدة التي تمر بها روسيا الاتحادية، والتي تجعلها تتجه نحو الصعود حيث تبلور الدور السياسي والاقتصادي المنبثق عن ثقلها ومكانتها. سينعكس حتما على سياستها على الصعيد العالمي وربما يكون عاملا معرقلا للسياسات الأمريكية بتأثير الواقع المعاش. والحقيقة أن تلك التحولات لم تفرز روسيا الاتحادية بوصفها قوة دولية ذات تأثير ونفوذ على الصعيد العالمي فحسب، بل هناك قوى دولية مثل الصين واليابان والهند، التي تجاوز بعضها التأثير الإقليمي إلى التأثير الدولي وبعضها الآخر في مرحلة التجاوز، وإن لم تستكمل عوامل القوة لديها مثلما هو الحال مع روسيا الاتحادية[1].

بناءا على ماسبق نطرح **الاشكالية** التالية : الى أي مدى تسعى روسا لتغيير الوضع الراهن ؟

محاور الدراسة :

- **المحور الأول** : المقاربة التعديلية ، مجلس الأمن : مدخل مفاهيمي
- **المحور الثاني** : مظاهر تحول المواقف الروسية
- **المحور الثالث** : الفيتو الروسي كوسيلة للتعديل

المحور الأول : المقاربة التعديلية ، مجلس الأمن : مدخل مفاهيمي

1/المقاربة التعديلية و علاقتها بالمنظور الواقعي

ان النقاش حول أصل الفكر التعديلي لم يتقدم كثيرا عن أفكار الفيلسوف غيبلين الذي يعد المرجع للفكر التعديلي، وعلى الرغم من رضا وارتياح بخصوص الوضع الراهن إلا أنه قد تم الاعتراف بها على نحو متزايد في السنوات الأخيرة، باعتبارها عاملا مهما في تحديد سلوك الدول أو النهج الذي تسلكه الدول، إضافة إلى أن القوة الصاعدة تميل إلى التعديلية لأن كل الدول في طبيعتها تعديلية ولكن هذا

السلوك يتم تقييده من قبل التفاوت في القدرات وما إن يتم التخلص من هذا القيد عن طريق" تعظيم القوة " تسعى إلى التوسع بأقصى ما تستطيع.

يبرز الخلاف بين الدول التعديلية ودول الوضع الراهن حيث يقصد بـ:

- الدول التعديلية. هي الدول غير الراضية عن النظام الدولي الحالي ومستعدة لتحمل التكاليف المرتفعة باستخدام القوة لتغيير الوضع الراهن أو تغيير نظام الدول الأخرى، ومخاطرها هنا مرتفعة من أجل تحقيق مكاسب كبيرة ، والتي قرد تشمل الإقليمي والإيديولوجي أو تعزيز مكانتها من أجل التغيير وتعديل النظام وفق ما يحقق مصلحتها.
- دول الوضع الراهن: الدول التي اقتنعت بالنظام الحالي وعلى استعداد لاستخدام القوة إلا للدفاع عن الوضع القائم وليس لتغييره أو توزيع القدرات أو المكافآت في النظام.

إن مسألة القوى الصاعدة تجلب مسألة التعديلية مرة أخرى إلى أجندة العلاقات الدولية، فقد ارتبطت منذ فترة بالواقعية الكلاسيكية وقد اختيرت أو أعيد إحيائها من قبل منظري الواقعية البنيوية التي تسعى لفهم وإعادة تشكيل الأفكار، والمؤسسات المرافقة لتحولات القوى العالمية، ولفهم معمق للفكر التعديلي يجب الإلمام وتعميق في هذا المفهوم وذلك من خلال الانطلاق من نقطة البداية " الواقعية الكلاسيكية " إلى " الواقعية البنيوية "لتنتج أفضل مواصفات لمدى طموح القوى الصاعدة في إحداث تغييرات داخل النظام العالمي، مع تركيز في المسارات المعاصرة للمقاربة التعديلية[2].

وتبرز هيمنة الدول حسب جبلين من خلال المؤسسات الدولية لتحويل قانون الأقوى الى حق وبمجرد هيمنة دولة ما تتشكل دول غير راضية على الوضع لتقوم بتعديل المشهد الدولي.

2/مجلس الأمن :

يعتبر مجلس الأمن الأداة التنفيذية للأمم المتحدة، وأهم جهاز فيها. وهو المسؤول الأول والأكبر عن حفظ السلم والأمن في العالم وقمع أعمال العدوان، وإنزال العقوبات بالدول التي تنتهك أحكام الميثاق الأممي.

يتكون من خمسة عشر عضوا من أعضاء الأمم المتحدة، تكون الدول الخمس الكبرى (الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والصين، وبريطانيا، وفرنسا) أعضاء دائمين فيه. وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين. وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس. فالدول الأعضاء في المجلس فريقان: خمس دول دائمة، وعشر دول غير دائمة تنتخبها الجمعية العامة لمدة عامين. والنص على عدم جواز انتخاب الدولة العضو في المجلس فور انتهاء مدتها يرمي إلى الحؤول دون محاولة هذه الدولة البقاء في العضوية بصورة دائمة عن طريق التجديد المستمر لها. ويُراعى في اختيار الدولة غير العضو

أمران: أولا إسهامها في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي احترام المقاصد الأخرى للأمم المتحدة، وثانيا التوزيع الجغرافي العادل بحيث تستطيع جميع المناطق الأساسية في العالم أن تُمثل في المجلس[3].

المحور الثاني: مظاهر تحول المواقف الروسية

تحاول روسيا الاتحادية الوصول مرة أخرى إلى قمة الهرم الدولي وأخذ مكانتها السابقة وقد اتضح ذلك بشكل جلي في مجموعة من المعطيات الدولية لعل من أبرزها الحرب الروسية الجورجية (2008/8/8) ومواقفها من الثورات العربية وسلوكها في الأمم المتحدة. وكما أثبت التاريخ أن التغير في الساحة الدولية بمعنى التحول من وضع سائد إلى وضع آخر بات يمثل ظاهرة واقعية تتغذى عبر الزمن، فإن الوضع الدولي لا يمكن أن يستقر على حال معين إلى مراحل زمنية طويلة جدا ولا سيما العالم اليوم يتسم بالديناميكية والسرعة في التغيير فضلا عن خروج معيار القوة من الجانب العسكري ليشمل جوانب أخرى مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعلوماتية...

ومن خلال ذلك وجدت روسيا الاتحادية بقيادة الزعامات الجديدة (فلادمير بوتين ودميتري مدفيدف) في رؤيتها لمكانة روسيا الاتحادية، طريقها في البزوغ والصعود إلى قمة الهرم الدولي لتنفيذ سياساتها الخارجية والداخلية من ناحية، وتوسيع موضع قدمها على المستوى الدولي من ناحية أخرى.

عند وصل الرئيس فلادمير بوتين إلى السلطة، سعى إلى تعميق التوجه الاوراسي في سياسة روسيا الخارجية، ففي حزيران 2000، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ فلادمير بوتين" وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي الفكرة التي حملها بعض الدارسين بأن الأهداف الداخلية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية، من ناحية أخرى ركز مبدأ فلادمير بوتين على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وقد أضاف مبدأ فلادمير بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية وهي كما يأتي:

أولا: إذا استمر توسيع حلف الاطلنطي شرقا من روسيا، فستسعى روسيا الاتحادية إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول.

ثانيا: أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.

ثالثا: أن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

رابعا: بناء سياسة خارجية براغماتية عن طريق المزيد من التباعد عن الإيديولوجية التي كانت في الماضي القريب أساس التحرك الدبلوماسي وإحلال مسوغات اقتصادية واستراتيجية أكثر وضوحا وتعبيراً عن تطلعات روسيا المستقبلية.

واستكمالا لوثيقة الأمن القومي الروسي (مبدأ فلادمير بوتين) صدرت وثيقة أخرى تخص العقيدة العسكرية الروسية والتي أصبحت نافذة عام 2000 (إذ إن وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة تتسم بالتشدد في بعض بنودها مثل احتمال البدء باستخدام السلام النووي). ولذلك نظرت الولايات المتحدة إلى روسيا الإتحادية بقيادة فلادمير بوتين بعين الريبة، لاسيما بعد تصاعد الطموحات الروسية بالعودة من جديد لتأدية دور القوة المؤثرة فعليا في النظام العالمي الجديد (والتعاون مع الصين القطب الاقتصادي الصاعد)[4].

وقد أعلن فلادمير بوتين في عام 2004، في اجتماع مع قادة القوات المسلحة، أن بلاده تطور جيلا جديدا من الأسلحة النووية لا تملكه قوى نووية أخرى في العالم (في إشارة إلى الولايات المتحدة) وسوف يدخل الخدمة في غضون السنوات المقبلة لحماية روسيا عما وصفه بتحديات أمنية مستقبلية، وعاد في مؤتمر ميونخ شباط 2005 ليؤكد هذا الجدل ولينا صره في القول ايغور أيفانوف وزير الخارجية الروسي، حيث أكد أن هذه الأسلحة ليست موجهة إلى دولة بعينها، بل تهدف لضمان أمن وسيادة روسيا في مواجهة أي تهديدات مستقبلية وهذا ما حدا إلى أن يكون لاحتمالية عودة استراتيجية الردع الكلاسيكية دور مهم في العلاقات الأمريكية الروسية[5]، ما يؤكد على أن استمرار الولايات المتحدة بتوسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه دول الجوار القريب لروسيا الاتحادية أثر وسوف يؤثر سلبا في العلاقات الأمريكية الروسية، بل سيكون مصدرا من مصادر التوتر في هذه العلاقة[6].

لقد أدى ضم شبه جزيرة القرم وزعزعة استقرار شرق أوكرانيا إلى ظهور شعور كبير بانعدام الأمن والضعف بين الدول المجاورة لروسيا .وهذا الشعور بالضعف يبدو حادًّا في دول البلطيق على وجه التحديد (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) نظرًا لقرب هذه الدول من روسيا وعدم التوازن الكبير في القوات

العسكرية بين روسيا ودول البلطيق .أدى السلوك الذي تتبعه روسيا مؤخرًا إلى ازدياد مخاوف دول البلطيق .فمنذ عودة فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم، تزايدت انتهاكات الحدود والمجال الجوي والمياه الإقليمية بشكل كبير .كما أجرت روسيا مجموعة من التدريبات واسعة النطاق في المنطقة، حيث أجرت مناورة خاطفة في المنطقة العسكرية الغربية في آذار (مارس) 2015ضمت ما يصل إلى 38000 جندي، وتمثل هذه التدريبات جزءا من برنامج أساسي لتدريبات عسكرية شاملة تضم قوات من المناطق العسكرية الغربية والمركزية والشرقية، والمناطق العسكرية الجنوبية ولكن بحجم أقل.[7]

المحور الثالث : الفيتو الروسي كوسيلة أساسية للتعديل

لقد شعرت روسيا الاتحادية وبشكل تدريجي ومتصاعد، بأنها متضررة من الوضع الدولي الجديد، الذي تفرضه الهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم وهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وقد برز اتجاه جديد في القيادة الروسية يحاول الانسلاخ عن الهيمنة الأمريكية وتفردها، وقد ظهر ذلك جليا في المواقف الروسية تجاه الحصار والحرب ضد العراق وفي قضايا أخرى في يوغسلافيا وليبيا وكوبا، إذ رفضت روسيا الاتحادية استخدام مجلس الأمن كغطاء لتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق واتخذ مجلس الدوما الروسي قرارا يدعو فيه الرئيس إلى اتخاذ جميع التدابير لمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار بأي عمل عسكري ضد العراق والعمل مع الصين وفرنسا لمنع ذلك، وعلى الرغم من ذلك واصلت الولايات المتحدة تهميش الأمم المتحدة، وقد اتضح ذلك من احتلال العراق.[8]

من هنا جاء لجوء روسيا الاتحادية إلى الأمم المتحدة وسيلة لتجاوز تراجع دورها العالمي، وللاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن بهدف صون مصالحها والدفاع عنها، ومن الجدير بالإشارة أن التلويح بالعضوية الدائمة وما تمخض عنه من قدرة روسيا الاتحادية على إجهاض أي ميل أمريكي إلى الاستفراد بالقرار، يعد مكافئاً لسعي الاتحاد السوفيتي السابق إلى توظيف المكانة نفسها باتجاهها الإيجابي، أي توظيف الفيتو المسند بالهيبة والمكانة الدوليين اللتين كان الاتحاد السوفيتي يتمتع بهما، ولذلك تحاول روسيا إيجاد لعبة توازن مع الولايات المتحدة، لأنها لا تريد مزيدا من تأزيم العلاقات بين البلدين، كما أنها تريد الاستفادة من العلاقات الغربية الغربية لتزيد من مكانتها ويتجلى هذا واضحا من خلال تعامل روسيا مع الأزمة السورية .

يتقاطع الموقف الروسي إلى حد كبير و الموقف السوري تجاه متغيرات البيئة الدولية و هذا ما يفسر بقاء و استمرارية النظام السوري حتى اليوم، بالرغم من الضغوطات الدولية و الإقليمية التي يتعرض لها، فالمصلحة الروسية تتمحور حول استمرارية النظام السوري الحالي،و تقوية العلاقات الثنائية معه في كل المجالات، و إذا كانت روسيا تساند سوريا الآن، فإن سوريا كانت من بين قلة من الدول التي أعلنت عن

تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008 ،و تأييدها السياسات الروسية في الصراع الداخلي في داغستان و الشيشان.

إن الموقف الروسي المستميت في الدفاع عن سوريا يرجع إلى إدراك القيادة الروسية بأن خسارة سوريا بالكامل لمصلحة الولايات المتحدة يعني إغلاق منطقة الشرق الأوسط في وجه الروس عن آخرها، وتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التغلغل عبر تركيا إلى منطقتي القوقاز ووسط آسيا و هو ما يعني زعزعة الاستقرار في روسيا نفسها عبر تشجيع حركات انفصالية تبدأ من الشيشان و تنتهي إلى منغوليا و أعماق سيبيريا[9].

منطقة المتوسط تعد مجالا حيويا بالنسبة لروسيا نظرا للأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي تحتلها المنطقة، وخاصة سوريا حيث تشكل هذه الأخيرة بعدا مركزيا في الرؤية الإستراتيجية الروسية والتي تتضح في النقاط التالية:

1- تشكل سوريا أحد أهم الشركاء التجاريين لروسيا، إذ تشكل التجارة الروسية-السورية 20% وشهدت ارتفاعا ملحوظا عام 2011 بـ1.92 مليار دولار، كما أن الشركات الروسية المتواجدة في سوريا الخاصة بالمجال الطاقوي تعد من أبرز الشركات العاملة في سوريا نذكر منها شركة "غاز بروم" وشركة "سويوز منتغاز".

2- تعد سوريا إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي، إذ شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 7% عام 2011 وبلغت حوالي 550مليون عام 2012 وفي عام 2013 قدرت بـ8 مليارات الدولار، طبقا لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو.

3- المساندة الدبلوماسية التبادلية بين البلدين، فروسيا ساندت النظام السياسي لسوريا، في حين هذه الأخيرة ساندت روسيا في إعلانها لتأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008.

4- تشكل القاعدة البحرية في سوريا "طرطوس" القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط وهي موجودة عملا باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام 1971 واستمرارها كلف روسيا بإعفاء روسيا من الديون التي بلغت 9.8 مليار دولار عام 2006، إلى جانب حصول روسيا على بعض التسهيلات في اللاذقية، والجدير بالذكر أنه من مصلحة روسيا الحفاظ على وجودها العسكري في طرطوس والقاعدة العسكرية الجوية في مطار حميميم، الذي يبعد نحو 22 كيلومترا إلى جنوب اللاذقية، باعتبارهما القاعدتين الوحيدتين والأساسيتين لضمان الوجود الروسي في المتوسط.

وضعت روسيا هدفين أساسيين بشكل أولي لتدخلها العسكري المباشر في سوريا لضمان مصالحها عبر دعم القوات السورية التابعة للنظام نذكر منهما[10]:

- الهدف الأول: تمثل في منع الوجود الأمريكي والأوربي في القيام بأي تحالف من شأنها أن تحدد مناطق محررة وفرض حظر جوي عليها، ومن ثم منع المعارضة السورية المسلحة من التكتل في تلك المناطق وشن هجمات برية تحت غطاء جوي لقوات التحالف، وهذا ما يتم التحضير له سواء بطريقة مباشرة عبر تركيا والسعودية أو بشكل غير مباشر من جانب فرنسا.
- الهدف الثاني: رغبة الكرملين في دعم النظام الشرعي في مكافحة الإرهاب وهو الأمر الذي يسمح لروسيا في الحفاظ على مصالحها عكس ما حدث في ليبيا.

لذا يمكن القول أن سوريا أصبحت ساحة لإبراز قدرات القوى العظمى والتنافس على الأهداف الإستراتيجية وضمان التواجد العسكري خاصة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

أدى تزايد مظاهر العنف المسلح و الإقتال الدموي بين النظام السوري و المعارضة المسلحة إلى تصاعد الضغوط الأمريكية على نظام الأسد في محاولة منها إلى تغيير مسار الأحداث على الأرض،حيث قامت الو.م.أ و حلفاؤها الغربيين برفع الملف السوري إلى مجلس الأمن في محاولة منها لاستصدار قرار مماثل لقرار التدخل في ليبيا،هذه المحاولة الأمريكية لتدويل الأزمة السورية انتقل معها التنافس الأمريكي-الروسي إلى الصعيد الأممي،حيث صار التنافس في مجلس الأمن تعبيرا عن مظهر من مظاهر تسجيل النقاط على الخصوم،و إفشال مشاريعهم[11].

ان المساعي الأمريكية لإصدار قرار أممي يدين نظام بشار الأسد، واجهها رفض روسي باستخدام حق النقض اثنى عشر مرات منذ سنة 2011، وهو ما يبرز جدية الصراع الدولي حول سوريا، حيث تكون شكل من أشكال الانقسام بين الدول الكبرى التي تختلف في تقسيمها لما يجري في سوريا.

وقفت روسيا و الصين ضد صدور قرارات تسمح بالتدخل العسكري الخارجي بحجة حماية المدنيين السوريين، أو حتى فرض عقوبات على النظام السوري، وقفت الو.م.أ و الدول الغربية ضد الرئيس بشار الأسد و سعت إلى دفعه لترك الحكم، عبر فرض عقوبات أممية أو التدخل العسكري.

في أكتوبر 2011 تقدمت الو.م.أ و الإتحاد الأوربي باقتراح من أجل صدور قرار في الأمم المتحدة شبيه بالقرار الذي صدر بشأن ليبيا و ينص على إدانة النظام السوري لما يتسبب به من حمام دم، و على فرض عقوبات عليه، إلا أن روسيا و الصين عارضتا مشروع القرار مستخدمتان حق النقض، و قد ربط ممثل روسيا في الأمم المتحدة"تشوركين"الفيتو الروسي ضد مشروع القرار بكونه يتعلق بحق سيادة الدولة و أن على المجلس احترام"مبدأ السيادة و عدم التدخل."

جاء مشروع قرار عربي-غربي في فيفري 2012 لمجلس الأمن الدولي يدعم مبادرة جامعة الدول العربية لمرحلة انتقالية في سوريا، و يعبر من خلاله مجلس الأمن عن مخاوفه و هواجسه العميقة من مقتل المدنيين، طالبا من الجميع وقف العنف من دون التهديد باستعمال أي إجراءات للتدخل، إلا أن روسيا استعملت حق النقض بحجة عدم وجود توازن في الدعوة لمختلف الأطراف بوقف العنف و أن القرار لا يحمل المعارضين للنظام مسؤولية واضحة عن العنف، أما الو.م.أ فقد أعلنت على لسان

سفيرتها سوزان رايس أن بلادها مستاءة بشدة من إخفاق المجلس تماما في محاولة التعامل مع تحد أخلاقي ملح و تهديد متنام للسلام الإقليمي، و أضافت:"إن من يقفون ضد القرار و يدعمون النظام القمعي للرئيس السوري بشار الأسد لا يستطيعون تلبية مطالب الشعوب التي تطالب بالديمقراطية.

أتت المحاولة الثالثة لاستصدار قرار من مجلس الأمن في جوان 2012 يهدد سوريا بلجوء مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير تحت الفصل السابع إذا لم تنفذ القرارات الدولية السابقة، و قد واجهته روسيا باستعمال حق النقض و ذلك على خلفية أنه يفتح الطريق أمام فرض عقوبات و تدخل عسكري ضد النظام و أنه سيخرب كل ما أتفق عليه من مبادئ في اجتماع جنيف الخاص بسوريا[12].

في ماي 2014 تقدمت الدول الغربية للمرة الرابعة بمشروع قرار لمجلس الأمن لإحالة الجرائم في سوريا على المحكمة الجنائية الدولية،إلا أنه تم إسقاطه بعد استخدام روسيا والصين حق النقض للمرة الرابعة منذ العام2011، و تبعا لذلك اعتبرت الو.م.أ و الدول الغربية أن روسيا تغطي الجرائم في سوريا ، واعتبرت السفيرة الأمريكية" سامنتا باور "أن الفيتو الروسي-الصيني "لا يغطي جرائم و انتهاكات الرئيس بشار الأسد فقط بل أيضا

المجموعات الإرهابية "و أكدت على" ضرورة محاسبة أعضاء المجلس الذين منعوا إجراء المحاسبة في سوريا"، غير أن روسيا اعتبرت على لسان ممثلها في الأمم المتحدة: أن مشروع القرار هو محاولة لتأجيج العواطف السياسية و التحضير للتدخل العسكري ضد سوريا".

تسعى روسيا من خلال استخدامها للفيتو ستة مرات في مجلس الأمن لإفشال إصدار قرار دولي ضد نظام الأسد، للتأكيد على أنها لاعب مهم لابد من أخذ مصالحها في الحسبان إذا أريد للأزمة السورية أن تحل، وبهذا وضعت روسيا كل من الو.م.أ والدول الغربية في موقف صعب، فإما أن تلتزم الو.م.أ بحل مشترك للأزمة يراعي المصالح الروسية، وهو ما سيمثل انتصارا سياسيا روسيا كبيرا، أو ستضطر الو.م.أ للعمل خارج إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولة، مما يرفع من تكلفة التدخل إلى أقصى درجة، ويجرده من الشرعية.

عجز الو.م.أ على اتخاذ قرارات دولية حاسمة على مستوى مجلس الأمن بهدف الإطاحة بالنظام السوري، دفعها إلى فرض عقوبات على النظام السوري بشكل منفرد، وقامت بتحفيز شركاء لها داخل منظمة الحلف الأطلسي وجامعة الدول العربية بفرض عقوبات مماثلة.

لم تكتفي الو.م.أ بفرض العقوبات من طرفها على سوريا، بل حثت حكومات الإتحاد الأوربي على ذلك، وقد توصلت إلى اتفاق ثنائي مع حكومات الإتحاد الأوربي لفرض عقوبات تنص على حظر مستوردات من النفط السوري والاستثمارات الجديدة في صناعة النفط السورية وهو يعتبر من أشد العقوبات التي طبقت على سوريا.

من خلال هذه العقوبات يمكن أن نقول بأن عدم قدرة المجتمع الدولي على توحيد موقفه في استصدار قرارات أممية حسب الرغبة الأمريكية، دفع الو.م.أ والعديد من حلفائها الغربيين وبعض الدول

العربية إلى فرض عقوبات تهدف إلى التضييق على النظام السوري وإضعافه داخليا، حتى تتمكن المعارضة المدعومة من قبل الو.م.أ بشكل مباشر أو غير مباشر من إسقاط النظام السوري دون الحاجة إلى تدخل عسكري خارجي، إلا أن هذه المساعي الأمريكية قابلتها خطوات روسية داعمة للنظام السوري، فقد عززت روسيا علاقاتها التجارية مع سوريا لتصل إلى حوالي 2 مليار دولار، بالإضافة إلى عقد العديد من الصفقات والعقود خاصة في مجال النفط والغاز، بحيث تسعى روسيا وحليفتها الصين إلى دعم النظام السوري في مواجهة العقوبات الأمريكية و الأوربية المفروضة عليه[13].

خـــــاتمة :

تحاول روسيا جاهدة فرض سياستها التعديلية من خلال مواقفها داخل مجلس الأمن كدلالة على رفضها للهيمنة الأمريكية على قرارات مجلس الأمن ، فروسيا ترى نفسها صاحبة مكانة ولها من المقومات مايؤهلها للعب دور رئيسي في الساسة الدولية ، كما باستطاعتها الدفاع عن حلفائها و المحافظة على مكتسباتها وما بقي من ارث الاتحاد السوقياتي مثل قاعدة طرطوس التي تعد كمجال حيوي بالنسبة لروسا، أيضا شبه جزيرة القرم والتي تراها روسيا كعمق استراتجي لأمنها .

إن مواقف روسيا الدولية هي دعوة صريحة لعدم رضاها عن الوضع الراهن ، وهي رسالة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب على أنها ستدافع عن مقدراتها بلعبها دور أساسي على مستوى العلاقات الدولية ، وبتوظيف ماورثته عن الحقبة السوفياتية وهو المقعد الدائم في مجلس الأمن لتحقيق التفوق وللحفاظ على مصالحها الحيوية .

الإحالات والهوامش:

[1] طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2012، بيروت، لبنان، ص7.
[2] حياة النفوس يوسفي، الاستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط من منظور تعديلي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة أم البواقي، 2016-2017، ص29،30.
[3] أحمد سيف الدين، مجلس الأمن ودوره في حفظ السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان2012، ص7،8.
[4] طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2012، بيروت، لبنان، ص39
[5] المرجع نفسه ، ص47.
[6] المرجع نفسه، ص71.
[7] إف ستيفن لارابي وآخرون، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكراني: أوجه الضعف الأوربية جراء الضغوط الروسية، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ص9.
[8] طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سبق ذكره، ص74.
[9] عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014، مذكرة مكملة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2014/2015، ص133.
[10] حياة النفوس يوسفي، الاستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط من منظور تعديلي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة أم البواقي، 2016-2017، ص59،60.
[11] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص145.

[12] المرجع نفسه، ص146.
[13] المرجع نفسه، ص148،149.

"إشكالية العنف العرقي في ماليزيا وآفاق الحل السياسي"

"The problem of ethnic violence in Malaysia and the prospects for a political solution"

المحجوب لال.

مرشح لنيل الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية شعيب الدكالي، الجديدة، المغرب.

الملخص:

يشكل العنف العرقي واحدة من الظواهر المهمة والضروري اخذها بعين الاعتبار عند دراسة الحالة الماليزية، فبرغم نجاح هذه الدولة في عدة مجالات والتجارب الاقتصادية والسياسة الرائدة، الا ان هذا لا ينفي حقيقة وجود تحديات تقف أمام التحولات السياسية، ويمكن ان تشكل مستقبلا أحد أهم المشاكل التي تعرقل عملية التنمية الشاملة في ماليزيا، لذا تحاول هذه الورقة الوقوف على طبيعة هذه الظاهرة وتداعياتها على العملية السياسة.

الكلمات المفتاحية: العنف العرقي، الإصلاح، الوئام الاجتماعي، الاستقرار السياسي، المواطنة.

Abstract:

Ethnic violence is one of the important phenomena that must be taken into account in the study of the Malaysian case. Despite the success of this country in several areas and economic experiences and leading policy, this does not negate the fact that there are challenges to the political transitions, and may be one of the most important problems that hinder The overall development process in Malaysia, so this paper attempts to identify the nature of this phenomenon and its implications for the political process.

key words: ethnic violence, reform, social harmony, political stability, citizenship.

مقدمة:

ركزت الدراسات والأبحاث التي تناولت الحالة الماليزية على الجوانب المتعلقة بالبعد التنموي والاقتصادي، ويعود هذا التركيز إلى النجاح الاقتصادي الكبير الذي حققته ماليزيا في العقود الأخيرة، وخصوصا ما بعد ثمانينيات القرن الماضي، في حين، لم تهتم الأبحاث كثيرا بتحليل ودراسة الحالة السياسية إلا في أبعاد محدودة، تتعلق أساسا بالنخبة السياسية الماليزية وأثرها على الإصلاح الاقتصادي والسياسي، أو ما تعلق بالقيادة وإصلاح نظام الحكم السياسي.

غير أنّ تحليل الحالة الماليزية بصورة أكثر عمقا ودقة، يبين وجود فجوة كبيرة بين مستوى وطبيعة التقدم الاقتصادي والتنموي وبين مستوى التقدم الديمقراطي والحقوقي في البلاد، مما جعل ماليزيا توضع في خانة الدولة شبه ديمقراطية أو شبه استبدادية، ويعود سبب هذا التصنيف إلى احترام ماليزيا لدورية إجراء الانتخابات البرلمانية، وانبثاق الأغلبية عن الأحزاب المتصدرة للمشهد السياسي، ووجود برلمان منتخب، في مقابل تضييق ممنهج وكبير على الحريات العامة وحقوق الإنسان ونشاط المجتمع المدني، وتحكم السلطة في الإعلام والصحافة.

إشكالية الدراسة:

من بين أهم القضايا التي لا ينتبه إليها الباحث للعلوم السياسية والاجتماعية في الحالة الماليزية، ما تعلق بالعنف العرقي، ولذا، سنركز في هذه الدراسة على هذا الجانب، لنبين مستوى تأثير وأثر هذه المسألة في الحياة السياسية والاجتماعية الماليزية، ولذلك سنطرح سؤالين أساسيين:

السؤال الأول، ما أبرز المعطيات الدالة على وجود إشكالية عنف عرقي في المجتمع الماليزي؟.

السؤال الثاني، ما الآفاق الممكنة والمتاحة لتجاوز العنف العرقي وتعزيز الوئام الاجتماعي بالمجتمع؟.

وللإجابة عن هذين السؤال، ننطلق من فرضيتين اثنتين:

الفرضية الأولى، أن الدستور الماليزي المتوافق عليه ما بعد الاستقلال عام 1957 يحمل في طياته سياسة تمييزية بين المواطنين الماليزيين، مما يجعل معالجة هذا الإشكال تنطلق من المدخل الدستوري إلى جانب مداخل أخرى.

الفرضية الثانية، أن الحكومات المتعاقبة حاولت أن تعزز من مكانة المكون العرقي الأكبر، أي الملايو، لما يعانونه من ضعف اقتصادي، لكن، سياسة التمييز التي تمت لصالحهم حملت في ثناياها بواعث تعزيز التفرقة السياسية بين المواطنين، مما يجعل من التوقف عن هذه السياسية من المداخل الأساسية أيضا لمعالجة إشكالية العنف العرقي في البلاد.

وفيما يتعلق بمنهج الدراسة، فقد تم اعتماد منهج مركب، وصفي تحليلي استقرائي، بما يمكن من الإلمام بالموضوع قيد الدراسة إلماما علميا وموضوعيا، وبما يمكن من رصد تطور إشكالية العنف العرقي في المجتمع الماليزي، وأثر السياسات العامة الحكومية على هذا العنف، ثم الآفاق المستقبلية الممكنة لمعالجة ظاهرة العنف العرقي وتعزيز تماسك المجتمع الماليزي، وضمان المزيد من العدالة بين جميع المكونات العرقية والاثنية في البلاد.

خطة الدراسة:

- **مقدمة.**
- **المحور الأول: مدخل معرفي حول طبيعة المجتمع الماليزي,**
- **المحور الثاني: الأزمة العرقية الكبرى لعام 1969.**
- **المحور الثالث: أحداث عنف عرقي ما بعد 1969.**
- **المحور الرابع: آفاق تجاوز العنف العرقي بماليزيا.**
- **الخاتمة.**

المحور الأول: مدخل معرفي حول طبيعة المجتمع الماليزي.

تعايشت تركيبة المجتمع الماليزي ذات الأعراق والأجناس والأديان المختلفة، بصورة جماعية منذ أزمان طويلة، ولذلك راهن الاستعمار على خلخلة التركيبة العرقية للمجتمع بصورة جذرية عبر استقدام الصينيين والهنود للعمل في المصانع ومزارع المطاط، ومن بين ساكنة بلغت في مجموعها 28.3 مليون نسمة، تشكلت المجموعات العرقية الثلاث الكبرى في البلاد، وهي:

أولا، السكان الأصليون أو البومبيترا Bumiputera والذين بلغوا 67.4 بالمائة.

ثانيا، الصينيون، ويشكلون 24.6 بالمائة من السكان.

ثالثا، الهنود، وبلغ مجموعهم ما نسبته 7.2 المائة، ثم مجموعات أخرى صغيرة، تشكل 0.7 بالمائة من الساكنة الماليزية.

أما بخصوص الدين، فإن الإسلام هو دين الأغلبية في ماليزيا، بينما تدين الأقلية بالهندوسية، والبوذية، والكنفوشوسية، والمسيحية، والسيخية، وتتوزع الديانات بماليزيا على النحو التالي:

- يتبع الدين الإسلامي 61.3 بالمائة من المواطنين.
- البوذية 19.8 بالمائة.
- المسيحية 9.2 بالمائة.
- الهندوسية 6.3 بالمائة.
- الكونفوشوسية والطاوية وأخرى 1.3 بالمائة[1].

ويرى مهاتير محمد[2] أن الاحتلال راهن بقوة على خلق أزمة عرقية وحربا طاحنة بين الأعراق في البلاد بعد خروج الإدارة البريطانية، إذ كانوا يتوقعون حربا عرقية واضطرابات في كل الأنشطة والأعمال التجارية والصناعية[3]، لكن ذلك لم يتحقق بالصورة المتوقعة، بل تم تجاوز بعض مسببات هذا الاضطراب بالتوافق السياسي الذي حصل ما بعد الاستقلال بين المكونات العرقية الثلاث، عبر مشاركتها الجماعية في الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية 2018، عبر ما سمي بالجبهة الوطنية، وعبر التراضي على الوثيقة الدستورية التي حكمت البلاد ما بعد 1957.

ومع ذلك، فإن النص الدستوري كان في عمقه سببا من أسباب إذكاء روح الانتماء العرقي لدى المجموعات الاثنية المختلفة، إذ "أملى تاريخ ما بعد الاستعمار على الملايو والصينيين والهنود، تنظيم ذواتهم سياسيا في شكل أحزاب سياسية عرقية، وقد تم غرس الانقسامات في حياة هذه الأعراق من خلال السياسات الحكومية التي تحدد المواطنين أعضاء في المجتمعات العرقية قبل كل شيء آخر، وبالتالي، أصبح العرق ذا مكانة رئيسية في المخيال الاجتماعي الماليزي، لأنه متشابك مع جميع جوانب حياة الأفراد"[4]، ولذلك يُعرِّف المواطن الماليزي نفسه بالانتماء الديني والعرقي قبل الانتماء الوطني، وعليه، أصبحت قيمة المواطنة قيمة تابعة وليست هي القيمة السياسية الأساسية المهيمنة على غيرها من أشكال الانتماء إلى البنيات الاجتماعية المختلفة.

والعلامة المميزة الفاصلة بين المصطلحين، الوطنية والعرقية، أنّ الوطنية ترتبط بالعلاقة مع الدولة، بينما ترتبط العرقية بالعلاقة بين الأفراد مع مجموعة بشرية ذات خصائص شكلية ومظهرية مختلفة عن غيرها من المجموعات داخل الدولة، ولهذا أخذت الوطنية دلالتها الأوسع والأشمل، في حين أنّ العرقية هي مقيدة لأنها معطى إلهي وليست بالمكسب البشري، واستخدام المعطى الفطري للتمييز يفتقر إلى العقلانية وبعيد عن الحكمة والمنطق السليم، وكلما اتسعت دائرة الانتماء للعرق والدين والمجال الجغرافي على حساب الروابط الوطنية الجامعة، إلا دلّ هذا على إشكالية في الوعي السياسي لدى النخبة الحاكمة وعموم المواطنين، ودلّ من جهة أخرى على ضعف مستوى العدل

والمساواة بين الجميع أمام القانون، والاستفادة من الفرص والإمكانات الاقتصادية بمعايير موضوعية ونزيهة ومقبولة أخلاقيا.

هذا الشكل السياسي الماليزي يحمل في طياته عوامل أزمته، إذ أنّ الصراع الإثني والعرقي يحدث عندما تتحول المجموعات الإثنية الرئيسية إلى مجموعات سياسية، تبتغي تحقيق مصالحها وتأمين أقصى قدر من السلطة داخل النظام السياسي.

لقد أرسى دستور ماليزيا ما بعد الاستقلال دولة وطنية قائمة على التعدد العرقي والديني، وانبنى أساسا على أربعة مبادئ أساسية، وهي:

- لـ
لملايو وضعية سياسية خاصة.
- ا
لملايوية هي اللغة الوطنية الرسمية.
- ا
لإسلام هو الدين الرسمي للدولة.
- لـ
لملوك مكانة اعتبارية خاصة.

وترك الدستور الماليزي المجتمع المحلي في حالة من التوتر المستقر، انكشفت صورته الحقيقية خلال أحداث 13 ماي[5]، فما معالم هذه الأحداث؟، وما آثارها على الدولة والمجتمع؟، وهل تم استثمارها لإحداث إصلاح سياسي فيما يتعلق بإشكالية التمييز العرقي بين المواطنين؟، وما مدى وجود إرادة سياسية لدى عموم الفاعلين السياسيين لأجل معالجة هذا الإشكال؟.

المحور الثاني: الأزمة العرقية الكبرى لعام 1969.

أ- أسباب أحداث 1969:

سجلت الانتخابات العامة التي أجريت في 11 ماي 1969، انخفاضا كبيرا في مقاعد تحالف الأغلبية في البرلمان، وولدت التوترات الاثنية التي ظهرت قبل الانتخابات حالة من الاستياء المتبادل بين الملايو والصينيين، وبعد الانتخابات، ساهم التلاعب المستمر بمثل هذه المشاعر من قِبل السياسيين في مختلف الأحزاب، في العنف العرقي بكوالالمبور في 13 ماي 1969[6]، وكان التوتر أساسا بين أعضاء من حزب العمل الديمقراطي Democratic Action Party (DAP)، وأعضاء من المنظمة الوطنية المتحدة للملايو United Malays National Organisation (UMNO)، ثم تطور الصراع إلى أن أصبح دمويا بين الملايو والصينيين بصورة غير مسبوقة في تاريخ البلاد ما بعد الاستقلال الوطني واعتماد الدستور الجديد.

وقبيل الأحداث الدموية، نظمت أحزاب المعارضة، وخصوصا الصينية منها، مسيرات في 12 ماي 1969، يومين بعد الانتخابات العامة، بوسط كوالالمبور. تحولت هذه المواكب إلى عنف بسبب وجود شعارات رجعية يتم تبادلها بين المحتجين والمارة، ونتيجة لذلك، أدت الاشتباكات بين الجانبين إلى مقتل 196 شخصا، وفق الإحصائيات الرسمية[7]، وحمّلت الحكومة والأحزاب الإسلامية الصينيين الشيوعيين مسؤولية الأحداث، ومن ذلك قول محمد نوري بن إندوت: إن أحداث 1969 نتجت عن محاولة العنصر الصيني قلب الوضع السياسي لصالحهم، حيث تمكنوا من تحقيق انتصارات كاسحة، هددت ميزان القوى التقليدية الذي كان فيما مضى مضمونا لصالح المسلمين في ماليزيا[8].

بعد أحداث الشغب لعام 1969، ظهر رئيس الوزراء تانغو عبد الرحمن بالتلفزيون، وأعلن حظر التجوال في سلينغانو وكوالالمبور، وألقى بمسؤولية أحداث الشغب على أحزاب المعارضة غير الملايوية، وفي ظهور تلفزي آخر، تم إلقاء اللوم على الشيوعية، ووسع في وقت لاحق حالة الطوارئ لتشمل البلاد كلها[9]، فقد كانت الأحداث مفاجئة وحجم القتلى مفزعا وغير مسبوق، خصوصا وأنّ المجتمع الماليزي اتسم تاريخيا بالتمسك بقيم التعايش وحافظ على السلم الاجتماعي، غير أنّ الدافع الرئيس لزيادة حدة الصراع بالبلاد، يتمثل في التخوف الذي أبداه الملايو من هيمنة الصينيين على السياسة هيمنتهم على الاقتصاد، وبالتالي فقدانهم القدرة على تدبير السلطة وسياسة الدولة بالصورة التي كانت عليها البلاد إبان المرحلة الاستعمارية، وهو تخوف أذكاه ضعف الحكمة السياسية وبعد النظر عن الزعماء السياسيين الصينيين.

ب- نتائج أحداث 1969:

مثلت أحداث الشغب العرقية بين الملايو والصينيين في كوالالمبور نقطة تحول كبيرة في السياسة الماليزية، وفتحت أعينهم على إشكال سياسي بحاجة إلى إصلاح جذري، ولذلك قال رئيس الوزراء مهاتير محمد، إنّ "تلك الأحداث كانت أكبر من مجرد قضية سياسية، إذ أنها كشفت صعوبة إدارة دولة متعددة الأعراق، وأدت إلى تعرية الشروخ العميقة التي ظهرت بين الصينيين والجماعات العرقية الأخرى الأكثر فقرا خاصة الملايو، لقد كانت بحق تجربة كشفت للماليزيين كثيرا مما كان خافيا، حيث أدركنا خطورة التوترات العرقية والتفاوت الاجتماعي على وحدة البلاد وتماسكها"[10].

ولأن تلك الأحداث كانت صادمة لعدد من الزعماء السياسيين الماليزيين، فقد جعلت الأحزاب السياسية تؤيد إدخال تعديل على الدستور، بما يسمح بمجابهة النزعات العرقية التي يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات عامة وأعمال شغب، رغم أنّ الدستور يضمن حقوق السكان الأصليين في المجال السياسي والديني، ويضمن أيضا حقوق الساكنة غير الأصلية في تعلم لغاتها الخاصة، وممارسة عاداتها وطقوسها بحرية، والقيام بشعائرها الدينية.

ويرى الصينيون أنّ التعبئة السياسية على أسس عرقية ما بعد أحداث الشغب لعام 1969، أدت إلى عرقلة تعزيز المقاربة العقلانية في الفعل السياسي، وأنّ الأمور زادت سوءا بعد اعتماد السياسية الاقتصادية الجديدة، المتمثلة في خطة ماليزيا الثانية 1975/1971، الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، والقضاء على الفقر، لكن الحكومة في نظر الصينيين اعتمدت نهجا عرقيا في تحديد مستوى انتشار الفقر بين الماليزيين، إذ انطلقت من افتراض أن الملايو والساكنة الأصلية لا يملكون أي شيء من ثروات البلاد، وأن غير الملايو يمتلكون كل المال[11]، والحقيقة أنّ الافتراض الذي انطلقت منه الحكومة فيما يتعلق بمستوى توزيع الثروة والمال بالمجتمع الماليزي هو افتراض واقعي بمؤشرات مضبوطة، غير أنّ المعالجة التي تبنتها والقائمة على الأساس العرقي لم تكن حكيمة ولا صائبة.

وفي أول انتخابات عامة بالبلاد عقب الأحداث العرقية، والتي أجريت عام 1974، وخوفا من تكرار تلك الأحداث، قامت الحكومة بحظر المظاهرات السياسية أثناء الحملات الانتخابية، وأقرت العديد من القوانين التي تسيطر على حرية الصحافة بحجة حماية التنمية الوطنية وضمان أمن البلاد. ونتيجة للتغيرات التشريعية التي تم تنفيذها بعد أحداث الشغب لسنة 1969، تم حظر جميع المسيرات العامة خلال الحملات الانتخابية، وتم الإبقاء على حملات داخلية جماعية، ونتيجة للقيود المفروضة على الحملات الكبرى المباشرة، تم استخدام التليفزيون والإذاعة على نطاق أوسع من الانتخابات السابقة لنشر المعلومات السياسية[12]، وهو الأمر الذي أفاد الحكومة في نشر أفكارها وتصورها للإصلاح الاقتصادي والسياسي على نطاق واسع.

ومن الناحية السياسية، استثمرت الأحداث العرقية من لدن الأغلبية الحاكمة من أجل التخويف من تكرارها، وضمان الدعم الانتخابي للجبهة الوطنية من لدن مختلف الأعراق، ويرى بعض الباحثين، أنّ "الحكومة تلجأ في كل انتخابات إلى تكتيكات الخوف من خلال التلاعب بالذاكرة العامة لمأساة 1969. ومن شواهد هذه المسألة، أنه خلال الانتخابات العامة لسنة 1999، ربطت وسائل الإعلام الماليزية الاضطرابات السياسية في إندونيسيا، والمتجسدة وقتها في مقتل صينيين هناك، للإشارة إلى أنّ أي دعم للمعارضة في ماليزيا قد يكون له تأثير مماثل، وكان الهدف هو تخويف الكتلة الصينية الناخبة على وجه الخصوص، لأجل دعم التحالف الحاكم"[13]، ولذلك يحرص التحالف الحاكم على تقديم نفسه بصورة المحافظ على مصالح كل الأعراق، وأنه الحامي للبلاد من السقوط في متاهات العنف العرقي.

المحور الثالث: أحداث عنف عرقي ما بعد 1969.

صحيح أنّ الأحداث التي وقعت في 1969، والتي خلفت مئات القتلى والجرحى كانت الأكبر والأخطر في تاريخ ماليزيا ما بعد الاستقلال، ودفعت بمختلف الأعراق إلى النأي بنفسها عن أي محاولة استفزازية لمشاعر بعضهم البعض، خوفا من تكرار تلك المأساة، إلا أنّ البلاد شهدت في فترات مختلفة

بعض الممارسات العنصرية، التي تؤثر على تماسك ووحدة الجماعة الوطنية، وتذكي مشاعر الانتماء العرقي والديني بين الجماعات المختلفة.

وفضلا عن المظاهرات والاحتجاجات الطلابية المستمرة التي عرفتها الجامعات الماليزية حول الأوضاع الاقتصادية للمسلمين، والتي كانت تنظم بالتوازي مع النشاط الطلابي الشيوعي الذي كان بالجامعات الماليزية وقتئذ، فقد شهدت ماليزيا بعد ذلك بعض الأحداث الأكثر استفزازا، منها على الخصوص:

- أ

ولا، أحداث سلانغور سنة 1979:

في 26 مايو 1979، دنست مجموعة صغيرة من المتطرفين المسلمين الملايويين أحد معابد الهندوس، مما دفع القيمين على أحد المعابد في سلانغور إلى توظيف حراس مسلحين، وعندما قدِم بعض مثيري الشغب الملايويين، هوجموا وقُتل منهم أربعة. أثارت تلك الواقعة ردود فعل قوية من جانب الملايو، وبقيت المشاعر المعادية للهنود متأججة حتى بعد إلقاء الحكومة القبض على المسؤولين عن الهجوم ومحاكمتهم[14].

- ثاذ

يا، أحداث ولاية جوهور سنة 1980:

في عام 1980 هاجمت جماعة منحرفة من الملايويين المسلمين مركزا للشرطة في باتو باهات في ولاية جوهور، ردُّ أفراد المركز أدى إلى مقتل ثمانية من المسلمين، لكن الحادثة آذنت هي الأخرى بمشكلة بدأت بالاختمار وهي التعاليم المنحرفة المتفشية بين بعض المسلمين في ماليزيا[15]، وقد كانت العناصر المهاجمة تنتمي إلى جماعة دينية يدعي زعيمها "محمد ناصر إسماعيل" أنه المهدي المنتظر، وحملت بعض الأفكار المتشددة عن الإسلام، وأباحت اللجوء إلى العنف لتنزيل تلك الأفكار، وقد شنت السلطات سلسلة عمليات أمنية أفضت إلى اعتقال أتباع الجماعة فيما قامت الحكومة بحظرها.

- ث

الثا، أعمال الشغب في كامبونج ميدان عام 2001:

وقعت أعمال شغب في كامبونج ميدان عام 2001، نتيجة عنف طائفي بين هنود وملايو، بسبب خلاف اجتماعي بين أسرتين (وتمثل النزاع في إقامة أسرة ملايوية لحفل زفاف أثناء إقامة هنود لمراسيم جنازة أحدهم)، تحول الخلاف إلى عنف عرقي واحتجاج على الفقر والتمييز بين المواطنين، هذا الحادث الذي وقع في منطقة عشوائية خلف ستة قتلى و24 مصابا تم نقلهم إلى المستشفى، وقالت الشرطة إنه تم اعتقال 183 شخصًا من بينهم 100 ماليزي و14 إندونيسيا بينهم امرأتان و69 هنديا.

•

ر

ابعا، احتجاج الهنود على عنصرية الدولة:

أسس الهنود "منظمة قوة العمل الهندوسية من أجل الحقوق"، إذ بدأت العمل كائتلاف مكون من 30 منظمة وجمعية هندوسية غير حكومية، ملتزمة بالحفاظ على حقوق وتراث المجتمع الهندوسي في ماليزيا متعددة الأعراق. وأخذ تأثيرها على المشهد السياسي لماليزيا يكبر بسرعة، خصوصا بعد تنظيم مسيرة عام 2007، والتي شارك فيها آلاف الهنود، وأدت إلى اعتقال العديد من الأعضاء البارزين في المنظمة، اتهم بعضهم بالتحريض على الفتنة. ودعت المنظمة إلى الحفاظ على الحقوق والفرص المتساوية للأقلية الهندية، ومجابهة السياسات الحكومية العنصرية، وطالبوا بتعويض من بريطانيا على الأضرار التي لحقت بهم بعد خروجها من ماليزيا دون أن توفر لهم الحماية الكافية، كما طالبوا بإلغاء الامتياز السياسي للملايو في الحكم، واعتبار ماليزيا دولة علمانية وليس إسلامية.

–

• خامسا، أعمال 2009 العنصرية بسيلانجور:

تمثل هذا الحادث الذي وقع عام 2009 في نقل بعض المواطنين المسلمين رأس بقرة مقطوعة إلى حكومة ولاية سيلانجور، احتجاجا على خطط لبناء معبد هندوسي في حي يهيمن عليه المسلمون في شاه علم، ومن بعد هذا الحادث ترك مجهولون رؤوس خنازير خارج مساجد المنطقة بين عامي 2010 و2011، أدت إلى أعمال شغب بالولاية[16]، وخلال حادث رأس البقرة، هدد بعض المتظاهرين بإراقة الدماء إن تم تنفيذ مخطط بناء معبد الهندوس.

إن تحليل العلوم السياسية للنزاع الاجتماعي والاثني بماليزيا يسير في اتجاه التركيز على الأبعاد العرقية وسيطرة هذه الأبعاد على النموذج السياسي الماليزي، وذلك من منظور أن التوتر الاجتماعي السياسي الذي يقع بالبلاد يكون محكوما بالمنافسة السياسية بين المجموعات العرقية، لكن، في حقيقة هذا التحليل، نجد أنه يغفل أن الإثنية هي متغير ظرفي، بمعنى أنه لا يعتبر أداة ثابتة في تحليل الصراع، وقد رأينا كيف انتقلت ماليزيا من مجتمع تسكنه غالبية مسلمة بنسبة 90 بالمائة إلى مجتمع مسلم بنسبة 50 بالمائة، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ما فوق 60 بالمائة في السنوات الأخيرة، فضلا على أن الدول التي نجحت في الوصول إلى درجات عالية من الديمقراطية والتقدم تتضاءل فيها استعارة البعد العرقي في التحليل السياسي، مما يعني أن التنوع العرقي والإثني لا يحمل في ذاته عامل تأثير على الوضع السياسي، بقدر ما يتأثر بالبنية الثقافية والقانونية والسياسية القائمة، والتي تسهم في تجاوز آثاره أو الدفع بهذا التنوع إلى التأثير السلبي على الدولة.

والأهم في التحليل سابق الذكر، إغفاله الأفكار التي تحملها الأعراق الأخرى عن الإسلام، إذ يطالب الصينيون والهنود بتغيير دستوري يقضي بجعل ماليزيا دولة علمانية، وذلك اعتقادا منهم أن سبب ما يعيشونه من ظلم اجتماعي وسياسي على مستوى الحقوق السياسية والتميز في بعض حقوق المواطنة، راجع إلى الإسلام الذي يعطي الأولوية للمسلمين، وهذا التصور المسبق عن الإسلام، يبرز الآفاق الرحبة المتاحة أمام الملايو، وعلى رأسهم الحركات الإسلامية، في قيادة تحول سياسي بالبلاد، يصلح الأوضاع السياسية ويحقق العدالة الاجتماعية المطلوبة، ويضمن المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون وفي تولي المناصب السياسية، وهو تحول يقتضي مراجعة الأفكار السياسية التي يحملها الجميع عن مفهوم الدولة والأمة، وعن قيم العدالة والمواطنة وسيادة القانون، وعن معنى حقوق الإنسان ومعاني الكرامة الإنسانية.

المحور الرابع: الأحداث العرقية.. أثر وآفاق.

في الوقت الذي تدخلت الدولة باستعجال لمواجهة الأحداث العرقية لعام 1969، عبر مسارين أساسيين، مسار **كمي** تنموي لصالح السكان الأصليين، ومسار **كيفي** ثقافي لصالح الديانة الرسمية بالبلاد، يرى الصينيون أنّ الحل ليس بإدماج الإسلام في السياسية ولكن حلّ إشكال العنف العرقي يتجسد أساسا في العلمانية، فهي الكفيلة بحل هذا الملف من أصوله، ولذلك يقول أحد الباحثين الصينيين، إنّ "الوحدة الوطنية في مجتمعات تعيش حالة من الاستقطاب العرقي مثل ماليزيا، لا يمكن تحقيقها باستخدام سياسة عنصرية لتصحيح الاختلالات الاجتماعية بين المجموعات العرقية الرئيسة، ندرك أنه يمكن أن يكون هناك اختلال اقتصادي اجتماعي ملحوظ بين المجموعات العرقية، لكن يجب تصحيحه من خلال سياسات تعالج احتياجات الناس الاقتصادية والاجتماعية، بمنطق لا عرقي، لأن زيادة الاستقطاب على المستوى الاثني يزرع التوتر العرقي الذي يعوق تحقيق الوئام الاجتماعي.. نحن نؤمن أنّ التنوع الديني ليس سببا للتنافر الاجتماعي، بل إدماج الدين في السياسة الاجتماعية هو المشكلة"[17].

هنا لابد من الإشارة إلى أنّ الدفع بمطلب العلمانية ليس من أولويات الصينيين، بقدر ما تهتم الجماعة الصينية أساسا بتبني الدولة للنهج الاقتصادي الليبرالي، خصوصا وأنّ إعلان علمانية الدولة يحتاج إلى تعديل دستوري، وهو مطلب غير ممكن التحقق في ظل وجود أغلبية سكانية مسلمة، ترى أنّ ثوابت الدستور الأساسية مكسب طبيعي للسكان الأصليين، في ظل اختلال التوازن الاقتصادي في امتلاك الثروة بين الجماعات العرقية بالبلاد.

إنّ الأحداث العرقية بماليزيا تزامنت مع بواكير الصحوة الإسلامية، فكانت فترة ما بين 1970 و1980 شاهدة على تضافر عوامل كثيرة من أجل إحياء الملايو لمورثهم الإسلامي، في الدين والاقتصاد واللغة والثقافة، فقد كانت هذه المجالات كلها متشابكة، إلا أنّ تكرار بعض الأحداث العرقية، وإن كانت بمستويات عنف أقل مما وقع بماليزيا سنة 1969، يسائل النموذج الثقافي الإسلامي الذي ترعاه الدولة وتنشره بالبلاد، من جانب، ويسائل نجاحها في ضمان الوئام الاجتماعي بين الأعراق من جانب ثان. وفي جوهر التساؤل حول هاتين القضيتين، بحث الأفكار العامة لدى المجتمع تجاه فكرة الأمن القومي، بما ينقله من الدائرة الضيقة التقليدية التي تحصره في اختصاص الأجهزة الأمنية والمؤسسات السياسية، فترسم له الحدود والأبعاد وتضع له القواعد والقوانين، إلى الدائرة الأوسع، التي تجعل المواطنين جميعا شركاء في تحقيق هذا الأمن والحفاظ عليه، المشروط ضرورة بتحقيق التضامن والتناغم والوئام الاجتماعي بين مجموع الماليزيين، ومواجهة كل أصناف الصراع والنزاع والشك وانعدام الثقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة، وبين الأخيرة والنظام السياسي ومؤسسات الدولة.

والتساؤل حول هذه القضايا كلها مشروط بفتح باب الحوار الديني، "لأن ماليزيا وإلى حدود اليوم، يغيب عنها هذا الحوار، نتاج غياب الإرادة السياسية لفتح الفضاء الحواري بالبلاد والدفاع عنه. ووجود انطباع من لدن كثيرين أنّ الإيمان بماليزيا يتم تسييسه من لدن الفاعل السياسي"[18]، وهذا الانطباع هو نفسه من معالم ضعف الحلول الحكومية المعتمدة لمعالجة الأحداث العرقية، إذ يُفترض أن يكون استثمار الدين في هذا الملف مدخل حل وأداة إصلاح لتبعات الاختلاف العرقي وليس العكس.

ولمعالجة التبعات الناتجة عن التنوع العرقي المتحدَث عنه سابقا، من اللازم العمل على تعزيز الوئام الاجتماعي بماليزيا، الذي يشترط تقليص الفروق الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية إلى أبعد مدى بين كل المواطنين على اختلاف مجموعاتهم العرقية، بمعنى الانطلاق في علاج أشكال الاختلال القائم على مختلف المستويات من الوضع الاجتماعي وليس من الانتماء العرقي.

ولابد، من جهة ثانية، من جهد حكومي رسمي، ومن اجتهاد عملي من قِبل المجتمع الأهلي وفي عمقه الحركة الإسلامية بماليزيا، والتي لها وزنها وتأثيرها الكبير على الماليزيين المسلمين، في تعزيز فكرة المشترك الحضاري بين أتباع الديانات والثقافات بماليزيا، هذا المسعى يجد مقومات نجاحه في القيم التي غرسها الإنتماء للإسلام في وعي المجتمع المسلم، المتعلقة بالوصول لأتم مكارم الأخلاق.

والمحدد في كلا المدخلين، الأول المتعلق بالجهد الحكومي، والثاني المتعلق بالحركة الإسلامية، الانتصار للمبادئ السياسية الإيجابية على المصالح البرغماتية الآنية، ذلك أن تعزيز المساواة في المجتمع، ومحاربة كل أشكال التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو الانتماء العرقي، يتجاوز تأثيره الإيجابي حفظ البلاد من التوتر الاجتماعي والعرقي، إلى تأسيس مصالحة تاريخية بين مكونات المجتمع

الماليزي المختلفة، مصالحة تؤسِس لدولة جديدة متحررة من الإرث الاستعماري ومستعدة لخلق وعي سياسي جديد ينتصر للمجتمع والدولة وليس للعرق والانتماء الاثني.

ولا شك أنّ باقي الأعراق وإن كان لها دورها الملموس والقائم في تعزيز الوئام الاجتماعي بالمجتمع الماليزي، إلا أنه دور يأتي في مرتبة ثانية أمام الثقل الموكول على الأغلبية المسلمة "الملايو"، لما لهم من ثقل سياسي، ولأن الدستور نفسه يعطي للملايو الأسبقية السياسية والامتياز الخاص في الدولة، مما يجعل تغيير هذا الوضع مرهون بموافقة الساسة الماليزيين المسلمين، مما يستوجب فتح حوار وطني جامع حول محددات ومقومات فكرة المواطنة، وتحديد كل القوانين والإجراءات والسياسات العمومية المنافية لمبدأ المواطنة، بما هي قيمة سياسية واجتماعية تؤسس للمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون وتمكنهم من الاستفادة الجماعية من مقدرات البلد وثرواته بعدالة، وتمنع كل تمييز بينهم على أساس الانتماء الديني والعرقي والجنسي والجغرافي.

خاتمة الدارسة

لقد تبين خلال البحث، أنّ مسببات العنف العرقي بماليزيا خلال العقود الماضية ما تزال قائمة، وهي التمييز بين المواطنين على أساس عرقي، مما جعلهم يتكتلون في مجموعات اثنية لحماية مصالحهم المادية وهوياتهم الثقافية، في ظل وجود دستور يميز بينهم، ويقسمهم إلى مواطنين أصليين وغير أصليين.

وتَبين لنا أنّ الفرضية الأولى للبحث، المتعلقة بكون "الدستور الماليزي المتوافق عليه ما بعد الاستقلال عام 1957، يحمل في طياته سياسة تمييزية بين المواطنين الماليزيين، مما يجعل معالجة هذا الإشكال تنطلق من المدخل الدستوري إلى جانب مداخل أخرى"، فرضية صحيحة، إذ أنّ المدخل الرئيس لسد فجوة التمييز بين المواطنين الماليزيين هو المدخل الدستوري، الذي عبره يتم ضمان المساواة والعدالة بين الجميع أمام القانون، بصرف النظر عن الاختلاف في الانتماء الديني أو العرقي.

وفيما يتعلق بالفرضية الثانية، والقائلة إنّ "الحكومات المتعاقبة حاولت أن تعزز من مكانة المكون العرقي الأكبر، أي الملايو، لما يعانونه من ضعف اقتصادي، لكن، سياسة التمييز التي تمت لصالحهم حملت في ثناياها بواعث تعزيز التفرقة السياسية بين المواطنين، مما يجعل من التوقف عن هذه السياسية من المداخل الأساسية أيضا لمعالجة إشكالية العنف العرقي في البلاد"، هي أيضا فرضية صحيحة.

وبناء على ما سبق، يمكن أن نستخلص الآتي:

أولا، لا يمكن بناء دولة عادلة وديمقراطية في ظل سياسة تمييز منهجي بين المواطنين على أساس ديني أو عرقي، وعليه، فإن ما حققته ماليزيا من تقدم اقتصادي وتنموي، مهدَد على المدى البعيد

بظهور الصراعات الاثنية والعرقية والدينية، ما لم يتم التوافق السياسي على ضمان المساواة بين الجميع.

ثانيا، إن ضمان المساواة بين جميع الماليزيين يمر أساسا عبر دعم الأغلبية السياسية بالبلاد، وعلى رأسها الأحزاب الممثلة لعرق الملايو لهذا المبدأ السياسي والأخلاقي، غير أنّ ساسة وقيادات الملايو ما تزال غير مستعدة لفتح النقاش الوطني حول مسألة الامتيازات الخاصة بالسكان الأصليين، مما يجعل حل إشكالية التميز القائم في ماليزيا بين الأعراق إشكالية مستمرة على المدى المتوسط والبعيد.

ثالثا، إن عدم استعداد قادة الملايو لمعالجة إشكالية التميز بين المواطنين ترتبط بتخوفهم من رد فعل أبناء عرق الملايو، وتأثير هذا الرد على النتائج الانتخابية للأحزاب الممثلة للملايو، غير أنّ الزعامة السياسية تفترض من القادة السياسيين، أن يتحدثوا بكل صراحة ووضوح مع عموم المواطنين، وإن كانت لتلك الصراحة نتائج انتخابية سلبية، لأن الحفاظ على وحدة وتماسك الدولة أولى من الحفاظ على النتائج الانتخابية.

رابعا، أمام المجتمع المدني الماليزي، الحقوقي والسياسي والإعلامي، إمكانات كبيرة لحشد الدعم السياسي والمجتمعي لإصلاح الاختلال القائم بالبلاد على المستوى الدستوري، مما يحمي المجتمع الماليزي من أي عنف عرقي في المستقبل.

الهوامش

[1] - Malaysia Statistics Department 2010.

2- تولى رئاسة الوزراء خلال الفترة الممتدة ما بين 1981 و2003، ثم عاد من جديد لتولي نفس المنصب عام 2018.

3- محمد مهاتير، "موسوعة الدكتور محضير بن محمد"، المجلد الثاني: التحدي، دار الفكر، كوالالمبور ماليزيا، ط 1، 2004، ص 194.

[4] - Masatoshi Kisaichi, Popular Movements and Democratization in the Islamic World, Routledge, New York, 2006, P 123.

[5] - Shamsul A.B, Why is Malaysia not disintegrating? Islam, the Economy and Politics in Multiethnic Malaysia, Institute for East Asian Studies, East Asian Politics, Gerhard Mercator University Duisburg, Duisburg, Germany, April 2001, P 5.

[6] - Tan Teong Jin, Ho Wah Foon, Tan Joo lan, The Chinese Malaysian Contribution, center for Malaysian Chinese studies, Kuala Lampur, 2005, P 57/58.

[7] - Abdul Rashid Moten, Government and Politics in Malaysia, Cengage Learning, Selangor, Malaysia 2013, P 228/266.

[8]- محمد نوري بن إندوت، "الحركة الإسلامية في ماليزيا"، دار البيارق، الأردن عمان، الطبعة الأولى 2000، ص 98.

[9] - Julian C.H. LEE, Islamization and activism in Malaysia, Iseas Publications, Singapore, 2010, P 42.

[10]- محمد مهاتير، "موسوعة الدكتور محضير بن محمد"، المجلد الثالث، آسيا (الجزء الثاني)، دار الفكر، كوالالمبور ماليزيا، ، ط 1، 2004، ص 33.

[11] - Lee Hock Guan, Leo Suryadinata, Malaysia Chinese, Recent Development and Prospects, Institute of Southeast Asia Studies, Singapore, 2012, P 6.

[12] - Lass Willrrat, Annette Aw, Political Communication in Asia, Routledge, New York, 2009, P 141.

[13] - Lee, Julian C.H, Barisan Nasional - Political Dominance and the General Elections of 2004 in Malaysia, journal of current Southeast Asian affairs, 26 (2), PP 38-65, Malaysia, 2004, P 46.

[14]- محمد مهاتير، "مذكرات طبيب في رئاسة الوزراء"، ترجمة: أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان، ط:1، 2014، ص 21.

[15]- محمد مهاتير، "مذكرات طبيب في رئاسة الوزراء"، ترجمة: أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان، ط:1، 2014، ص 22.

[16] - Sandra Smeltzer and Daniel J. Paré, Challenging electoral authoritarianism in Malaysia: the embodied politics of the Bersih movement, journal for and about social movements Article, Volume 7 (2), PP 120 - 144 (November 2015(, P 132.
[17] - Lee Hock Guan, Leo Suryadinata, Malaysia Chinese, Recent Development and Prospects, Institute of Southeast Asia Studies, Singapore, 2012, P 16/17.
[18] - Imtiyaz Yusuf, Asean Religious Pluralism, Konrad Adenauer Stiftung, Bangkok, 2014, P 119.

"جيوبوليتيك المياه في الشرق الأوسط: حالتي نهر الأردن، دجلة والفرات"

"water geopolitics in the Middle east: study of the Jordan River, Tigris and Euphrates Cases"

محمد الازهر العبيدي

باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الملخص :

لقد فرضت الجغرافيا تحديًا سياسيًا واجتماعيا وحتى اقتصاديا على بعض دول الشرق الاوسط الأسيوية، اذ تحوز المنطقة_خصوصا العربية منها_ على انهار مشتركة تتسم بإزدواجية المنبع/المصب (مثل: نهر الأردن، دجلة والفرات)، الأمر الذي يُثبت وجود تنافسات حقيقية على المياه التي تحولت في بعض الفترات التاريخية الى نزاعات حول المياه، وان ما يجعل تجدد هذه النزاعات مرة اخرى وجود اسرائيل في المنطقة واطماعها اللامتناهية لحشد المزيد من الموارد المائية لمواكبة التوسع في انشاء المستوطنات هذا من جهة، ووقوع منابع دجلة والفرات في الاراضي التركية، وما يُكسبه المنبع من ميزات جيوبوليتيكية على تركيا التي تمتلك قدرة التحكم في كمية وحجم المياه المتدفقة لدول النهر الاخرى من جهة اخرى، الامر الذي يجعل من تجدد النزاعات حول المياه امرًا ممكنا، وبهذا تعد المنطقة بمثابة نموذج حيّ لجيوبوليتيك المياه، وهو ما تسعى هذه الورقة البحثية الى مناقشته وفق طرح أكاديمي موضوعي.

الكلمات المفتاحية: جيوبوليتيك المياه، الشرق الاوسط، نهر الأردن، دجلة والفرات.

Abstract:

Geography has imposed a political, social and even economic challenge on some Asian Middle East countries, as the region, especially the Arab region, has common rivers characterized by dual source/estuary (such as: Jordan River, Tigris and Euphrates), which proves that there are real water competition that has changed in some historical periods into water disputes, and that what makes the renewal of these conflicts once again Israel's presence in the region and its endless ambitions to mobilize more water resources to keep up with the expansion of settlements, on the one hand, and the existence of Tigris and Euphrates springs in the Turkish lands, and the advantages that emanate from the geopolitical advantages of Turkey, which has the ability to control the quantity and volume of water flowing to the other river countries, on the other hand. This makes renewal of water disputes possible, thus making the region a living model for water geopolitics, which this research paper seeks to discuss according to an objective academic presentation.

مقدمة:

يقول الجيوبوليتيكي البريطاني السير **هالفورد ماكندر**"*إنَّ لكل قرن منظوره الجيوبوليتيكي الخاص*"، فمن خلال هذا يتبين بأن الجيوبوليتيك كعلم ديناميكي، يرفض الفرضيات الجامدة، الأمر الذي أفرز مسارات متعددة ومتناقضة أحيانا عبر عقود من الزمن.

فلقد ظلت سمة البحث حول قوة الدول وهيمنتها على العالم من منطلقات ايدولوجية ذاتية، السمة البارزة للجيوبوليتيك الارثوذكسية (الكلاسيكية)، مما أكسب هذا العلم سمعة سيئة الصيت في عالم ماقبل الحرب الباردة امتدت لعقود، وعبر مراحل تطورية أصبح هذا الحقل مجالا خصبا للبحث حول كل مايتعلق بالبعد أو الأبعاد السياسية للمجال الجغرافي (الوضعية الجغرافية للمكان)، من خلال بروز فروع حديثة للدراسات الجيوبوليتيكية .

في ظل التطورات سابقة الذكر، أخذت أهمية المياه كمكون للمجال الجغرافي تتعاظم،ليصبح لهذا المكون بُعده السياسي، آخذا بذلك مكانته الإستراتيجية في جميع الدراسات والتطبيقات على حدّ سواء، والتي من ضمنها الدرسات الجيوبوليتيكية الحديثة المنبثقة اساسا من علمي العلوم السياسية والجغرافيا، من خلال فرع: جيوبوليتيك المياه، نظرا لتزايد النزاعات حول المياه في مناطق شتى من العالم، خصوصا في المناطق ذات الأنهار الدولية المشتركة، كمنطقة الشرق الأوسط، هذه الأخيرة بدورها تتضمن نماذج حية لجيوبوليتيك المياه مثل: التنافس على مياه نهري دجلة_الفرات، التنافس على مياه نهر الأردن، والتي هي موضوع الدراسة وما يطرحه هذا التنافس من تحديات ورهانات مستقبلية على الاطراف الرئيسية المتنافسة.

وعلى اعتبار ان منطقة الشرق الاوسط أهم المناطق مثارة للنزاعات عبر التاريخ لعدة عوامل (جغرافية، ديموغرافية، دينية)، فقد تمحورت الدراسة على البحث حول حقيقة وطبيعة التنافس على هذا المورد.

الاشكالية:

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: كيف أثرت الخصائص الجيوبوليتيكية لمياه نهري الاردن ودجلة والفرات في طبيعة علاقات الدول العربية ببعض الدول والكيانات الاقليمية ؟

خطة الدراسة:

- مقدمة.
- **المحور الاول:** الجيوبوليتيك وجيوبوليتيك المياه لمحة عامة
- **المحور الثاني:** التنافس العربي _ الإسرائيلي على مياه نهر الأردن
- **المحور الثالث:** التنافس التركي _ العربي على مياه نهري دجلة والفرات
- الخاتمة.

المحور الاول: الجيوبوليتيك وجيوبوليتيك المياه لمحة عامة

انَّ انحراف افكار الجغرافيا السياسية بعد ظهورها أدى الى ظهور الجيوبوليتيك الكلاسيكية، والتي اخذت من الذاتية والايديولجية مرجعا ومنطلقا لمعظم أفكارها .

ومما يُوضح ذلك، طروحات الجيوبوليتيكيين الألمان الصادرة عن المعهد الالماني للجيوبوليتيك بميونخ والذي قدَّم عدة تعاريف، ففي تعريف يوضح بأنها "الاساس العلمي الذي يقوم على فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت والدائم من أجل حصولها على مجالها الحيوي"، وفي موضع أخر يبرز بأنها "النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض".[1]

وعليه فإنَّ معظم التعاريف الكلاسيكية تمحورت حول فكرة القوة وكيفية توظيفها لتحقيق فكرة المجال الحيوي،وبهذا يمكن اعتبار الجيوبوليتيك الكلاسيكية بأنها علم توسعي، فمعظم الإسهامات المقدمة في هذا المجال كانت المانية.

اما حديثا فقد حاول رواد ومعتنقي الفكر الجيوبوليتيكي محو السمعة السيئة التي طالت الجيوبوليتيك، والتي كانت الحرب العالمية الثانية بمثابة ميدان تطبيقي للطروحات الكلاسيكية لهذا العلم، وفي هذا الصدد يشير الجغرافي الفرنسي ايف لاكوست وهو من رواد المدرسة الجيوبوليتيكية الفرنسية بأنَّ لفظ " ***الجيوبوليتيك يُستخدم لأغراض مختلفة في الوقت الحاضر، فحسب لاكوست هي كل ما يتعلق بعلاقات التنافس على بسط السلطة او النفوذ على مناطق جغرافية ما وعلى من يعيش فيها، وتتراوح هذه العلاقات بين تنافس سلمي وصراع عنيف بين القوى السياسية بأشكالها المختلفة، وبهذا فهي ليست فقط بين الدول بل ايضا داخل الدولة الواحدة بين حركات سياسية أو مجموعات مسلحة، وغايةهذا التنافس السيطرة على مساحات من الاراضي صغيرة كانت ام كبيرة***".[2]

وإتساقًا لما سبق، يتبين بأنَّ محور الاهتمام لعلم الجيوبوليتيك انتقل من البحث حول القوة وكيفية السيطرة على الأراضي، الى التنافس على الأرض (المكان) وكل ما تحوزه هذه الأرض والتي من ضمنها المياه.

يعرّف «إيف لاكوست» جيوبوليتيك المياه بأنها تلك "النزاعات السياسية على الأحواض المائية وعلى توزيع منسوب المجاري المائية وكذلك إستثمار الموارد المائية الجوفية، وللإشارة لا تكون هذه التنافسات _والتي تظهر على شكل مشاريع مائية_ بين الدول فحسب بل حتى داخل الدولة الواحدة بين المدن الكبرى" [3]

وفي هذا التعريف اشارة للنقلة التي مست الجيوبوليتيك، ففي اثناء وبعد الحرب الباردة اصبح الحديث عن الجيوبوليتيك الداخلية للدول كجيوبوليتيك المياه في دولة ما.

المحور الثاني: التنافس العربي _ الإسرائيلي على مياه نهر الأردن

مما لاشك فيه ان الصراع العربي الاسرائيلي من اعقد الصراعات في العالم، لكون طرفي هذا الصراع يمثلان امتان متناقضتان، وقد شمل هذا الصراع عدة ابعاد، منها "**البعد المائي**".

ان المواصلة في لم شمل اليهود على الاراضي الفلسطينية لم يقلل من مكانة المياه في الاولويات الاسرائيلية والفكر الاستراتيجي الاسرائيلي عموما، ففي سنة 1955 ابرز دافيد بن غورين على اهمية المسألة المائية قائلا "إننا نخوض مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير اسرائيل، فإذا لم نربح هذه المعركة كأننا لم نفعل شئ .. انها طبول الحرب تدق من جديد لتأخذ المعركة المائية شكلا اخر اكثر تنظيما واحترافا .." [4]

1.الموقع الجغرافي لنهر الأردن:

يبلغ طول نهر الاردن حوالي (252 كم)، يتكون من ثلاث روافد: نهر الحصباني في لبنان، والدان في الاراضي الفلسطينية، وبانياس في سوريا قرب الجولان، فالنهر يتشكل من التقاء هذه الفروع الثلاث، فهو يخترق بحيرة الحولة لمسافة (5 كم) ليتابع جريانه في بحيرة طبرية لمسافة (21 كم)، ثم يصل الى موقع جسر المجامع نقطة التقائه مع نهر اليرموك الذي بدوره يصب في نهر الاردن، ليتابع نهر الاردن

جريانه ويصب في البحر الميت.[5] وعليه فإن نهر الاردن ليس بالنهر الكبير ولا الغزير اذا ما قُورن بغيره (كنهر الكونغو او النيل) من ناحية معدل الجريان السنوي مثلا.

الخريطة رقم (01): موقع نهر الاردن.

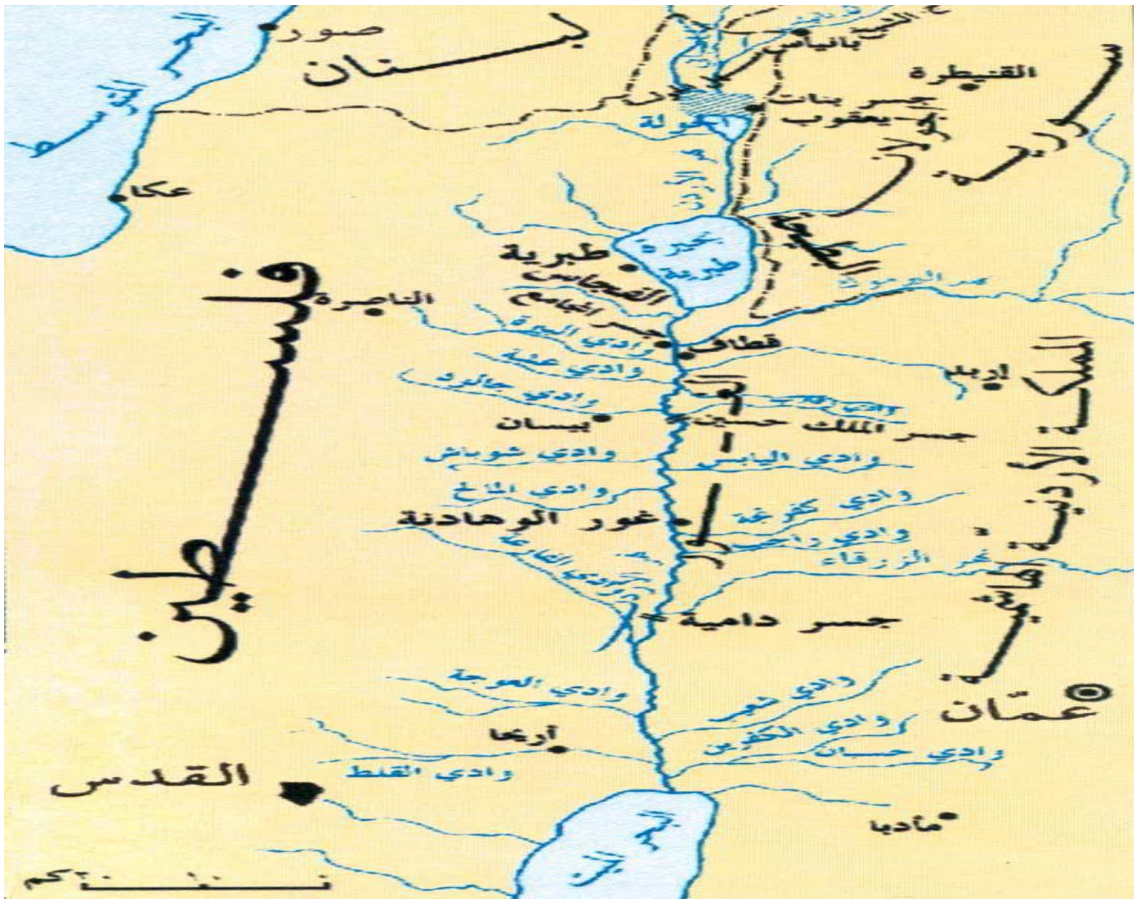

المصدر: ايمان بكر ابو الهوى، **التهديدات الاسرائيلية للامن القومي والمائي العربي:دراسة حالة اسرائيل ونهر الاردن (1994_2010)**، رسالة ماجستير، تخصص علوم سياسية (قسم العلوم الساسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة_مصر، 2010) 150.

2- العلاقات الدولية بين دول حوض نهر الاردن:

بالرغم من قصر طول هذا النهر نسبيًا مقارنة بغيره إلا انه يُؤمن نسبة كبيرة من المياه التي تستهلكها كل من الاردن و إسرائيل، فمياهه ضرورية لمشاريع الري وغيرها المقامة من طرف البلدين، وبهذا فنهر الاردن والسيطرة عليه وعلى منابعه قضية مثيرة للنزاع منذ قيام دولة اسرائيل في 1948.[6]

تعود الاطماع الاسرئلية للسيطرة على مياه نهر الاردن الى فترة الانتداب البريطاني، ففي سنة 1926 تم منح اسرائيل عن طريق شركة تدعى روتنبرغ[7] امتيازا لاستغلال مياه نهري الاردن واليرموك لمدة (70) عام في توليد الطاقة الكهربائية، وفي سنة 1938 بدأ الخبراء يدرسون في امكانية جر مياه نهر الاردن الى صحراء النقب، ومن اهم المشاريع مشروع لاودرميلك[8] 1944 الذي تتركز اعماله على استغلال كل الموارد المائية في فلسطين بما فيها نهر الاردن العابر لها،وذلك بجر مياه نهر الاردن العلوي الى صحراء النقب، ولكي لا تنقطع المياه من البحر الميت اوصى لاودر ميلك بإنشاء قناة لربط البحر المتوسط بالبحر الميت لتعويض مياه نهر الاردن.[9]

بعد قيام دولة اسرائيل شرعت في تنفيذ مخططها لإستغلال مياه النهر سنة 1951، الأمر الذي دفع بالدول العربية (الأردن _ سوريا) الى الاسراع في عقد إتفاق سنة 1953 الذي يقضي بإنشاء سد "المقارن" على نهر اليرموك الرافد الرئيسي لنهر الاردن والغرض المُعلن تجميع مياه الفيضانات، فثارت اسرائيل ضد قرار انشاء السد بسبب المستوطنات التي تتخذ من النهر مصدر مياهها الرئيسي وفي سنة 1964اتخذت الدول العربية قرارا يقضي بتحويل مياه نهر الاردن وتم الشروع فعلا في عملية تحويل مياه نهر الاردن.

اعتبرت اسرائيل هذه الخطوة بمثابة تعدي يُفقدها نصيبها من مياه النهر، فشنت غارات جوية عسكرية لإفشال عملية التحويل.[10]

انَّ هذا التحرك العسكري لم يُثني الاردن على مخططها، فلقد عادت للتركيز على انشاء السد في اطار الخطة السباعية (1975_1982)، فبحلول سنة 1980 تم انهاء الدراسات وتحضير الوثائق اللازمة للمشروع، كما ابدى الرئيس الامريكي كارتر اهتمامه بالمشروع لما له من فائدة على كل الاطراف دون استثناء، وبالرغم من التمويل الامريكي من قبل الوكالة الامريكية الدولية، إلا انَّ المشروع تعثَّر مجددا وهذه المرة بسبب الخلافات السياسية بين الاردن وسوريا، فشرط الاتفاق الاساسي : اتفاق سوريا والاردن من جهة، والاردن واسرائيل من جهة ثانية، الامر الذي لم يحدث حتى عام 1985 حيث شهدت العلاقات بين البلدين نوع من التحسن وبالتالي اعادة بعث فكرة انشاء السد، لكن بمسمى مغاير وهو "سد الوحدة" وذلك من خلال توقيع اتفاق جديد _ يُلغي الاتفاق المُوقع في 1953_ في 03 سبتمبر 1987 لإقامة السد.[11]

وللتوضيح اكثر نصت الاتفاقية الجديدة سنة 1987 على تكفل الاردن بتمويل جميع المراحل المُتعلقة بإنشائه، وانَّ تحصل الاردن على معظم المياه اللازمة للري بينما تحصل سوريا على معظم الطاقة الكهربائية المُولدة من هذا المشروع، الا انَّ هذا المشروع ومع تجدد الخلافات الاردنية _ السورية من جهة، والاعتراض الاسرائيلي من جهة اخرى توقف تماما.

انَّ هذه الخلافات بين الاطراف العربية، دفعت بسوريا للمُضي منفردة في اقامة بعض المشاريع المُتمثلة في بعض السدود السطحية الصغيرة على نهر اليرموك وبالتالي خفض مساهمة الاراضي السورية في تغذية مياه اليرموك من (500) مليون م^3 الى (220) مليون م^3 سنويا، مما دفع بالأردن الى طرح حلول اخرى كمحاولة الاتفاق مع العراق بشأن نقل المياه بواسطة الانابيب من نهر الفرات، إلا انَّ صعوبة وتعقيد المشروع حالَ دون ذلك.[12]

3_ معاهدة السلام الاردنية_الاسرائيلية (معاهدة وادي عربة 1994):

مع بداية التسعينات بدأ مختلف الاطراف في هذا النزاع المائي، التفكير في حل غير عسكري لمشكلة المياه كجزء من عملية السلام العربية_الاسرائيلية التي انطلقت عام 1991 برعاية الولايات المتحدة (باستثناء معاهدة كامب ديفيد) كطرف محايد في هذا النزاع.

ففي 26 اكتوبر 1994 في منطقة وادي عربة بالاردن، وقعت اسرائيل والاردن "معاهدة سلام" تغطي الكثير من القضايا الحيوية من ضمنها قضية المياه، وبموجب "**البند السادس**" من هذه المعاهدة وافقت اسرائيل على الحد من سحبها السنوي من نهر اليرموك والسماح للمزيد من المياه بالجريان الى قناة الملك عبد الله من نهر الاردن، كما اتفق الطرفان على التعاون في مجال تحلية مياه وادي نهر الاردن.[13]

وكتعقيب ختامي لقضية مياه نهر الاردن يمكن القول أنه بالاضافة الى تلك المشاكل المطروحة بين الدول والتي تجعل المنطقة على صفيح ساخن لتجدد الحروب حول هذا المورد، نجد الضغط السكاني على المياه المتزايد، وهنا تكون المياه خاضعة لمتغير السكان، وبالتالي يعد السكان فاعل جيوبوليتيكي في هذه الحالة يتنافس على المياه داخليا بين المدن الكبرى بالانشطة المختلفة، وخارجيا أي الزيادة في الجهة المقابلة، فمثلا : اسرائيل والتي هي طرف في التنافس لازالت في سياستها التوسعية

في بناء المستوطنات والتي بدورها تحتاج الى توفير المزيد من المياه والتي من المؤكد انها ستكون على حساب جيرانها من الدول العربية.

المحور الثالث: التنافس التركي _العربي على مياه نهري دجلة والفرات.

1. الموقع الجغرافي لنهري دجلة والفرات:

ينبع نهر **دجلة** البالغ طوله (1718) كم، من المنطقة الجبلية جنوب شرق تركيا برافدين يلتقيان على بعد (100) كم من الحدود العراقية_التركية، ليدخل العراق قرب بلدة فيش خابور وطول النهر في العراق (1418) كم بمقدار نسبته (82.5٪) من طوله الاجمالي، لتلتصق به خمس روافد وهي: (الخابور، الزاب الصغير، الزاب الكبير، ديالى، العظيم).[14]

اما **الفرات** منبعه ليس ببعيد عن نهر دجلة في المنطقة الجبلية جنوب تركيا، يمتد في الاراضي التركية مسافة (1178)كم، ليخترق بعدها الاراضي السورية ويمتد في اراضيها مسافة (604)كم، ومن ثم يدخل الى العراق ليمتد فيها مسافة (1160) كم، وبهذا فان طول نهر الفرات من منبعه الى غاية التقاءه بنهر دجلة في بلدة عين كرمة تبلغ (2940) كم، تبلغ مساحته اكثر من (444.000) كم^2، تستفيد تركيا من (28٪) من مياهه، والعراق (40٪) او مايزيد، سوريا (17٪)، ومؤخرا المملكة العربية السعودية بنسبة (15٪) او اقل، للنهر عدة روافد اهمها: (فرات صو، مراد صو).[15]

وللاشارة فإن نهر دجلة (كما توضحه الخريطة ادناه)، يسير على الشريط الحدودي في اقصى الشمال الشرقي للاراضي السورية بمسافة تتراوح بين (45_50) كم قبل دخوله الى العراق، وبالرغم من قصر المسافة، الا ان سوريا استطاعت استغلاله الى حد ما كمصدر اضافي.[16]

الخريطة رقم (02): موقع نهري دجلة والفرات.

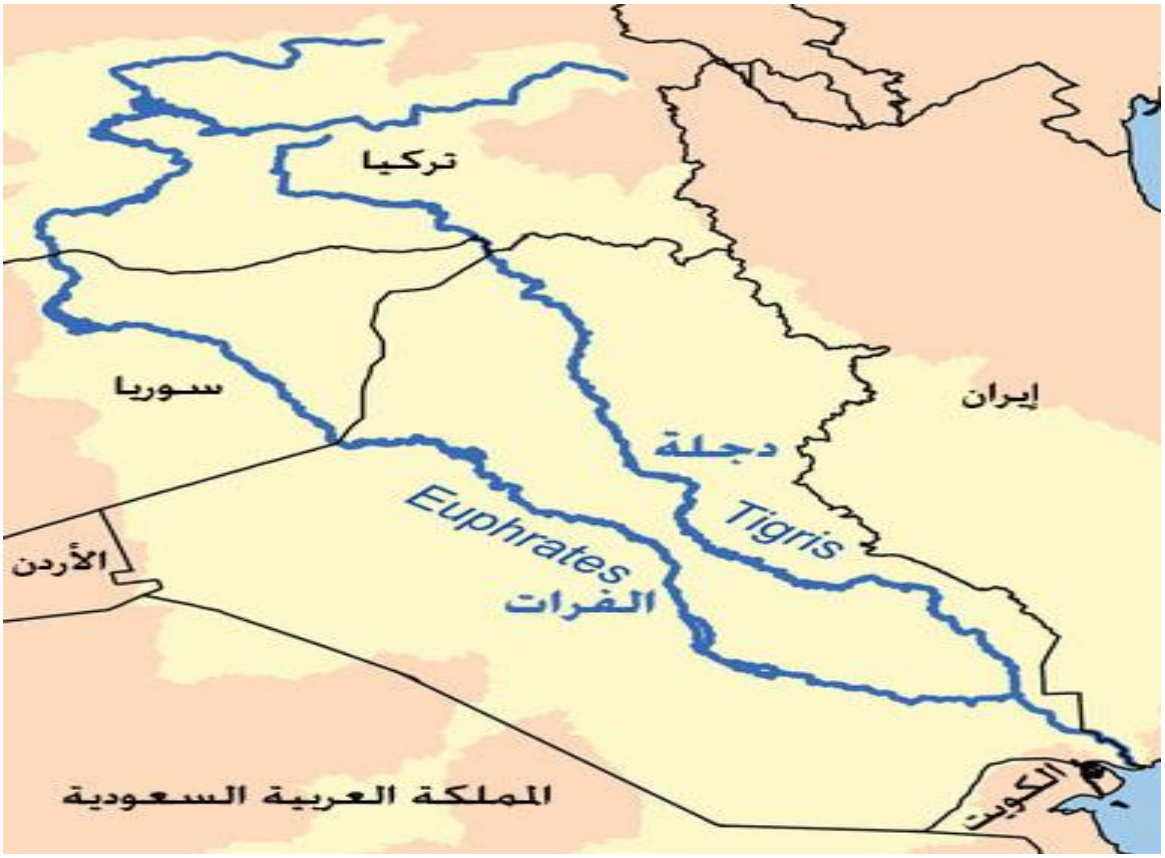

المصدر : محمود حسن جناحي، "ليس النفط فقط بل الماء" نُشر بتاريخ: 2010/04/08 على الرابط: http://maqalati.com/54.htm ، اطلع عليه يوم: 2019/09/15.

وبهذا فإن نهر الفرات ينبع كما سبق والاشارة ينبع من تركيا، مرورا بكل من سوريا والعراق، ليصب في شط العرب التي تُشكل نقطة الالتقاء بينه وبين نهر دجلة، لتصل مياههما في النهاية الى الخليج العربي.

وعليه يمكن تسجيل بعض الملاحظات على مياه النهرين[17]:

1_ مرور النهرين بالدول الثلاث وهي تركيا والعراق وسوريا.

2_ ينبع الفرات من الاراضي التركية، فهي بهذا تقع في المجرى الاعلى للنهر، لذلك تملك القدرة على التحكم بمياهه، كذلك الحال لنهر دجلة.

3_ليس للعراق مصادر مياه اخرى، فهي تعتمد على مياه النهرين بشكل رئيسي، فأي مشروع يقام من دولة مجاورة لخفض مياه النهرين يلحق اضرار بالعراق.

4_يدعي الاتراك بأن مياه النهرين مياه عابرة للحدود، بينما يعتبرها العرب مياه دولية، لهم حقهم التاريخي فيها.

2- العلاقات الدولية في حوضي دجلة والفرات ومشكلة المياه:

2_1. لمحة تاريخية على الوضع القانوني للنهرين(اهم الاتفاقيات بين دول النهرين):

لقد كان نهري دجلة_الفرات حتى عام 1923 تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية، اين تم تقسيم اقاليم الدولة العثمانية بموجب معاهدة لوزان 1923، والتي نصت في مادتها(109) على وجوب عقد اتفاقية بين الدول، نتيجة للحدود الدولية الجديدة وهذا لضمان مصالح كل دولة.

كما نصت المادة (03) من المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وفرنسا (الدول المُنتَدبة) في ديسمبر 1923، إلزام سوريا بعدم القيام بمشاريع على نهر الفرات يؤثر على مياهه التي هي في الاصل عراقية حسب نفس المعاهدة، كما وقعت العراق مع تركيا اتفاقية في 26 مارس 1946 والتي نصت في المادة (05) موافقة تركيا على اطلاع العراق على أي مشاريع تقوم بها تركيا على أي نهر من النهرين.[18]

ومن جهتها وقعت سوريا عدة اتفاقيات منها معاهدة حلب في 03 مايو 1930، التي اوضحت حقوق سوريا في نهر دجلة ايضا، وفي 6 يوليو 1987 تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين سوريا وتركيا، والذي نص على ضمان تركيا معدل تدفق (500) **متر مكعب/ثانية** لسوريا، مقابل قيام سوريا بمساعدة تركيا في مجال تأمين الحدود المشتركة بينهما، كما وقعت سوريا والعراق اتفاقية في 16 افريل 1990 يقضي بتقسيم الوارد المائي السنوي بينهما بحصول العراق(58٪)، مقابل (42٪) لسوريا من هذا الوارد.[19]

2_2 النزاع الثلاثي على المياه:

في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، شرعت كل من سوريا وتركيا في تنفيذ مشاريع على نهر الفرات، مما افرز عدة مشكلات اتسمت بها العلاقات بين البلدين من جهة، والنزاع مع العراق من جهة اخرى، كالنزاع على المياه، الحدود.

2 2-1 مشكلة المياه في سوريا مقارنة بتركيا والعراق:

سوريا بلد شبه صحراوي يعاني من قلة التساقط، يعتمد على ثلاث مصادر للمياه وهي:مياه نهر الفرات ومياه نهر العاصي، ونهر اليرموك قبل وقوع الجولان تحت سيطرة اسرائيل، بالإضافة الى المياه الجوفية، وبهذا فإن المياه المتوفرة تأتي من خرج سوريا الى غاية شروعها سنة 1974 في بناء السدود على نهر الفرات لحاجتها لتوليد الطاقة الكهربائية، وتخزين المياه لفترات الجفاف او عند اخفاض منسوب المياه في النهر، اهم هذه السدود هو سد الثورة، لكن هذه المشاريع واجهت عدة مشاكل اهمها: التكلفة العالية لهاته المشاريع، والمشاريع التركية على نهر الفرات ودور هذه الاخيرة في خفض منسوب المياه في النهر، وعليه يمكن القول بأن وضع سوريا هو الاصعب في مسألة مياه الفرات فهي دولة وسط بين العراق وتركيا، اضافة الى ذلك مشاكلها الحدودية مع تركيا خصوصا مشكلة منطقة لواء الاسكندرون.[20]

2_2_2 المشكلة السورية العراقية بشأن مياه نهر الفرات:

في عام 1974 انهت سوريا بناء السد المعروف بسد "الثورة" بدعم من الاتحاد السوفييتي ماليا وتكنولوجيا، وهنا بدأت الازمة بالضبط 1974 أي اثناء شروع سوريا في عملية البناء، لتبلغ ذروتها عام 1975 أي قبل عام من الانتهاء من بناء السد بشكل كلي، حيث انخفض تدفق مياه الفرات الى العراق بمقدار (25٪) من التدفق المعتاد، حيث اعلنت العراق بأن هذا الانخفاض في منسوب المياه، قد اضر بثلاث ملايين فلاح عراقي.

ومن مظاهر الازمة قيام العراق بالتهديد علانية بتدمير هذا السد بالقنابل، وصلت الى حد اعلان الحرب، وقد قامت العراق فعلا بحشد القوات على الحدود المشتركة، لكن عدول سوريا وموافقتها على اطلاق كميات اضافية للعراق حال دون تفاقم الازمة، وتندرج هذه الازمة ضمن سياق الازمات المتكررة بين البلدين، نتيجة للاختلافات السياسية والإيديولوجية رغم ان الحزب الحاكم في البلدين ذو توجه موحد.[21]

2_2_3 بعض المشاريع التركية على الفرات وانعاكساتها على العلاقات التركية_العربية:

ظهرت بوادر التوتر بين تركيا والعراق في خمسينيات القرن العشرين، وبالضبط سنة 1956، جاء ذلك على لسان رئيس الوزراء العراقي «سعيد نوري» انذاك، الذي اكد ان هناك توجهات مائية لتركيا

بشأن مياه نهر الفرات، ولاسيما بناء السدود، ومن اهم السدود التركية **سد كيبان** الذي بدأ التفكير فيه في الخمسينيات، يقع قرب مدينة كيبان التركية تقدر حجم بحيرته (681) مليون.م[3] بطاقة كهربائية تبلغ(6.2) مليار واط، ونظرا لبعض العوائق تخلت تركيا على فكرة انشائه في البداية، لتعود وتكمله بعد ما رأت ان هذا السد بمثابة قاعدة لسدود اخرى، وذلك بالرغم من معارضة العراق لهذا المشروع.[22]

وفي عام 1981 بدأت تركيا اكبر مشروع وهو "**مشروع جنوب شرقي الاناضول الكبير**"(**Gap**) المقدر بتكلفة (31) مليار دولار ويضم هذا المشروع ضمنيا اكثر من 13 مشروع اخر لأغراض الري وتوليد الكهرباء، وهذا المشروع يقع في الاراضي المضطربة، حيث تضم الاكراد والارمن وعرب لواء الاسكندرون، فتركيا تهدف من خلال هذا المشروع الى تحقيق الاستقرار السياسي لهذه المنطقة من خلال تنميتها.[23]

وعموما تركيا تحاول دائما اقناع الراي العام العالمي والعربي بأن مشاريعها لن تلحق اضرار بالدول المجاورة أي العراق وسوريا، مواصلة بذلك ربط تدفق مياه نهر الفرات بالمشكلات السياسية وتستخدم المياه كورقة ضغط في اللعبة السياسية، وهذا ما اتضح في قول الرئيس التركي تورجوت اوزال عام 1989 « **انَّ تركيا قد تمنع مياه الفرات عن سوريا في حال لم توقف دمشق دعم نشاط الاتراك الذين يطالبون بالاستقلال في جنوب شرق العراق**».

وقد كان رد العراق امام هذا التعنت التركي، بمشاريع وذلك بإقامة سدود على نهري دجلة والفرات واهمها: سد الرمادي، سد سامراء.[24]

ان النزاع التركي_العربي، نزاع قانوني بالدرجة الاولى ينحصر في نقطة محورية وهي ان كل من سوريا والعراق يعتبران النهرين نهرين دوليين، وعلى هذا الاساس تطالب بضرورة التوزيع العادل لمياههما، بينما تعتبر تركيا النهرين تركيان، وانها مجرد مياه عابرة للحدود.

لقد اعطت لجنة القانون الدولي تفسيرًا للمياه الدولية مُلخصه: انه من حق الدول في اسفل النهر الاستفادة من مياه النهر، وهذا ما تدعيه تركيا بأن ما يحصل عليه العرب من مياه كافٍ لهما، فهي بهذا حسب وجهة نظرها لا تخالف مبادئ القانون الدولية.[25]

الخاتمة:

انّ هذا التنافس في حقيقة الامر نابع من الخلفيات التاريخية للمنطقة التي اثرت على التوزيع الحالي للمياه، فالحكومات الاستعمارية المنتَدبة هي المسؤول الاول عن هذا التقسيم من خلال توقيع بعض الاتفاقيات بالنيابة عن بعض الدول (مثل مافعلت حكومة الانتداب البريطاني)، كما انّ ضبابية المبادئ القانونية بشأن تقاسم مياه الأنهار المشتركة، جعلت من دول المنبع (كتركيا) تأخذ من المبادئ ما يتوافق مع مصالحها، مما يجعل تجدد النزاعات حول هذا المورد ليس بالأمر المستبعد.

بعد هذه المحاولة لإسقاط أحد فروع الجيوبوليتيك الحديثة الا وهو جيوبوليتيك المياه على حالتي: نهر الأردن، دجلة والفرات من خلال استعراض لأهم ديناميكيات الاطراف الرئيسية في كل قضية يمكن استخلاص بعض النقاط التالية:

1) تُعنى جيوبوليتيك المياه عموما بدراسة النزاعات السياسية على المياه، مما يجعل منطقة الشرق الاوسط الأسيوية بمثابة نموذج حيّ لجيوبوليتيك المياه.
2) انَّ ذلك التناقض بين الحدود السياسية واتجاه تدفق الموارد المائية كالأنهار، يجعل من منطقة الشرق الأوسط عرضة لتجدد النزاعات حول المياه.
3) وما يعزز النقطة السابقة، الوجود الإسرائيلي في المنطقة التي كرست شتى الوسائل لإستغلال المياه في المنطقة، وقد بدا ذلك من خلال مشاريعها المتواصلة لتغطية ومواكبة عمليات التوسعة في انشاء المستوطنات.
4) تعاني المنطقة من ضعف الاطار القانوني خصوصا في قضية مياه نهري دجلة والفرات، فالطرف التركي يأخذ من مبادئ القانون الدولي ما يتناسب ومصالحه، متجاهلا بذلك الطرف العربي.
5) أثبتت الملاحظة التاريخية للتنافس الاسرائيلي _ العربي، او التركي _ العربي، ان هذا التنافس لم يقتصر على الطرفين فحسب بل حتى داخل الطرف العربي أُثيرت الكثير من التوترات والتي كادت ان تتحول الى نزاعات.

الهوامش:

[1] حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014) 193.

[2] إيف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، تر: زهيدة درويش (أبوظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2010) 21.

[3] ـــــ، ـــــ، **الثروة المائية في العالم**، تر: زينب منعم (السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2015) 84.

[4] الأرقم الزُعبي، **الغزو اليهودي للمياه العربية: حلم توراتي قديم**، ط 1 (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1992) 61.

[5] عبد الرزيق المخادمي، **الامن المائي العربي**، ط1 (دمشق: دار الفكر السورية، 1999) 105.

[6] مايكل كلير ، **الحروب على الموارد:الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، تر:عدنان حسين، ط 1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002) 177.

[7] تسمى حاليا كهرباء القدس.

[8] نسبة الى المهندس الامريكي **والتر كلاي لاودرميلك** الذي وصل الى فلسطين عام 1939 بتكليف من المنظمة الصهيونية العالمية، لدراسة احوال المياه فيها، وفي عام 1944 من خلال كتابه **(فلسطين ارض الميعاد)** شرح مشروعه لاستغلال مياه نهر الاردن.

[9] خالد حمد سعد، **"سيطرة اليهود على مصادر المياه العربية والاثار المترتبة على ذلك"**، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي،ع (25)، (اغسطس 2017) 04 .

[10] **مرجع سابق**، 05.

[11] رمزي سلامة، **مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية**، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 2001) 153.

[12] **مرجع سابق**، 154.

[13] مايكل كلير، **مرجع سابق**، 182.

[14] عبد المنعم هادي علي، **"دراسة جغرافية قانونية لحقوق العراق المائية في نهري دجلة والفرات"**، مجلة اوروك للابحاث الانسانية، العراق، ع (01)، م (03)، (فبراير 2010) 184.

[15] Nadhir al-ansari,**"hydro-politics of tigris and euphrates basins"**, (March 2016), www.scirp.org/journal/paperinformation.aspx?paperid=65038, 15.09.2019.

[16] ابراهيم احمد سعيد، **الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية**، ط1 (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016) 97.

[17] عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية:التحدي والاستجابة**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) 105.

[18] سامر مخيمر، خالد حجازي، **ازمة المياه في المنطقة العربية:الحقائق والبدائل الممكنة** (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والاداب، 1996) 95.

[19] **مرجع سابق**، 95.

[20] عبد المالك خلف التميمي، **مرجع سابق**، 107.

[21] سامر مخيمر، خالد حجازي، **مرجع سابق**، 96.

[22] صالح خضر محمد، **"مخاطر مشاريع المياه التركية على العلاقات التركية العراقية(مشروع سد الغاب نموذجا)"**، مداخلة مقدمة للملتقى المعنون:الامن المائي:تشريعات الحماية وسياسات الادارة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة_الجزائر، 14،15 سبتمبر 2014) 15.

[23] سامر مخيمر، خالد حجازي، **مرجع سابق**، 97.

[24] محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية:حمولة قرن مضى وحمولة قرن اتى**، ط1(عمان: ب.د.ن، 2005) 97.

[25] عبد الاله خلف التميمي، مرجع سابق، 119.

إتجاهات التخطيط الانمائي للصين في المشروعات النووية وأثرها علي الاقتصاد العالمي

Trends of China's development planning in nuclear projects and their impact on the world economy

اعداد الباحث : عبير محمد عبد الرازق يوسف

Abeer_mahamed_a@yahoo.com

مدرس مساعد

إشراف : أ. د\ محمد رضا العدل و د.هبة الله أدم

استاذ الاقتصاد ، بجامعة عين شمس ، كلية التجارة

الملخص :

توفر قصة التطور النووي في الصين نموذجاً يتعين على الدول التي تطمح إلى الحصول على طاقة نووية محاكاته، وهي قصة تظهر الوعود المرتقبة لحدوث التكامل النووي، ومزايا تقنيات دورة الوقود النووي الكاملة لدى تركيزها على توطين الصناعة النووية ، ونموذج للفوائد الوطنية لهذا النوع من التكامل النووي والفوائد غير المباشرة للصناعة النووية المحلية القوية ؛ مما يجعلها تستطيع ضمان وضعها كقائد عالمي في ميدان الطاقة النووية .

يوضح هذا البحث القدرة النووية الحالية للصين وإستعراض تاريخ إدارة الوقود المستهلك ، ويناقش الآراء المختلفة للنخب النووية والجمهور الصينى بشأن سياسات البرنامج الوطني النووي ودورة الوقود ، ويشرح كيف برزت هذه المفارقات في السياسات الحالية . ويخلص إلى أن الصين تواجه بحزم معضلات السياسة النووية وأن التوافق السياسي الحالي زاد حتي أصبحت الصين رائدة عالمية في ميدان الطاقة النووية ، وستستطيع ضمان بقاء صناعتها النووية بين أكثر الصناعات تنافسية في العالم، وجعلها نموذجاً تتطلع الدول الطامحة لأن تحذو حذوه.

الكلمات المفتاحية : الكهرباء ، الطاقة النووية ، التنمية المستدامة ، اليورانيوم ، الوقود الاحفورى ، الصين .

Abstract :

The story of China's nuclear development provides a model that countries aspiring to nuclear energy should emulate, a story that shows the expected promises of nuclear integration, the advantages of full

nuclear fuel cycle technologies when they focus on the localization of the nuclear industry, and a model of national benefits for this type of Nuclear integration and the indirect benefits of a strong domestic nuclear industry, which enables it to ensure its status as a global leader in the field of nuclear energy.

This research illustrates China's current nuclear capability and reviews the history of spent fuel management, discusses the different views of nuclear elites and the Chinese public on the policies of the national nuclear program and fuel cycle, and explains how these paradoxes have emerged in current policies. He concludes that China is firmly confronted with the dilemmas of nuclear policy and that the current political consensus has increased to become a global leader in the field of nuclear energy, and will be able to ensure that its nuclear industry remains among the most competitive in the world, and make it a model that aspiring countries aspire to follow.

المقدمة :

جذبت الطاقة النووية اهتماما متزايدا من الحكومة الصينية من أجل الحد من انبعاثات ملوثات الهواء وتلبية مطالبها المتزايدة على الطاقة . وبدأت تلعب دورا حاسما في مزيج الطاقة حيث تم إيلاء الاهتمام للسلامة النووية مع وجود نظام شامل للسياسات والمؤسسات. وقد حظي القبول المجتمعى لتكنولوجيات الطاقة بمستوى متزايد من الاهتمام العام . كما أن المستوى العالي للقبول الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية يجعل مشروع الطاقة النووية أكثر نجاحا ، وبالتالى قررت الصين تطوير الطاقة النووية على أساس سلمى. وبناء مجتمع إيكولوجي محلي والسعي إلى طاقة أكثر نظافة وكفاءة لتحل محل الفحم .[1]

مشكله الدراسة :

واجهت الصين تحديات خطيرة من حماية البيئة والافتقار إلى الوقود الاحفوري ، ورفع مستوي الهيكل الصناعي ما جعلها تتخذ تدابير لتعزيز استخدام الطاقة النووية . ومن ثم حاولت الحكومة الصينية إيجاد طرق أكثر اخضرارا لتطوير اقتصادها في السنوات الأخيرة مع تزايد حدة نقص الطاقة والتلوث البيئي معتمدة في ذلك على المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي[2] ، وهذه اهم نقطة سيناقشها هذا المقال من خلال البحث في الاتجاهات التنموية التي اتخذتها الصين لادارة المشروعات النووية، ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي.

اهداف الدراسة: النهوض بالاقتصاد الصينى لاستقبال فنون التقنيات الحديثة وتطويعها لخدمة التنمية الاقتصادية ، و العمل على تطوير استرتيجية قطاع الكهرباء فى الصين، بما يؤدى الى تنمية البنية التحتية كأحد دعائم النمو الاقتصادى.

اهمية الدراسة

- اتاحة امكانية احلال الموارد المتجددة للطاقة النووية فى تحسين التنمية الاقتصادية الشاملة ودعم احتياجات التنمية.

-تحقيق استقلال الطاقة والحد من التقلبات فى تكلفة انتاج الكهرباء فى الصين .

فرضيات الدراسة

1-تمتلك الصين المقومات المادية والبشرية التى تؤهلها لامتلاك مفاعلات نووية لانتاج الكهرباء.

2-تستطيع الصين توليد الكهرباء من الطاقة النووية فى العالم لتؤمن احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوافر امدادات الطاقة بشكل منتظم ومستدام.

الاطار النظرى للدراسة:

المحور الاول: تجربة الصين لتوليد الكهرباء من التكنولوجيا النووية

أولا : مسار التنمية في الصين

تعد الصين واحدة من أكبر الدول التي تمتلك إمكانات كبيرة في مجال تطوير الطاقة النووية ، وفى مواجهة الضغوط المتزايدة لتحسين المناخ وتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء [3] ، ووفقا للبيانات المنشورة من قبل الرابطة النووية العالمية فهناك 22 وحدة للطاقة النووية (19.095 ميغاواط) قيد التشغيل حاليا، و 26 وحدة (28.528 ميغاواط) . [4] قيد الإنشاء في الصين وذلك فى ديسمبر 2014

ثانيا المراحل التاريخية لتطوير صناعة الطاقة النووية في الصين

نجحت صناعة الطاقة النووية الصينية في وضع الأساس للتطور السريع، ولعبت دورا لا يمحى في تنمية الاقتصاد الوطني وحماية البيئة ، من خلال بناء محطة إنتاج وتطوير التكنولوجيا النووية في الصين، وتمثل ذلك فى 4 مراحل للتطور النووى كما هو موضح **جدول رقم (1)**

مرحلة البدء من عام 1970 إلى عام 1993	مرحله التنمية المعتدلة من عام 1994 إلى عام 2005	مرحلة التطوير السريع من عام 2006 إلى عام 2011	مرحلة التطوير الآمن والفعال من عام 2012 حتى الان
-تم بناء أول محطة للطاقة النووية ذات التصميم الذاتي في الصين (Qinshan NPP)بطاقة إنتاجية تبلغ 300 ميغاواط. -مما جعل الصين تصبح الدولة السابعة التي تقوم بتصميم وبناء محطة إنتاج جديدة بالكامل بنفسها مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي السابق وكندا والسويد. -عام 1982، استوردت الصين وحدتين من فرنسا تبلغ سعتهما 980ميغاواط لبناء محطةDaya Bay NPP. -ظهرت ثلاث مشاكل: 1-عدم وجود مبادئ توجيهية واضحة للتنمية كالموقع الأولي للطاقة النووية والدعم المالي الحكومي. 2-غياب التخطيط الطويل الأجل. 3-مستوى تقني وعلمي أقل تقدما.	-تم وضع أساسا جيدا للتطور السريع لصناعة الطاقة النووية في البناء والتشغيل والإدارة. -تقدمت الصين في شراء طاقة إنتاجية جديدة من فرنسا وكندا وروسيا لبناء وحدتين من طرازLing'ao. -نهاية عام 2004 بلغ إجمالي القدرة المركبة من محطة توليد الطاقة النووية في الصين 4700 ميغاواط. -تطوير التجارة النووية الدولية، وقد حققت الصين مشروع تصدير الطاقة النووية إلى باكستان الذي أطلق عليه اسم Chashma NPP الوطني بقدرة 300 ميغاواط ، فازداد الاستثمار الوطني من خلال التقدم التقني المستمر وتعزيز التعاون الدولي في يونيو 2000 .	- أكتوبر2007 وافق مجلس الدولة على خطة التنمية الطويلة الأجل للطاقة النووية (2005-2020) ، التي تحدد الوضع الاستراتيجي للطاقة النووية في التنمية المستدامة للاقتصاد والطاقة. - بحلول عام 2011 بلغت الطاقة النووية في الخدمة تحت الانشاء 11308 ميغاواط مع 13 وحدة و 29245 ميغاواط مع 26 وحدة على التوالي. - كانت كمية توليد الطاقة النووية حوالي 87.4 مليار كيلوواط ساعة في الصين، وهو ما يمثل 1.85٪ من الانتاج الوطني. - إنشاء وإكمال نظام الخدمات التقنية لتشغيل آمن للطاقة النووية ، وتنفيذ الشروط الداعمة لدوره الوقود النووي والبحث والتطويرفي تحسين البرنامج التقني.	-وافق مجلس الدولة على "الخطة الخمسية " للوقاية من التلوث النووي والتلوث الإشعاعي ، وتشهد مرحلة جديدة من التطور الآمن والكفء والمطرد للطاقة النووية في الصين. - اتخذت الحكومة الصينية إجراءات لضمان سلامة الخطة الوطنية للحماية النووية، عن طريق الإدارة بفعالية خلال جميع مراحل التصميم والتصنيع والبناء والتشغيل مع مراقبة الجودة الشاملة. -عام 2015 بلغ عدد وحدات الطاقة النووية قيد التشغيل والتشييد في الصين 28 و 26 على التوالي بسعة 26374 ميغاواط و 28976 ميغاواط، بكمية توليد الطاقة النووية تمثل 2.96٪ من إجمالي توليد الطاقة.

Zeng, M., Wang, S., Duan, J., Sun, J., Zhong, P., & Zhang, Y. (2016). Review of nuclear power development in China: Environment analysis, historical stages, development status, problems and countermeasures. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 59, 1369-1383.

المحور الثاني: الاتجاهات الحالية لاحتياجات الطاقة في الصين

تلعب السياسة دورا أساسيا في تطوير الطاقة النووية في الصين ، حيث يتطلب تطويرها دعما ماليا كافيا. فتعتمد هذه الصناعة كليا على التمويل الحكومي[5].

أ) سياسات الحكومه للتخطيط لبرنامج التنمية النووية فى الصين

تغيرت سياسة تطوير الطاقة النووية فى الصين من التنمية المعتدلة فى الماضى الى التنمية ذات الاولوية. فوفقا للخطة الوطنية لتطوير الطاقة النووية سيتم بناء أكثر من 30 محطة للطاقة النووية في المحافظات الساحلية التي تتسم بكثافات سكانية عالية ومستويات صناعية أعلى بحلول عام 2020. وستصل محطات الطاقة النووية العاملة إلى 44 جيجاوات كما هو مبين في الجدول التالى ، بالإضافة إلى 18 غيغاواط من الطاقة النووية قيد التشغيل وتحت الإنشاء، وسيكون هناك حوالي 23 جيجاوات من محطات الطاقة النووية الجديدة ، وستشكل قدره الطاقة النووية المركبة ما لا يقل عن 6 % من القدرة الوطنية المثبتة، وبالتالى سيتم زيادة إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية إلى 6٪ بحلول ذلك الوقت[6].

جدول رقم 2 المشروعات الحكوميه للطاقة النووية فى للصين

فترة	قدرات جديدة (غيغاواط)	السعة التشغيلية (غيغاواط)	القدرات قيد الإنشاء (غيغاواط)	اجمالى القدرة التشغيلية في نهاية الخطة الخمسية (غيغاواط)
قبل عام 2000				2.268
2005-2001	3.46	4.68	5.58	6.948
2010-2006	12.44	5.58	12.44	12.528
2015-2011	20.00	12.44	20.00	24.968
2020-2016	18.00	20.00	18.00	44.968

Hou, J., Tan, Z., Wang, J., & Xie, P. (2011). Government policy and future projection for nuclear power in China. Journal of Energy Engineering, 137(3), 151-158.

المحور الثالث : الاستثمار في محطات الطاقة النووية

تشكل الطاقة النووية حاليا عنصرا هاما من عناصر أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية العالمية، وهي واحدة من ركائز احتياجات العالم من الطاقة، كما انها تعتبر مساهماً هاماً في إزالة الكربون ، لتوليد تأثير ملموس في تحقيق الاستقرار في الاحترار العالمي للمناخ ، وهذا يتطلب استراتيجية عمل لفريق حكومي دولي ، ولتحقيق هذا الهدف لابد من استثمارات من أجل الوصول إلى قدرة نووية مثبتة تبلغ 930 جيجاوات في عام 2050 ، بالتالى سيكون من الضروري استثمار ما يزيد عن 4 تريليون دولار أمريكي، وسوف يتطلب نصف هذا المبلغ تقريباً (حوالي 2 تريليون دولار أمريكي) في إزالة المنشآت النووية ، وإطالة عمر محطات الطاقة وتوسيع القدرة النووية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، ويتعين على الصين أن تستثمر ما يقرب من ربع (1 تريليون دولار أمريكي) إجمالي المبلغ العالمي في القدرة النووية الجديدة ، وبذلك تصبح الدولة التي لها أكبر مساهمة في تطوير الطاقة النووية.كما موضح بالشكل التالي :

شكل رقم (1) **مساهمه الاستثمارات في محطات الطاقة النوويه من الدول المختلفه**

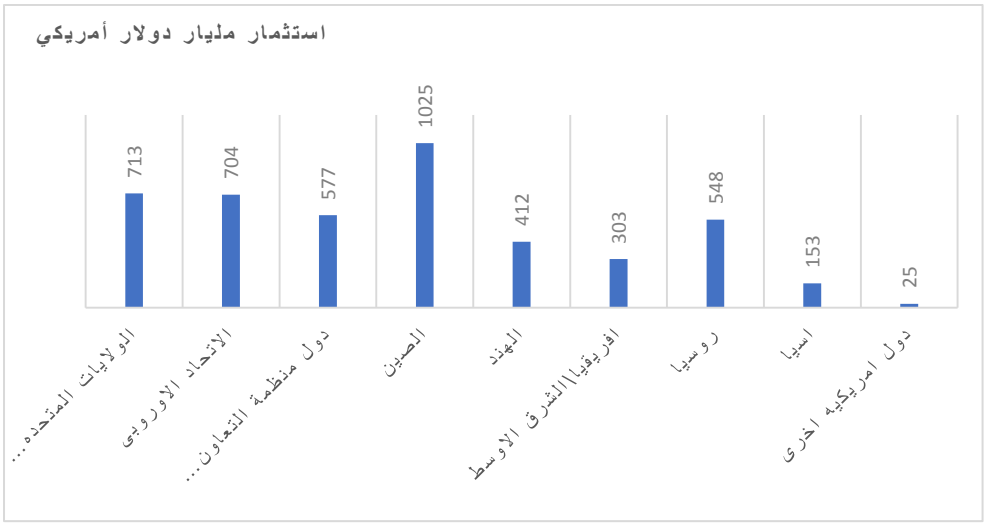

Prăvălie, R., & Bandoc, G. (2018). Nuclear energy: Between global electricity demand, worldwide decarbonisation imperativeness, and planetary environmental implications. Journal of environmental management, 209, 81-92.

كما أن الصين ستشجع الاستثمار الأجنبي في بناء وتشغيل محطات الطاقة النووية التي تمتلك فيها الحصة المهيمنة .كما ستواصل الصين استيراد التكنولوجيا والمعدات المتقدمة من خلال المناقصات الدولية ؛ وستقدم الحكومة سياسات تفضيلية للاستثمار والضرائب لمشاريع الطاقة النووية .كما ستزيد الصين استثماراتها في البحث

والتطوير وفي التعليم العالي في العلوم النووية والهندسة النووية والمواد المتعلقة بها في الجامعات الرئيسية، وتكثف جهودها في مجال البحوث المتعلقة بالتكنولوجيات الهامة مثل وقف تشغيل المنشآت النووية ، وإعادة معالجة الوقود المستنفد ، ومعالجة النفايات النووية والتخلص منها للحد من حجم النفايات المشعة وجعل الطاقة النووية مستدامة [7]

ويتضح من الجدول رقم 2 سترتفع الطاقة التشغيلية للطاقة النووية إلى 12.528 ميغاواط بحلول عام 2010، و 24.968 ميغاواط بحلول عام 2015، و 44.968 ميغاواط بحلول عام 2020. وقد قررت الحكومة الصينية تسريع تنمية الطاقة النووية حتى تصبح عنصرا هاما في بنية توليد الطاقة.[8] **وتتمثل أهداف التخطيط الحكومى للطاقة النووية في الصين فيما يلي :**

الأداء التشغيلي وسلامة الطاقة النووية: ضمان التشغيل الآمن والموثوق لمحطات الطاقة النووية، قانون حماية البيئة والوقاية من التلوث الإشعاعي ومكافحته، تنظيم السلامة والحماية للنظائر المشعة ومعدات الإشعاع

البناء الهندسي: إدخال المنافسة وتنفيذ نظام إدارة المناقصات والعقود لتحسين إدارة المشروع وخفض تكاليف المشروع

الاعتماد علي الذات في تطوير الطاقة النووية : جعل محطات الطاقة ذات التصميم الذاتي،تصنيع المعدات مع توطين محلى، ووضع معايير شاملة لبناء الطاقة النووية ؛ وإدارة العمليات وفقا للممارسة الدولية

الاقتصاد: تخفيض تكاليف التشغيل لجعل الطاقة النووية قادره علي المنافسة مع توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم ،و تقديم آليات تحفيزية كالإعانات الحكومية، والقروض ذات الفائدة المنخفضة، وتخفيض الضرائب.

القوانين والمعايير الفنية: وضع إطار السياسات والمعايير في الصين للطاقة النووية بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك السلامة وإدارة المرافق والطوارئ وإدارة الإشعاع، فضلا عن التصميم الهندسي والتصنيع والبناء والتشغيل

Hou, J., Tan, Z., Wang, J., & Xie, P. (2011). Government policy and future projection for nuclear power in China. Journal of Energy Engineering, 137(3), 151-158.

ب) منهجية الصين للسلامة النووية

النظام العالمي النووي الجديد لضمانات السلامة والأمن

تعتبر السلامة النووية جزءًا مهمًا من الأمن القومي ومجالا هاما لحماية البيئة. خاصه تحديد المواقع ولذلك ، تقوم الدولة بمواصلة تحسين نظام الطوارئ النووية ، ونظام قياسي للقوانين والتنظيم ، وتعزيز بناء البنية التحتية للطوارئ النووية ، وتعزيز التدريب على الطوارئ وتعميق التبادلات الدولية والتعاون في مجال الطوارئ النووية و تشريع "قانون السلامة النووية". [9]

وستتحقق السلامة النووية والتنمية المستدامة علي المدى الطويل وإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية في المجتمع المحلي بالالتزام بالمنهج التالى :.

1-التركيز على التنمية والأمن على حد سواء ، فالأمن النووي وتطوير الطاقة النووية يعتمدان على بعضهما.

2-ينبغي للبلدان النامية التي تقوم بتنمية الموارد النووية ان تتحمل الحقوق والالتزامات علي قدم المساواة ؛ والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن.

3- ينبغي للمجتمع النووي الدولي ان يسعى إلى تحقيق الأمن النووي للمجتمع بأسره ؛ وينبغي للحكومات ان تحسن الوعي بالسلامة النووية ، وان تعزز البناء الذي تقوم به وكذلك مستوي التكنولوجيا.

4-الحفاظ علي التوازن بين العرض والطلب علي المواد النووية.[10]

وتضمن الصين تنفيذ السلامة النووية من خلال :

-تعزيز معايير السلامة والأمن و تطوير آلية دولية أكثر شفافية .

-اعداد برنامج خاص يدعم الدول الوافدة الجديدة في بناء البنية التحتية اللازمة لضمان الطاقة النووية الآمنة والمأمونة.

- وضع خطط استجابة أكثر فعالية في حالات الطوارئ ، وخطوات لحماية المنشآت والمواد النووية .

-معايير أعلى لضمان حماية جميع مخزونات المواد النووية وجميع المرافق النووية بشكل فعال . [11]

المحور الرابع : المؤشرات الاقتصادية للتنمية النووية في الصين

أولا : هيكل توليد الطاقة في الصين

يؤدي موسم الجفاف وموسم الأمطار في المياه إلى عدم استقرار الطاقة الكهرومائية ؛ كما أن لامركزية الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تجعلها غير قادرة على شغل جزء كبير من الطاقة الكهربائية المركبة على المدى القصير، ولذلك فمن الضروري أن تعمل الصين على تحسين هيكل الطاقة بشكل فعال وتحقيق تنويع إمدادات الطاقة ، ويتمثل هيكل الطاقة في الصين كما هو موضح بالشكل (2) :

شكل رقم (2) هيكل توليد الطاقة في الصين عام 2015

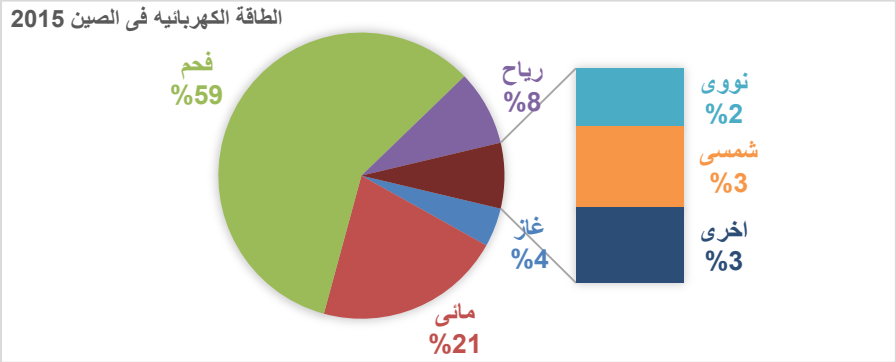

Xing, W., Wang, A., Yan, Q., & Chen, S. (2017). A study of China's uranium resources security issues: Based on analysis of China's nuclear power development trend. Annals of Nuclear Energy, 110, 1156-1164

ثانيا : إجمالي انتاج الكهرباء من الطاقة النووية في الصين

إن بنية الطاقة التقليدية لا تكاد تلبي الطلب على تنمية الكهرباء بالاضافة لندرة الموارد الطبيعية ومن ثم تبين أن الطاقة النووية قادرة على استبدال الطاقة الأحفورية على نطاق واسع، وتلبية كامل احتياجات الكهرباء المتزايدة، وتحسين الأثر البيئي كما يوضح الشكل التالى تزايد نسبة انتاج الطاقة النووية من إجمالي الكهرباء في الصين خلال الفترة من 2000 إلى يونيو 2017 ، فقد بلغ إجمالي الطاقة المركبة 14.83 مليون كيلوواط ، وهو ما يمثل 1.19 % من الطاقة الوطنية ، وحققت محطات الطاقة النووية 2.11٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء في الصين في عام 2013.[12]

شكل رقم (3) القدرة المركبة من الطاقة النووية والنسب المئوية من انتاج الطاقة النووية في إجمالي انتاج الكهرباء في الصين

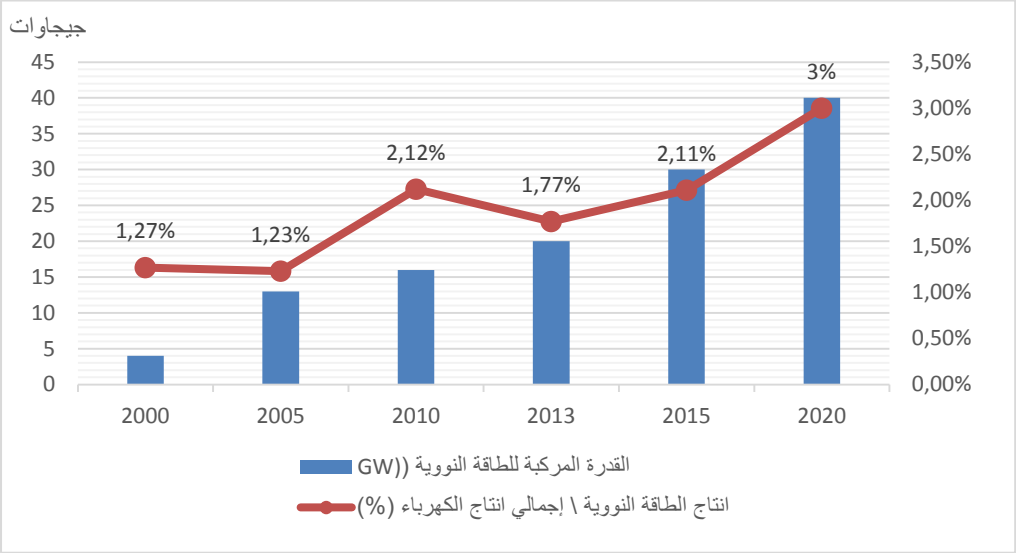

Yuan, X., Zuo, J., Ma, R., & Wang, Y. (2017). How would social acceptance affect nuclear power development? A study from China. Journal of Cleaner Production, 163, 179-186.

جعلت الحكومة الصينية الطاقة النووية العمود الفقري لسياستها في مجال الطاقة حيث تكون لها مصدرا موثوقا للطاقة النظيفة والآمنة، وفعاله من حيث التكلفه ويمكن الاعتماد عليها في المستقبل المنظور. بالاضافة الى انها تمهد الطريق لصناعة نووية جديدة وإحياء عالمي للهندسة النووية والبحوث والتصنيع مما سيكون له تداعيات لنهضة اقتصادية في جميع أنحاء العالم .[13]

ثالثا تصدير التكنولوجيا النووية

يسهم تصدير التكنولوجيا النووية في الصين إلي تعاون الدولي حتى أصبحت من خلاله تمتلك تكنولوجيا طاقة نووية مستقلة بعد الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا ، حيث وصلت جميع المعدات الرئيسية إلى 90٪ من التصنيع المحلي. **وتشير** تقديرات الصناعة للإمكانات الواعدة لها في الأسواق الدولية ، وتحسن القدرة التنافسية في سوق الطاقة .

رابعا الدعم المالي العام للتكنولوجيا

هناك آلية لتسويق الطاقة النووية تنعكس في تعبئة رأس المال الاجتماعي لتمويل هذه الصناعة و استخدام صندوق التمويل الحكومي لدعم البحث والتطوير ، و الحوافز المالية والضريبية ، ففي بداية فترة السداد ، يجب أن تكون الضريبة أقل ما يمكن. وبذلك تكون تكلفة توليد الطاقة النووية عالية للغاية ، ولكن بعد فترة السداد ، تكون تكلفة التوليد أقل من طاقة الفحم[14] .

المحور الرابع : التحليل الاقتصادى والاجتماعي والسياسي لتوليد الكهرباء في الصين

التأثيرات الاقتصادية على سياسة توليد الكهرباء الصينية

تشكل الأسعار المحلية لمصادر الكهرباء عاملا رئيسيا يؤثر علي إدارة الطلب ودفع عجلة النمو الصناعي . أن التكلفة الإجمالية للمشروع لا تقيس الصلاحية الاقتصادية للمشروع .فالمقياس ذو الصلة هو تكلفة الكهرباء التي ينتجها المشروع النووي بالنسبة للمصادر البديلة للكهرباء ومقارنتها بسعر السوق في الكهرباء حين تدخل المحطة النووية إلى الخدمة. حيث تشكل تكاليف الوقود 30٪ من تكاليف الإنتاج الإجمالية لمحطات الطاقة النووية. ومع ذلك ، تشكل تكاليف الوقود للفحم والغاز الطبيعي والنفط حوالي 80٪ من تكاليف الإنتاج ، وبالتالى حققت محطات الطاقة النووية أدنى تكاليف إنتاج بين الفحم والغاز الطبيعي والنفط. كما هو موضح في المخطط التالي :

شكل رقم (4) النسبة المئوية لتكاليف إنتاج الصناعة الكهربائية التي تعزى إلى الوقود النووي والفحم والغاز والنفط.

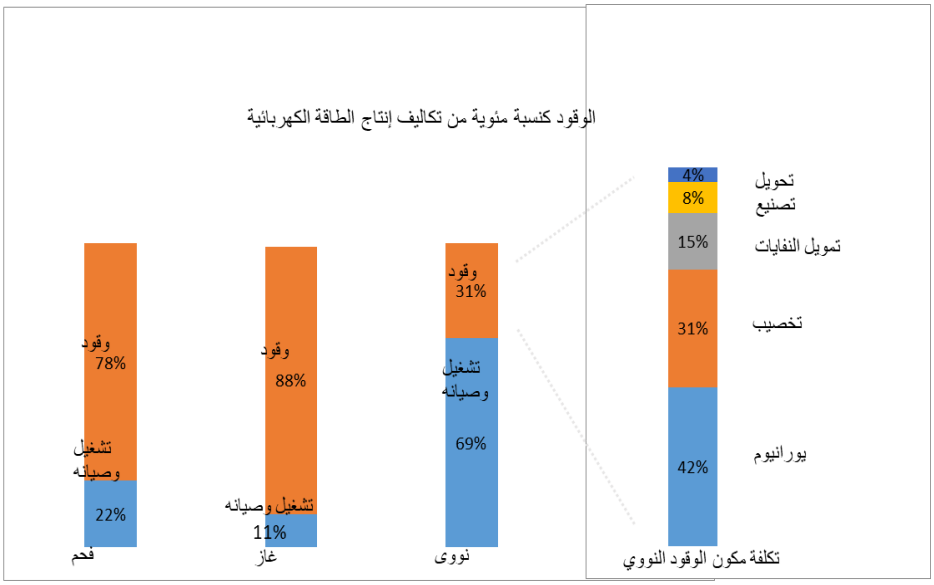

Zohuri, B., & McDaniel, P. (2015). The Economic Future of Nuclear Power. In Thermodynamics In Nuclear Power Plant Systems (pp. 561-586). Springer, Cham.

فالتصاعد التدريجي لأسعار الوقود الأحفوري يقلل من الحافز الوطني لاستخدام الفحم فى توليد الطاقة. كما قامت الصين بتعزيز القدرة المالية لتسهيل الانتقال التكنولوجي في قطاع الكهرباء ، وذلك بفضل الاقتصاد المتسارع والمستوى العالي من المدخرات الحكومية. استخدمت الصين استراتيجية ذات شقين:

(1) تشجيع المشاريع المشتركة مع الأجانب من أجل تسهيل نقل التكنولوجيا والدراية الإنتاجية.

(2) حماية القطاعات الصناعية الرئيسية استراتيجيا من المنافسة الأجنبية المباشرة للسماح بإنشاء مراكز سوق راسخة.

على سبيل المثال كانت محطات الطاقة النووية الأولى في الصين عبارة عن مشاريع مشتركة ساعدت الصينيين في الحصول على الطاقة النووية والمعرفة التقنية التطبيقية ومع نضوج الطاقة النووية الصينية اعتمدت الحكومة سياسة تسمح بالمنافسة الانتقائية من أجل دفع المستوى المحلي إلى مستويات أعلى فى الأداء و ضمان منح الصينيين الفرصة لتطوير القدرة التصنيعية [15].

ولجعل الطاقة النووية خيارا قابلا للتطبيق ، يجب أن تغطي أسعار الكهرباء تكلفة الاستثمار والتشغيل ، وتوفر هامش ربح كاف. فإذا أدرجت تكلفة نقل الوقود والتلوث البيئي بشكل صحيح في توفير الكهرباء ، فان توليد الفحم لن يكون تنافسيا مثل الطاقة النووية، فعلي سبيل المثال تحتاج وحده الطاقة النووية لانتاج مليون كيلوواط إلى وقود نووي قدره 20 إلى 30 طن في السنه ، ونقلها لن يستغرق أكثر من بضع شاحنات. وبالمقارنة تحتاج وحدة الطاقة الحرارية لانتاج مليون كيلو وات إلى 2-3 مليون طن من الفحم سنوياً ، و سيستغرق نقلها 100 عربة قطار يومياً ، و إذا أدرجت تكاليف إزالة الكربون في تكاليف توليد الطاقة في الصين ، فإن تكلفة توليد الطاقة التي تعمل بالفحم ستكون أعلى بكثير من تكلفة توليد الطاقة النووية. [16]

تكاليف الكهرباء المنتجه من الطاقة النووية في الصين

متغيرات الشكل البيانى	
BAU سيناريو العمل المعتاد (الوقود الاحفورى)	LN-B مزيج متوازن منخفض للطاقة النووية
LN-H الطاقة نوويه منخفضة – الكهرومائية	HN-H النووى عالي – المائية
L N-W نووية منخفض – رياح	HN-W النووي عالى – الرياح
LN-PV نووى منخفض –شمسى	HN-PV النووي عالى – شمسى
	HN_B مزيج متوزان عالى للطاقة النووية

شكل رقم (5) إجمالي التكاليف لجميع السيناريوهات في عام 2030 مقارنة بسيناريوBAU

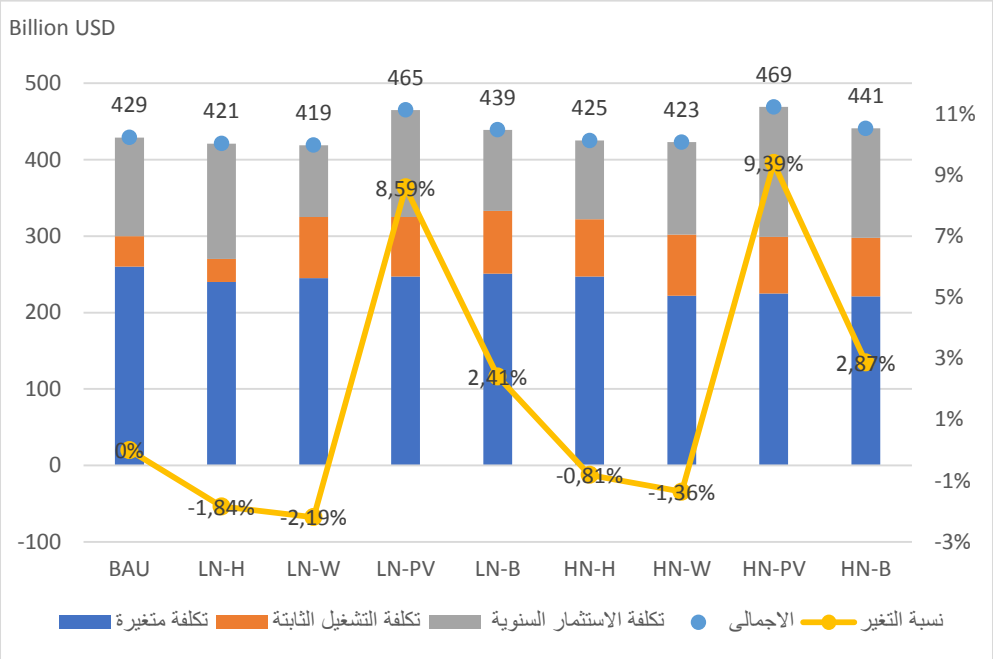

Sun, X., Zhang, B., Tang, X., McLellan, B. C., & Höök, M. (2016). Sustainable energy transitions in China: Renewable options and impacts on the electricity system. Energies, 9(12), 980.

تؤثر تكاليف الاستثمار السنوية بشكل رئيسي على الاختلافات بين أنظمة الكهرباء البديلة ، يتطلب HN-PV أعلى التكاليف (469 مليار دولار أمريكي) ، وهذا يزيد بنسبة 9.39٪ عن سيناريوBAU ،بينما يتطلب LN-H أقل التكاليف (421 مليار دولار أمريكي) أي أقل بنسبة 1.84٪ من حالة BAU ، تتطلب الإصدارات النووية العالية من السيناريوهات بشكل عام تكاليف أكثر بسبب الاستبدال بين الطاقة النووية والطاقة التي تعمل بالفحم . وعلي الرغم من ذلك فسيناريوهات HN-H وHN-W أكثر استدامة من الناحية الاقتصادية من سيناريوهات LN-PV وLN-B .

التأثير الثقافي والاجتماعي

وفرت النخبة الحاكمة في الصين إمكانيات الكفاءة الهندسية كقاعدة للمهارات اللازمة لصانعي السياسة للبدء في التفكير في الطاقة البديلة وادراجها في شروط التنمية الاقتصادية .[17]

التأثيرات التكنولوجية على سياسة توليد الكهرباء الصينية

-اتبعت الحكومة سياسة تشجع المشاريع المشتركة مع الطاقة النووية الأجنبية لنقل التكنولوجيا ، حيث عملت علي إنشاء وصلات شبكية لتوصيل الكهرباء من مراكز الإمداد إلى مراكز الطلب البعيدة جغرافياً لتوسيع التغطية.

-تعززالحكومة البنية التحتية للشبكة .

المحور الخامس : اتجاهات الصين للتنمية منخفضة الكربون

تعتبر الصين مصدراً رئيسياً للانبعاثات الكربونية ، وكذلك ساحة مهمة لمشاريع التخفيف من هذه الانبعاثات ، ولكونها المستهلك الرئيسي للطاقة بطريقة تتسق مع النمو الاقتصادي المستدام والسياسات الحالية والتي قامت علي إثرها بإطلاق حوالي ربع كميات الانبعاثات العالمية من ثاني اكسيد الكربون ولمواجهة الضغوط الدولية للحث علي تقليص انبعاثات الكربون بالاضافة الى الطلب المتزايد علي إمدادات الطاقة الاحفورية في السوق المحلي بدأت الصين في اعادة هيكلة قطاع إدارة الطاقة فى سياق قيادة حكومية جديدة لاحداث توافق في تسعير وسياسات الطاقة علي امتداد الصناعات الوطنية والمحلية ، كما أن تغير المناخ يؤدي إلى تقييد التنمية الاقتصادية والاجتماعية .[18] وبالتالى شرعت الحكومة الصينية في انتهاج خيارات لبرامج مستدامة وتطوير ودمج برامج الإنذار المبكر وتعزيز مؤشرالرصد والتخطيط و وتقييم التنفيذ للحد من الاحترار العالمي وتفعيل مشاركة المجتمع المحلي في إدارة التخفيف من حدة تغير المناخ في إطار التنمية المتكاملة للحوكمة والإشراف على البرامج والإدارة من أجل بيئة مستدامة [19] .

شكل رقم (5) انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

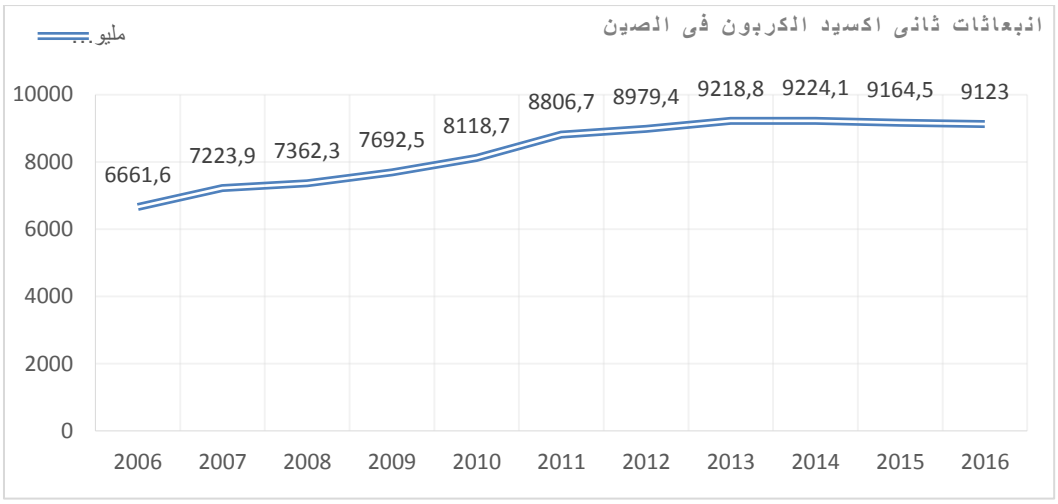

BP review of world energy 2017. https://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy conomics/statistical-review-2017/bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report.pdf.

وتعد الصين أكبر مساهم في الانبعاثات و الاحترار العالمي ، حيث تجاوزت الولايات المتحدة أكبر باعث في العالم في عام 2016. [20] وكما هو موضح بالشكل التالى (42) تزايد الانبعاثات من 9218.8 مليون طن عام 2013 الى 9123 مليون طن عام 2016 بمعدل نمو 4.2% سنويا. وغالبا ما تؤدي الآثار البيئية للوقود الاحفوري إلى تكبد المجتمع تكاليف حقيقية من حيث الصحة البشرية (مثل فقدان أيام العمل ، وتكاليف الرعاية الصحية ، واضمحلال البنية التحتية ، وعلى الرغم من أن الآثار البيئية والتكاليف الاقتصادية المرتبطة بها كثيرا ما تدرج في المقارنات الاقتصادية بين الطاقة المتجددة والطاقة التقليدية.[21]

المحور السادس : الوضع الراهن من العرض والطلب العالمي على موارد اليورانيوم فى الصين

يعد مورد اليورانيوم من امدادات الطاقة الذي يُعتمد عليه كمورد محلي في الصين ، حيث أن سعر اليورانيوم الطبيعي منخفضًا نسبيًا ، بالإضافة الى أن تكاليف المرافق والإدارة منخفضة أيضًا ، كما أن نقله وتخزينه مناسبان .[22]

أولا : الإنتاج العالمي لموارد اليورانيوم

زاد إنتاج اليورانيوم العالمي من (tU 36366) في عام 2001 ، إلى (tU 60496) في عام 2015 والذي يرجع أساسا إلى زيادة الإنتاج في كازاخستان .وتوقع ارتفاع الإنتاج عام 2050 إلى حوالي 23800 طن سنويا في السنة، ويتركز إنتاج اليورانيوم في عدد قليل من البلدان .وشكلت الدول الثلاث الكبرى المنتجة لليورانيوم في العالم - كازاخستان، وكندا، وأستراليا - على التوالي 6٪ و 34٪ و 21٪ من إجمالي الإنتاج في عام 2001 .وتنتج كازاخستان أكبر حصة من

اليورانيوم من المناجم 39٪ في عام 2015 ، تليها كندا (22٪) وأستراليا (9٪) مما جعلها أكبر منتج لليورانيوم في العالم كما موضح الشكل التالى :

شكل رقم (6)

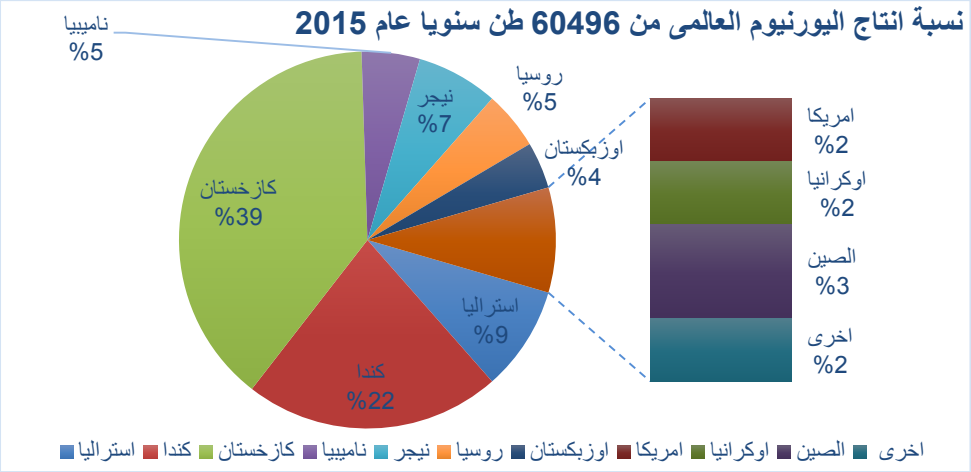

Xing, W., Wang, A., Yan, Q., & Chen, S. (2017). A study of China's uranium resources security issues: Based on analysis of China's nuclear power development trend. Annals of Nuclear Energy, 110, 1156-1164.

ثانيا : الوقود النووى فى الصين

يعد اليورانيوم موردا استراتيجيا هاما من الموارد المعدنية وهو أمر لا غنى عنه لتطوير الصناعة النووية ؛ فيمثل أولوية بالنسبة للعديد من البلدان التي تسعى إلى تأمين نفسها ضد التجاوزات في العرض أو السعر .ولذلك فإن استدامة اليورانيوم كمصدر للوقود تعتبر موضوعا مهما للدراسة ، وبما أن موارد اليورانيوم المحلية في الصين ضعيفة، فإنه من الصعب تلبية الطلب من الإنتاج الداخلي .ونتيجة لذلك، ستظل التبعية الخارجية لموارد اليورانيوم في الصين مستمرة ، وهذا الوضع يفضي إلى السعي لتأمين إمدادات مستقلة للطاقة ، ومع تطور صناعة الطاقة النووية سيكون هناك نمو سريع في الطلب على موارد اليورانيوم في الصين ، وتصبح سلامة توريد هذه الموارد محط اهتمام العلماء الصينيين.

ثالثا : اقتراحات لضمان سلامة موارد اليورانيوم في الصين

1-تعزيز البحث العلمي والاستكشاف

تقوم الصين بزيادة الاستثمارات فى موارد اليورانيوم المحلية و الخارجية عن طريق دراسة النظريات والقوانين الخاصة بتمعدن اليورانيوم، فضلا عن التقنيات المتقدمة وطرق الاستكشاف، وفي الوقت نفسه، يجب على مكاتب البحوث ذات الصلة أن تستكمل تقنيات جديدة لتعدين اليورانيوم مثل تكنولوجيا الاستخراج من موارد اليورانيوم غير التقليدية ، ومن الضرورى توسيع اعمال الاستكشاف خاصة فى المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية. وبالتالى إن ممارسة تعزيز البحوث العلمية والتكنولوجيا من أجل تحسين القدرة التجهيزية للوقود الاجنبي يمكن أن تزيد من كفاءة استخدام الوقود النووي.

2-العمل بنشاط علي الصعيد العالمي لتحقيق مصدر متنوع من الواردات

يجب على الحكومة تشجيع شركات اليورانيوم الصينية على الخروج والمشاركة بنشاط في تنمية موارد اليورانيوم على الصعيد العالمي. وكشفت دراسة شاملة عن أوضاع الموارد المعدنية وبيئات الاستثمار أن البلدان المرشحة للاستثمار في اليورانيوم يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مستويات، يشمل المستوى الأول كازاخستان وأستراليا ومنغوليا وكندا وروسيا والبرازيل .ويشمل المستوى الثاني جنوب أفريقيا وناميبيا والنيجر وأوزبكستان والأردن وفيتنام وكولومبيا وفنزويلا والمغرب .وأخيرا، يشمل المستوى الثالث الولايات المتحدة والهند وأوكرانيا والدنمارك وألمانيا وجمهورية التشيك والسويد والمكسيك ومصر. وستكون البلدان المستهدفة الرئيسية للاستثمار هي البلدان في المستوى الأول .وينبغي إيلاء الاعتبار الجاد للمستوى الثاني من البلدان، ولا يمكن أن يكون المستوى الثالث للبلدان سوى خيار التراجع.

3-تسريع معدل البحث والتطوير للجيل الرابع من وحدات الطاقة النووية

تكنولوجيا المفاعل يمكن تحسينها لتخفيض التكلفة إلي مستوي مقبول ولجعلها جاهزة للتشغيل التجاري علي نطاق واسع ؛ فالمفاعلات السريعة مصممة لإنتاج طاقة أكبر بمعدل يتراوح بين 60 إلى 70 ضعفاً من موارد اليورانيوم مقارنة بالجيل الحالي من المفاعلات الحرارية . تتسم هذه المفاعلات بكفاءة عالية وتنتج نفايات نووية أقل بكثير وذلك من خلال إعادة تدوير الوقود المستهلك الذي يعمل علي خفض كبير في الطلب علي خامات اليورانيوم [23].

4-النظم الاداريه القانونية لإدارة الوقود النووي المستهلك فى الصين

قامت الصين بإنشاء مؤسسة للفحص والإدارة ومؤسسة للتنفيذ بشكل منفصل ، وتعد وزارة حماية البيئة (الوكالة الوطنية لحماية البيئة) مسؤولة عن رصد وإدارة العمل المتعلق بالنفايات المشعة ؛ بما في ذلك العمل التنظيمي لإعداد وإصدار القوانين واللوائح والمعايير المرتبطة بحماية البيئة ؛ فحص واعتماد تقرير الأثر البيئي ، وتوقيع وإصدار تصاريح سلامة البناء والتشغيل لمستودعات النفايات ذات المستوى المنخفض (LLW) ، والمستودعات ذات المستوى العميق من المخلفات الجيولوجية ؛ والإشراف والتفتيش على حماية البيئة وسلامة المرافق .

كما ان هيئة الطاقة الذرية الصينية هي إدارة مركزية للحكومة مسؤولة عن العمل التنظيمي لإعداد تخطيط إدارة النفايات في مجالات إدارة النفايات المشعة والوقود المستهلك بالتعاون مع وزارة حماية البيئة ، والقوانين واللوائح الوطنية والمعايير الوطنية ومعايير التجارة النووية المرتبطة بإدارة النفايات المشعة.[24]

من الضروري أن تستخدم الصين اليورانيوم الطبيعي بكفاءة وأن توسع تكنولوجيا إعادة معالجة الوقود لتحسين كفاءة دورة الوقود النووى [25]. كما يجب على صانعي السياسة فى الصين أن يولوا المزيد من الاهتمام لإدارة الوقود المستنفد عن طريق دعم التمويل المستدام والكافي ، بالإضافة إلى إنشاء نظام قانوني نووي متخصص. بالتالى فإن نجاح نقل دورة الوقود النووي المستقبلية للصين سيشكل إلى حد بعيد اتجاهات التنمية العالمية المتعلقة بالطاقة النووية.[26]

المحور السابع : نظام التوليد المشترك للماء و الكهرباء في محطات الطاقة النووية

إن العجز الحاد في المياة العذبة والاستهلاك المتنامي للاحتياجات المحلية والتكلفة المرتفعة لانتاج مياه التحلية باستخدام الطاقة الاحفورية الناضبة وما ينتج عن استخدامها من تلوث بيئي ، تجعل خيار استخدام الطاقة النووية لتحلية المياة الخيار الملائم في العقود المقبلة [27].

شكل رقم 6 نظام التوليد المشترك للمياه / الكهرباء على نطاق واسع في محطة الطاقة النووية.

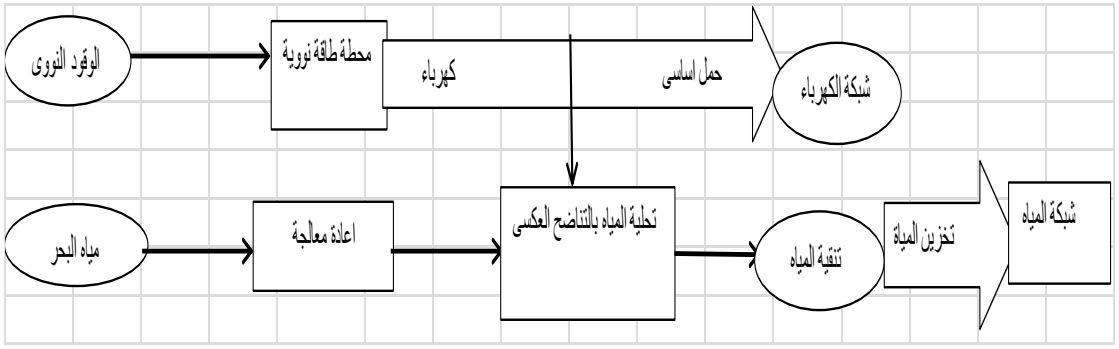

Li, J., Li, C. F., Zhang, Y. X., & Yue, H. G. (2014). Study on the large-scale water/electricity cogeneration system in nuclear power plants. In Applied Mechanics and Materials (Vol. 448, pp. 1912-1915). Trans Tech Publications.

وكما هو مبين في الشكل أن ربط تقنيات تحلية المياة بالطاقة النووية سيتيح الاستفادة من الموارد واعتمادها كعنصر أساسي في خدمة الحلول اللازمة لاستدامة الأمن المائي ، حيث تعمل أنظمة المحطات النووية في الصين بتحلية مياة البحر عن طريق التناضح العكسي فيمَكنها من توفير كميات كبيرة من المياة العذبة لمناطق نقص المياة [28].

تحليل الأوضاع لنظام التوليد المشترك للمياه و الكهرباء النووية

كمثال على ذلك ، يقترن مفاعل نووي بقدرة 1200 ميغاواط بمحطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي تبلغ 3.60 Mm3/d لمحطة توليد مشترك للمياه و الكهرباء. لضمان التشغيل الآمن لمحطة الطاقة النووية ، يعمل المفاعل النووي في حمولة كاملة ، في حين يعمل محطة التحلية بالتناضح العكسي بحمل متغير لتلبية متطلبات شبكة الطاقة . يتم تحليل تكلفة المياه العذبة ، وقدرة الذروة والتكلفة القصوى لنظام التوليد المشترك للماء / الكهرباء مع ثلاث طرق للتشغيل . نتائج التحليل مبينة في الجدول رقم 3

جدول رقم 3 مقارنة لثلاث طرق لنظام التوليد المشترك للمياه والكهرباء في محطه الطاقة النووية			
محطة الطاقة النووية	نظام التشغيل1	لنظام التشغيل2	لنظام التشغيل 3
(1) الإنتاج المقدر للطاقة (ميغاواط)	1200	1200	1200
(2) إنتاج الطاقة إلى الشبكة (ميغاواط)			
اليوم (ميغاواط)	600	900	1200
ليله (ميغاواط)	600	600	600
(3) القدرة التي تبلغ ذروتها (%)	0	33	50
محطة تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي			
(1)تقدير انتاج المياه / Mm3) d) [29]	3.60	3.60	3.60
(2)وضع التشغيل اليومي (h)	24 (100%)	(Day50%- Night100%)	(Day0%- Night100%)
(3) الإنتاج الحقيقي للمياه (Mm3/d)	3.60	2.55	1.65
تكلفه المياه			
(1) تكلفه الاستثمار (يوان/m3)[30]	1.24	1.75	2.70
تكلفه الطاقة (يوان/m3)[31]	0.80	0.55	0.00
(3)تكلفة الغشاء (يوان /m3)	0.38	0.38	0.38
Medicamen cost (Yuan /m3)	0.36	0.36	0.36
تكلفة أخرى (يوان / m3)	0.45	0.45	0.45
التكلفة الاجماليه (يوان/m3)	3.23	3.49	3.89
4-التكلفة الذروة القصوى (يوان/ميغاواط)		65.0	165.0

Li, J., Li, C. F., Zhang, Y. X., & Yue, H. G. (2014). Study on the large-scale water/electricity cogeneration system in nuclear power plants. In Applied Mechanics and Materials (Vol. 448, pp. 1912-1915). Trans Tech Publications.

تشير نتائج التحليل إلى ما يلي

(1) وفقا لطريقه التشغيل 1 ، فان محطه تحليه مياه البحر التي تعمل بالتناضح العكسي تسير في وضع الحمل الكامل في 24 ساعة في اليوم. وتبلغ التكلفة الاجماليه للمياه العذبة اقل من 3.23 يوان/م 3 ، ولكن نظام توليد الطاقة المشتركة لا يبلغ ذروته (دون النظر في قدره المفاعل النووي التي بلغت ذروتها) .

(2) وفقا لطريقه التشغيل 2 ، تعمل محطه تحليه المياه التناضح العكسي مع وضع التحميل المتغير(اليوم 50%-الليلة 100%). ويمكن للمفاعل النووي ان يوفر 900 ميغاواط لشبكه الكهرباء اثناء النهار ، ويمكنه ان يوفر الطاقة 600 ميغاواط اثناء الليل. وتبلغ الطاقة الاستيعابية 33 %، والتكلفة الاجماليه للمياه العذبة تزيد قليلا إلى 3.49 يوان/م 3. وتبلغ تكلفة الذروة 65 يوان/ميغاواط.

(3) وفقا لطريقه التشغيل 3 ، تعمل محطه تحليه المياه التناضح العكسي مع وضع التحميل المتغير (اليوم 0%-ليله 100%). ويمكن للمفاعل النووي ان يزود شبكه الكهرباء بالطاقة الكهربائية خلال النهار ، ويمكن ان يوفر الطاقة 600 ميغاواط خلال الليل. وتبلغ السعه القصوى 50 % ، وتبلغ التكلفة الاجماليه للمياه العذبة 3.89 يوان/ م 3 . وتبلغ التكلفة القصوى 165 يوان/ميغاواط.

الاستنتاجات

عندما تستخدم فائض الطاقة النووية اثناء الليل لتحليه مياه البحر في نظام توليد الماء/الكهرباء ، فان تكلفه المياه العذبة اقل من تكاليف تحليه الطاقة التقليدية (حوالي 4 ~ 5 يوان/م 3) .

1-يعد نظام التوليد المشترك للطاقة / الكهرباء على نطاق واسع في محطات الطاقة النووية قيماً للتطبيق في الصين ، وهو ما يمكن أن يحسن قدرة الذروة ، ويقلل من تكلفة تحلية المياه ويخفف من نقص المياه في المدن الساحلية.

2- اقتران محطه الطاقة النووية بالتناضح العكسي وتحليه مياه البحر هي طريقه أفضل ، يمكن ان تتجنب التلوث الإشعاعي المحتمل بمياه التحلية.

3- في اطار التشغيل الكامل للمفاعل النووي ، تعمل محطه تحليه المياه التناضح العكسي بشكل أفضل مع وضع التحميل المتغير (اليوم 50 %-الليلة 100 %). وفي هذه الحالة ، تبلغ الطاقة الاستيعابية لنظام التوليد المشترك للمياه والكهرباء 33 % ، وتبلغ التكلفة الاجماليه للمياه العذبة 3.49 يوان/م 3 ، وتبلغ تكلفة الذروة 65 يوان/ميغاواط 32.

نتائج الدراسة :

1- توليد الكهرباء بالطاقة النووية ذو كلفة تنافسية مقارنة مع المصادر المعتمدة على الوقود الاحفورى في الصين .

2- انتاج الكهرباء من الطاقة النووية يحد من الاثار السلبية لظاهرة التغير المناخى ، حيث تؤدى الى خفض انبعاثات غاز ثانى اكسيد الكربون وبالتالى تقلل من غازات الدفيئة.

3-تمتلك الصين المقومات المادية والبشرية التى تؤهلها لامتلاك مفاعلات نووية لانتاج الكهرباء.

الخلاصة :

نستنتج من هذا البحث ان الطاقة النووية هي خيار قابل للتطبيق لإنتاج الكهرباء في المستقبل ؛ حيث أنها أكثر أمناً ونظافة وأرخص سعراً ، والتوسع فيها لإنتاج الكهرباء يُمكننَا أن نساعد في حماية الأرض وصحة الإنسان ؛ فهى صديقة للبيئة و طاقة مستدامة ذات أسعار معقولة وموثوقة وآمنة ومدعومة بمعايير السلامة الصارمة، وثقافة الشفافية ، وتفعيل التعاون الدولي .

الهوامش:

[1] Xing, W., Wang, A., Yan, Q., & Chen, S. (2017). A study of China's uranium resources security issues: Based on analysis of China's nuclear power development trend. Annals of Nuclear Energy, 110, 1156-1164

[2] Dong, F., & Hong, L. (2000). Clean development mechanism and nuclear energy in China. Progress in nuclear energy, 37(1-4), 107-111.

[3] Guo, X., & Guo, X. (2016). Nuclear power development in China after the restart of new nuclear construction and approval: A system dynamics analysis. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 57, 999-1007

[4] Panos, E., Densing, M., & Volkart, K. (2016). Access to electricity in the World Energy Council's global energy scenarios: An outlook for developing regions until 2030. Energy Strategy Reviews, 9, 28-49.

[5] Zhao, D. (2017, July). Energy Needs and Potential Nuclear Power Development in China. In 2017 25th International Conference on Nuclear Engineering (pp. V008T12A005-V008T12A005). American Society of Mechanical Engineers.

[6] Hou, J., Tan, Z., Wang, J., & Xie, P. (2011). Government policy and future projection for nuclear power in China. Journal of Energy Engineering, 137(3), 151-158.

[7] Dongli S. (2011) Nuclear Energy Development in China. In: Yi-chong X. (eds) Nuclear Energy Development in Asia. Energy, Climate and the Environment Series. Palgrave Macmillan, London,pag 45,50

[8] Dazhong, W., & Yingyun, L. (2002). Roles and prospect of nuclear power in China's energy supply strategy. Nuclear Engineering and Design, 218(1-3), 3-12.

[9] Xu, Y., Kang, J., & Yuan, J. (2018). The Prospective of Nuclear Power in China. Sustainability, 10(6), p 2086.

[10] Mu, R., Zuo, J., & Yuan, X. (2015). China's approach to nuclear safety—From the perspective of policy and institutional system. Energy Policy, 76, 161-172.

[11] Heinonen, O. (2016, January). A New Nuclear World Order: Safety, Security, and Safeguards. In Die Zwischengesellschaft , Nomos Verlagsgesellschaft mbH & Co. KG. (pp. 91-100).

[12] Zeng, M., Wang, S., Duan, J., Sun, J., Zhong, P., & Zhang, Y. (2016). Review of nuclear power development in China: Environment analysis, historical stages, development status, problems and countermeasures. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 59, 1369-1383.

[13] Catlow, F. (2013, November). A Review of Nuclear Power in China. In ASME 2013 International Mechanical Engineering Congress and Exposition (pp. V06BT07A057-V06BT07A057). American Society of Mechanical Engineers.

[14] Xu, Y., Kang, J., & Yuan, J. (2018). The Prospective of Nuclear Power in China. Sustainability, 10(6), p 2086.

[15] Valentine, S. V. (2014). The socio-political economy of electricity generation in China. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 32, 416-429.

[16] Dongli S. (2011) Nuclear Energy Development in China. In: Yi-chong X. (eds) Nuclear Energy Development in Asia. Energy, Climate and the Environment Series. Palgrave Macmillan, London,pag 61.

[17] Sun, X., Zhang, B., Tang, X., McLellan, B. C., & Höök, M. (2016). Sustainable energy transitions in China: Renewable options and impacts on the electricity system. Energies, 9(12), 980.

[18] Wang, K., Mao, Y., Chen, J., & Yu, S. (2017). The optimal research and development portfolio of low-carbon energy technologies: A study of China. Journal of Cleaner Production.

[19] Tambo, E., Duo-Quan, W., & Zhou, X. N. (2016). Tackling air pollution and extreme climate changes in China: Implementing the Paris climate change agreement. Environment international, 95, 152-156.

[20] Sovacool, B. K. (2008). Valuing the greenhouse gas emissions from nuclear power: A critical survey. Energy Policy, 36(8), 2950-2963.

[21] Fang, Y. (2011). Economic welfare impacts from renewable energy consumption: the China experience. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 15(9), 5120-5128.

[22] Xu, Y. C. (2008). Nuclear energy in China: contested regimes. Energy, 33(8), 1197-1205.

[23] Xing, W., Wang, A., Yan, Q., & Chen, S. (2017). A study of China's uranium resources security issues: Based on analysis of China's nuclear power development trend. Annals of Nuclear Energy, 110, 1156-1164

[24] Wang, Q. (2009). China needing a cautious approach to nuclear power strategy. Energy Policy, 37(7), 2487-2491

[25] Yue, Q., He, J., Stamford, L., & Azapagic, A. (2017). Nuclear Power in China: An Analysis of the Current and Near-Future Uranium Flows. Energy Technology, 5(5), 681-691.

[26] Gao, R., Choi, S., Ko, W. I., & Kim, S. (2017). Economic potential of fuel recycling options: A lifecycle cost analysis of future nuclear system transition in China. Energy Policy, 101, 526-536.

[27] Zheng, X., Chen, D., Wang, Q., & Zhang, Z. (2014). Seawater desalination in China: Retrospect and prospect. Chemical engineering journal, 242, 404-413.

[28] Avrin, A. P., He, G., & Kammen, D. M. (2015). Assessing the impacts of nuclear desalination and geoengineering to address China's water shortages. Desalination, 360, 1-7.

[29] متوسط استهلاك الكهرباء لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي على نطاق واسع هو 0.4 كيلو واط في الساعة / م3.

[30] تبلغ تكلفة الاستثمار في مشروع تحلية مياه البحر بالتناضح العكسي على نطاق واسع 4500 يوان / م 3 / يوم، فترة السداد هي 20 سنة ، ومعدل الفائدة السنوي 6.5٪

[31] أسعار الطاقة في النهار والليل هي 0.40 و 0.0 يوان / كيلووات ساعة ، على التوالي.

[32] Li, J., Li, C. F., Zhang, Y. X., & Yue, H. G. (2014). Study on the large-scale water/electricity cogeneration system in nuclear power plants. In Applied Mechanics and Materials (Vol. 448, pp. 1912-1915). Trans Tech Publications.

"الأوضاع الاقتصادية والأمنية في العراق: تركة الاحتلال الأمريكي"

"The economic and security situation in Iraq: the legacy of the American occupation"

رايس طاهر

دكتوراه في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المنار

الملخص

يعتبر الوضع الامني والاقتصادي للعراق بعد الاحتلال الامريكي 2003، واحد من أهم المواضيع المهمة التي تحاول هذه الورقة الوقوف عليها من خلال دراسة في الاوضاع الاقتصادية للعراق لإدراك الوضعية الحقيقية للواقع الاقتصادي المهترئ، والذي ادى الى تردي الاوضاع الاجتماعية للمواطن العراقي، هذا الى جانب الوضع الامني المخترق، والضعف الذي تعيشه المؤسسة الامنية العراقية والذي انعكس على الامن في العراق بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال، الغزو، التداعيات، الأمن.

Abstract:

The subject of Iraqi security and economic after the US occupation in 2003, is one of the most important that this paper tries to stand by a study in the economic conditions of Iraq to understand the real situation of the worn-out economic reality, which led to the deterioration of the social conditions of the Iraqi citizen, in addition to the security situation penetrated And the weakness of the Iraqi security establishment, which was reflected on security in Iraq generally.

مقدمة:

لقد اتفق الجميع على أن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 قد ألقى بظلاله بقوة على مختلف أوجه الحياة، كما أن موجة العنف بلغت أقصى مدى لها في عدة مناسبات، إن تدهور الأوضاع الأمنية في العراق والاقتصادية كان لها أثر كارثي في الشعب العراقي، مما أثر على القدرة النفطية للعراق التي تبلغ 12 مليون برميل يومياً، فإنه لم يتمكن من إنتاج أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً منذ عام 1979. ويعد أحد أسباب هذا الضعف في الإنتاج تكرار تفجر الحروب في الزمن المعاصر، كالحرب مع إيران (1980-1988)، وحرب الكويت (أوت 1990- فبراير 1991)، والحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق منذ عام 2003، والتي يمكن القول إنها مازالت مستمرة حتى اليوم. هذه الحروب، إلى جانب النزاعات الداخلية المستمرة، أدت إلى ضعف الاستثمار في مجال النفط العراقي. إلا أن فترات الاستقرار والسلام النسبي العابرة أدت إلى توفير بعض الفرص القصيرة لزيادة حجم الإنتاج إلى 2.5 مليون برميل يومياً في الفترات ما بين عامي 1979 و1980- وعامي 1999 و2001، وفي الوقت الحاضر[1].

والسؤال الجوهري الذي نسعى للوصول إليه من خلال هذه الورقة البحثية:

"ماهي تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الوضعين الاقتصادي والأمني في ظل موجات التحول الديمقراطي؟"

خطة الدراسة:

- **مقدمة.**
- **المحور الاول: واقع الوضع الاقتصادي في العراق بعد الاحتلال الامريكي**
- **المحور الثاني: انعكاسات الوجود الامريكي في العراق على الوضع الامني**
- **الخاتمة.**

المحور الاول: واقع الوضع الاقتصادي في العراق بعد الاحتلال الامريكي

إن المتتبع للوضع العراقي يعي تماما أن الاحتلال الامريكي كان له الكثير من الجوانب السلبية اللاإنسانية والتي ساهمت في تراجع العراق اقليميا ودوليا، ولعل من أهم التداعيات الكبيرة تدمير البنى التحتية تدميراً هائلاً شملت الجسور والطرق والمباني الحكومية والمعامل والمشاريع والمؤسسات التعليمية والمدارس وحل الجيش العراقي وسرقة كل شيء يعود إلى الدولة العراقية وتهريب المسروقات إلى دول الجوار وشمال العراق بدون أن تضع هذه الدول أي عائق أمام تدفق هذه المسروقات إلى أراضيها وأصبحت بالتالي شريكة في عملية تدمير العراق ففتحت أبوابها على مصارعها للسراق والمواد المسروقة واستمرت بعد ذلك تصدير المعامل المدمرة والآلاف الأطنان من الحديد الخردة لكي يتم تصديره إلى دول صناعية[2].

وقد أريد لعملية تدمير وتفكيك الاقتصاد العراقي بهذه الطريقة تبرئة الإدارة الأمريكية من المسؤولية وإظهار الشعب العراقي كشعب ضعيف لا يدرك مصالحه ويحتاج إلى الوصاية والرعاية والأخذ بيده نحو التحضر وتعلم الديمقراطية تحت الإشراف الأمريكي[3]، لتبرير غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإفهام الشعب العراقي بأنها عملية تحرير له، وإن نتائج هذا الاحتلال على الاقتصاد العراقي كثيرة منها تفاقم البطالة بشكل كبير واستشراء الفقر وتعطيل معمل القطاع الصناعي كافة وتدمير القطاع الزراعي بكل مرافقه بعد أن كانت مساهمته أثناء مرحلة الحصار في الناتج المحلي الإجمالي جيدة، وكذلك من نتائج الاحتلال فتح باب الاستيراد بدون رقابة أو جمارك من خلال فتح الحدود أمام السلع الاستهلاكية الرديئة، حيث غزت الأسواق العراقية كافة البضائع سواء صناعية أم زراعية بدون ضوابط ولا رقابة ولا سيطرة نوعية عليها، كل ذلك أدى إلى تدمير الاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد إنتاجي يتوجه بموجب خطط تنمية اقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي ملحوظ لتحقيق أهداف معينة ومعروفة ومدروسة إلى اقتصاد استهلاكي بحيث يعتمد على السلع والخدمات المستوردة من الخارج أي هدف الاحتلال هو جعل العراق سوقاً مهمة لتصريف السلع والخدمات التي ينتجها والهدف من ذلك كله هو جعل الاقتصاد العراقي لا ينهض من جديد وتكوين قاعدة تنموية

اقتصادية جديدة من أجل النهوض، فضلا عن إثارة موضوع ديون العراق وتمثيلية إعادة إعمار العراق ومشاريع الخصخصة[4].

1/البطالة والخصخصة

تعد مشكلة البطالة واحدة من اخطر المشاكل التي يواجهها العراق منذ الاحتلال، ولا يكمن منبع الخطورة هنا في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل الذي يمثل هدرا في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عنه من خسائر اقتصادية فحسب بل ينبع أيضا من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة البطالة، ولا سيما بين الشباب إذ تعد البطالة البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف، وهي أمور برزت بشدة السطح العراقي في الأعوام التي تلت الاحتلال، إن ارتفاع البطالة يعني انعدام إمكانية الحصول على الدخل مع ما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر[5].

وأشارت التقديرات المختلفة على أن حجم البطالة في العراق تراوحت من 30 و35% من قوة العمل، وهي ناتجة عما خلفه الحصار من تدمير لكثير من المؤسسات الإنتاجية وشحة المواد الأولية اللازمة لتشغيل المنشآت والمصانع والورش فضلاً عن تقلص الاستثمارات الجديدة بل توقفها نهائيا في بعض السنوات وخاصة الاستثمارات الحكومية، ولكنها ارتفعت في ظل الاحتلال بنسبة كبيرة بعد حل الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي وتسريح أعداد كبيرة من العاملين في مؤسسات الدولة[6]، وخاصة العاملين في المنشآت التابعة لمؤسسات التصنيع العسكري والإعلام والثقافة.

هذا علاوة على أن هناك مشاريع تعد إصلاحية لإصلاح الاقتصاد العراقي، ألا وهي خصخصة القطاع العام وقانون الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي سيفاقم أزمة البطالة وسوف تتصاعد نسبها بسبب تسريح الألاف من العاملين في هذه المشاريع لأسباب تتعلق بالربح. بينما كانت بعض الآراء المناقضة حول وجود حل لهذه المشكلة، أو التخفيف عنها بشكل كبير، وهي مشاريع اعادة اعمار العراق، حيث سوف تستقطب الكثير من الايدي العاملة العاطلة عن العمل، ونحن نعتقد ان هذا الحل هو ليس جذريا ودائمياء بل هو حل وقتي ينتهي بانتهاء تلك المشاريع، والحل حسب اعتقادنا هو إعادة الاستثمار الحكومي في الاقتصاد العراقي ودعم مشاريع القطاع العام وتطويره وإعادة تأهيل المشاريع المدمرة

واعادتها الى الحياة الاقتصادية، وكذلك تطوير الحقول النفطية واستغلال الحقول المكتشفة والتي لم تستغل الى حد الآن، إن هذه الخطوات باعتقادنا سوف تمتص الاعداد الهائلة من الايدي العاطلة عن العمل وزجها في العملية الاقتصادية من خلال تنمية اقتصادية واضحة المعالم وتلائم البيئة العراقية وليست برامج مستوردة[7].

أصبح موضوع الخصخصة من المواضيع المهمة المتداولة بين الكتاب الاقتصاديين في العالم، وأصبحت ظاهرة عالمية في اثر المتغيرات الاقتصادية الحالية وبالأخص الدعوة لتغيير دور الدولة الاقتصادي من إنمائي (دور قيادي وتحكمي) الى دور تصحيحي ومن ثم أصبحت الخصخصة احدى طرق الإصلاح الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وبذلك تم استخدام الخصخصة كسياسة اقتصادية أو وسيلة عملية لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول والخصخصة هو تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق بيع المشاريع الإنتاجية أو المساهمة في إدارة قسم من المشاريع، وجاءت هذه السياسة مع الدعوة العالمية لسياسة العولمة والتحول الى اقتصاد السوق وتبني هذه السياسة بوصفها إجراء إصلاحيا لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ومنها المديونية والفقر والبطالة والكثير من المشاكل الاقتصادية.

إن تبني اية دولة برامج عمليات الخصخصة لابد وان تسعى بها الى تحقيق العديد من الاهداف وأهمها:

1. تحسين الكفاية الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة.
2. تخفيف الاعباء المالية للدولة التي تسببها شركات ومؤسسات القطاع العام الخاسرة ومن ثم تتمكن من توفير موارد مالية لتمويل انشطة أخرى.
3. توسيع حجم نشاط القطاع الخاص والاعتماد عليه أكثر في عملية النمو والتنمية.
4. تطوير الأسواق المالية المحلية.
5. توسيع قاعدة الملكية.

إما بدايات الخصخصة في العراق فقد بدأت في أواخر الثمانينيات خلال الحرب العراقية الإيرانية التسعينيات خلال الحصار الاقتصادي على العراق، حيث تم اجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية منها:

1. تحويل منشآت القطاع العام الى شركات تعمل على اسس تجارية ذات شخصية مستقلة تهدف الى تحقيق ارباح بهدف الاستمرار في الحياة الاقتصادية وفي السوق.

2. ايجار وبيع بعض المشاريع الانتاجية التابعة للقطاع العام عن طريق المزاد العلني وتحويلها الى شركات مساهمة أو شركات خاصة.

وهذه الاجراءات تبنتها الدولة في حينها من أجل تخفيف الأعباء المالية للحرب والحصار الاقتصادي المفروض على العراق خلال التسعينيات والهدف منه تخفيف العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال الحصول على الموارد المالية فضلا عن أن أسعار النفط كانت في أدنى مستوى لها خلال المرحلتين اعلاه، لكن بقي القطاع العام (الاشتراكي) هو القطاع القائد في الدولة، أي ان دور الدولة لازال انمائيا ومخططا لًلاقتصاد العراقي[8].

هناك جملة من العوامل التي حدت من نجاح الخصخصة في العراق في المرحلتين أعلاه أهمها:

1. عدم توفر سوق مالية متطورة للاسهم.
2. سيطرة الحكومة على الجهازين المصرفي والمالي.
3. عدم ثقة القطاع الخاص بالإجراءات التي تتبعها الحكومة.
4. اعتماد معظم المؤسسات الصناعية على مواد اولية مستوردة وقلة ايرادات العملة الاجنبة، والتخصيصات للقطاع الخاص.
5. عدم أو قلة وجود الشركات الاستثمارية الكبيرة في البلد وضآلة حجم الشركات المساهمة الخاصة.
6. ضعف مشاركة المواطنين في عملية الخصخصة وذلك لعدم تشجيع اقامة شركات مساهمة تستطيع ان تجمع رأسمالا كًبير ا يًمكنها من شراء مشاريع صناعية كبيرة.

أما اليوم وفي ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، والدعوات الكثيرة الداعية الى خصخصة القطاع العام أو خصخصة الاقتصاد العراقي ككل[9]، وفي ظل الظروف الراهنة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي وعدم وضوح المعالم والبرامج السياسية للحكومة المقبلة واتجاهاتها لذا يتطلب عليها معالجتها والتخفيف من العوامل التي تؤثر في نجاح الخصخصة في العراق وتحقيقها الأهداف المرجوة منها[10]:

1. التباطؤ في النمو الاقتصادي والذي نجم عنه افتقار الاقتصاد العراقي الى القدرة التنافسية االتي تتطلبها المتغيرات الدولية.
2. استفحال البطالة حيث يعاني العراق من المشكلة التي تفاقمت في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي يشهدها حيث ارتفعت الى نحو 30-35% من قوة العمل العراقية[11].
3. سوء التوزيع في الثروات والدخول خاصة مع اعلان الحكومة العراقية التوسع في برنامج الخصخصة ودور القطاع العام والنية في بيع العديد من مؤسسات القطاع العام تحت مسوغ

الخصخصة ومن ثم يعمق سوء توزيع الثروات والدخول بين فئات وشرائح المجتمع العراقي. ارتفاع معدلات التضخم وما ينطوي عليه من مشكلات عديدة.

4. دور القطاع الخاص العراقي الذي ما يزال ضعيفاً.
5. مشكلة الإدارة وهي من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي في إطار خصخصة الاقتصاد والتحول الى القطاع الخاص.

ومما تقدم، نرى أنه، إذا كان تطبيق الخصخصة لابد منه أو من سياسة الحكومة المقبلة، يجب ان تتخذ الاجراءات الآتية من اجل تحقيق عملية نجاح الخصخصة في العراق حسب اعتقادنا وهي:

1. لوجود المشاكل الكثيرة في العراق، ومنها عدم استقرار الأمن وعدم الاستقرار السياسي واستفحال البطالة والكثير من المشاكل، نرى تأجيل موضوع الخصخصة لمدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات من الآن، وذلك لكي تضع الحكومة المقبلة السياسات اللازمة لإجراء التحويل إلى الاقتصاد الحر أو السوق، أو استخدام اجراء أخر وهو التباطؤ في الإجراءات الخاصة بتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق التدرج ببيع المشاريع بشكل تدريجي وليس بشكل عام[12].
2. وللمبررات السياسية والاجتماعية للشعب العراقي واقتصاده لابد من وجود القطاع العام في الاقتصاد العراقي حاليا لغرض قيادة الاقتصاد إلى التنمية الاقتصادية حيث ان المبررات التي نشأ منها مازالت موجودة[13]، حيث انه مطلوب سياسيا لتأكيد السيادة والاستقلال الوطني ومطلوب اقتصاديا من أجل قيادة عملية التنمية الاقتصادية نحو نمو اقتصادي أفضل وبالتالي اعطاء فرصة اكبر للقطاع الخاص في المشاركة في عملية التنمية مشاركة أكبر لكي يتسلم بالتدريج عملية التنمية الاقتصادية في البلد في المستقبل[14].
3. العمل على تطوير الجهاز المصرفي في العراق واعطائه دورا اكبر في عملية الاستثمار والاقراض من اجل المباشرة في عملية شراء مشاريع القطاع العام، والعمل على استقلالية هذا الجهاز عن سياسة الدولة النقدية وان يكون تحت توجيه البنك المركزي العراقي[15].

أصبح العراق بعد الاحتلال الأمريكي له عام 2003 على أعتاب عهد جديد من التغييرات في مجمل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكل ما خلفه هذا الاحتلال من دمار شامل اجهز على كامل البنى التحتية للدولة العراقية وما أدت اليه من فقدان الأمن ومن تدهور كبير في الجانب الخدمي فضلا عن كثير من المآسي والمعاناة جراء هذا الاحتلال، مما أورث الشعب العراقي اقتصادا مترهلا مثقلا بالكثير من المشاكل، بالرغم من انه من الدول الكبرى في تملك احتياطي النفط في العالم، فقد شلت أكثر المرافق الاقتصادية في العراق، وهي المشاريع الإنتاجية التابعة للقطاع العام وتكبد الكثير من الخسائر الاقتصادية واثقل اقتصاده بديون وفوائد وتعويضات غير شرعية وبطالة وفقر وعد العراق من البلدان

الاكثر فقرا الأمر الذي أعطى شرعية أو ما يسمى بالشرعية لنادي باريس بان يخفض ديون العراق وفوائده المستحقة عليه بما يعادل 80%، بالرغم من ان أكثر الديون مشكوك بأمرها وخاصة المنح التي ثبتت دينا على العراق، وكذلك استفحل الفساد الإداري في أجهزة الدولة، لذا نرى أن مستقبل العراق مرهون بالحكومة العراقية المقبلة ووضوح برنامجها السياسي والاقتصادي وتبني تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة وان عليها ان تواجه التحديات الكثيرة التي تواجه العراق اليوم وفي المستقبل[16].

2/ الإصلاحات والقرارات الاقتصادية

بعد الاحتلال عام **2003** تم اصدار قوانين وقرارات اقتصادية عدة من قبل سلطات الاحتلال الأمريكي، وتعد في جوهرها إجراءات إصلاحية على فرض أن تطبيقاتها في العراق تعتبر ناجحة وصالحة لكون الاقتصاد العراقي يمر بمرحلة انتقالية من مرحلة الاقتصاد الموجه من قبل الدولة إلى اقتصاد السوق، وهناك اعتقاد شائع بأن تلك القوانين والإجراءات قادرة على تغيير الاقتصاد العراقي وجعله من أكثر الأنظمة الاقتصادية انفتاحاً في المنطقة العربية[17].

إلا أن واقع الحال يبين أن تلك القوانين والإجراءات غير قادرة على إنقاذ العراق من محنته الحالية لكونها ليست برامج اقتصادية وإنما عبارة عن برامج سياسية تم تطبيقها على اقتصادات أوروبا الشرقية في التسعينيات من القرن الماضي وهي بالضرورة لا تصلح بأن تطبق على الاقتصاد العراقي للاختلاف الكبير في طبيعة وبيئة اقتصادات أوروبا الشرقية والاقتصاد العراقي[18].

1. وتتخلص الاستراتيجية الاقتصادية المفروضة من قبل سلطة الاحتلال في[19]:
2. انفتاح المؤسسات العراقية التام على العالم.
3. اعتماد حوافز قوية ومغرية لتطوير القطاع الخاص.
4. تحقيق التقارب والتكامل الاقتصادي والمالي مع المؤسسات المالية.
5. اعتماد أفضل المعايير والإجراءات الدولية وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية.

ولتحقيق ذلك تركزت الإصلاحات المقترحة حول خمسة مواضيع رئيسة هي:

1. للمستثمرين الأجانب حقوق الشركات الوطنية نفسها في تملك الموجودات العراقية (**100%**) باستثناء انتاج وتصفية النفط. حيث أصدر الحاكم العسكري لقوات الاحتلال قانون الاستثمار الأجنبي في العراق عام 2003[20].

2. السماح للمصارف الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية، وقد تم السماح بموجب القانون أعلاه.
3. العمل على خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي.
4. تحديد السقف الأعلى لضرائب دخل الأفراد والشركات بـ **15%**.
5. خفض الرسوم الجمركية إلى **5%** وإعفاء الاستيرادات الإنسانية منها، ويتم ذلك عن طريق دخول العراق باتفاقيات التجارة الحرة أو بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية والخضوع لشروطها ومبادئها حول حرية التجارة والملكية الفردية[21].

إن عملية التحول الاقتصادي في ظل الأوضاع التي عاشتها الدولة العراقية ظاهرة معقدة وطويلة الأمد حيث انتقل من خلالها الاقتصاد بكل مؤسساته وهياكله وسلوكياته إلى نظام جديد يستند إلى قواعد اقتصاد السوق وهي خطوة أساسية لإعادة رسم الملامح الجديدة للنظام الاقتصادي مع الأخذ بنظر الاعتبار المعوقات التي تشكل عائقاً أساسيا أمام الاستثمار المحلي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالذات في ظل الظروف الراهنة المتمثلة بعدم وضوح الإطار المؤسسي والقانوني لمؤسسات الدولة[22].

المحور الثاني: انعكاسات الوجود الامريكي في العراق على الوضع الامني

سيطرت القوات الأمريكية على بغداد يوم: **2003/04/09** وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية الكبرى يوم الأول من أيار من العام وكان من أول قرارات الحاكم المدني لسلطة الاحتلال بول بريمر حل الجيش العراقي وقوى الأمن مع حل وزارة الإعلام وإيقاف العمل في الكثير من المؤسسات الحكومية[23].

وقد جرى العمل على تقويض وتفكيك هذه المؤسسات، وخاصة الأمنية والعسكرية التي كانت تتألف من الجيش والشرطة وحرس الحدود وشرطة النجدة، وقد ترافق مع التفكيك اتساع عمليات العنف كالاعتقالات وحالات الاختطاف أو ما يعرف بالاختفاء القسري وفي ظل تصاعد التدهور الأمني شاعت حالات الفوضى والسلب والنهب وبذلك عرفت الجريمة المنظمة طريقها إلى العراق، ولم تستطع القوات المشكلة حديثاً وفي ظل الحكومات المتعاقبة الحيلولة دون تفشي الظاهرة أو الحد منها، وإذا كانت الأعمال الإجرامية عشوائية في البداية فإنها بدأت أكثر تنظيماً فيما بعد[24].

وبدا الخوف يصيب المجتمع العراقي وكانت الحياة الاعتيادية معدومة ببغداد مع فرض حظر التجوال وإغلاق الشوارع والجسور وبناء الجدران الكونكريتية[25]، هذا عدا عن الأسلاك الشائكة وتسيير الدوريات في إرتال من العربات العسكرية داخل بغداد وخارجها وإطلاق النار على مدنيين بدون تحذير[26].

ولم يتحسن الوضع الأمني خلال السنوات التي تلت الاحتلال، إلا بصورة جزئية، وبإمكاننا تقسيم الحالة الأمنية في العراق خلال السنوات تلت الاحتلال إلى ثلاث:

أولاً: منذ الاحتلال 9 أفريل 2003 وحتى فيفري 2006 (تفجير المرقدين العسكريين في سامراء).

ثانياً: منذ فيفري 2006 وحتى (خطة فرض القانون في فيفري 2007).

ثالثاً: منذ فيفري 2007 وحتى الانسحاب من العراق.

1/ أشكال العنف وملامحه الحديثة

على الرغم من استمرار وجود أكثر من مائة وثلاثين ألف جندي أمريكي في العراق بعد نقل السلطة لحكومة عراقية مؤقتة في الثامن والعشرين من يونيو 2004، إلا أن الأوضاع الأمنية في البلاد ازدادت تدهوراً خلال الآونة الأخيرة بل ووصلت إلى حد الانفلات الأمني، وهو ما يتجلى بوضوح في أعداد القتلى والجرحى وحجم التدمير والتخريب الناجم عن العمليات التي تقوم بها القوات الأمريكية، وتلك التي تقوم بها القوى التي تستهدف الوجود الأجنبي والجيش والشرطة العراقيين، ناهيك عن ظاهرة خطف وإعدام الأجانب التي انتشرت في العراق بشكل كبير، وكذلك عمليات التفجير التي تستهدف أنابيب ومنشآت النفط. وهكذا يبدو الامر وكأنه تم تعويض غياب الدكتاتور بحالة من الفوضى وانعدام الأمن، خصوصاً وأن ممارسات سلطات الاحتلال قد أسهمت في تغذية هذه الحالة[27].

ومن المعروف أن القوى والجماعات التي تمارس المقاومة في العراق متعددة من حيث انتماءاتها وتوجهاتها وأهدافها، حيث إنها تضم طيفاً من جماعات وعناصر من الإسلاميين، السنة والشيعة، والقوميين والبعثيين السابقين، فضلاً عن بعض المقاتلين الأجانب الذين توافدوا على العراق، كما تضم مواطنين عراقيين عاديين انخرطوا في أعمال المقاومة كرد فعل على ممارسات القوات الأمريكية وما تقوم به من عمليات عشوائية تصيب في كثير من الأحيان مواطنين أبرياء، ناهيك عن عمليات

إذلال وإهانة العراقيين والتي تقف مآسي سجن أبو غريب شاهداً عليها، والقاسم المشترك بين كل هذه الفئات هو رفض الاحتلال واستخدام القوة – بأشكال مختلفة – ضده. كما أن هناك عناصر وجماعات تمارس الإرهاب وأعمال الجريمة المنظمة في العراق[28]. ولكن في جميع الحالات فإن ما حدث – ويحدث – في العراق يؤكد أن هناك قوى وجماعات إسلامية، سنية وشيعية، وغير إسلامية، قادرة على أن تربك القوات الأمريكية، وما حدث في كل من الفلوجة والنجف وكربلاء وغيرها من مدن العراق خلال عام 2004 ليس بعيداً عن الاذهان[29].

استخدام السيارات المفخخة، التي توقع عشرات وأحياناً مئات الضحايا، مثل تفجير شاحنة محملة بالوقود يوم 17 تموز 2005 مما أدى إلى مقتل 98 مدنياً وإصابة ما يقرب 150 أخرين في جنوب بغداد، وقد حدثت عشرات من حالات تفجير السيارات المفخخة لم يكن أولها تفجير مقر الأمم المتحدة في أب 2003، واستمرت حالات التفجير خلال الحقب الثلاث التي حددتها الدراسة ومازالت.

تعرض العلماء العراقيين والاكاديميين والأطباء للخطف والقتل والاغتيالات المنظمة مما يدل على وجود جهات معادية للعراق تستهدف تفريغ البلاد من العقول، وقد تم اختطاف عدد كبير من الاطباء البارزين ذوي الاختصاصات النادرة بغية تجفيف منابع الكفايات العراقية المتميزة، وبسبب هذه العمليات تمت هجرة العشرات منهم خارج العراق، وأشار صحفي بريطاني (روبرت فسيك) بأصابع الاتهام إلى الموساد الصهيوني بأنه وراء اختطاف العلماء واغتيالهم[30]، فضلا عن جهات إقليمية أخرى تتمثل في بعض أجهزة المخابرات الإقليمية، وقد حملت هذه الجهات أسماء العلماء العراقيين والأكاديميين في قوائم تم توزيعها في الشوارع خلال الأيام الأولى للاحتلال بقصد العمل على اغتيالها وكانت العملية تتم تحت نظر قوات الاحتلال وسمعها، وبدعوى إنها تصفية لعناصر حزب البعث الحاكم سابقاً في العراق[31].

وشرعت جهات عدة بحملات كبرى لتصفية وقتل واختطاف المئات من أساتذة الجامعات، وهو ما دفع المئات منهم للهرب خارج العراق للحفاظ على حياتهم وتشير إحصائية عراقية إلى أن أكثر من 1500 شخص من الأساتذة والأطباء وعناصر الأجهزة الأمنية والعسكريين السابقين تم اغتيالهم ولم تتمكن الأجهزة من الكشف عن أية عملية أو تلقي القبض على منفذيها[32]، وقد تصاعدت هذه الصورة خلال الحقبة الأولى بصورة خاصة.

ظهور الميلشيات وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة: ظهرت الجماعات المسلحة منذ الاحتلال ومارست بعضها المقاومة ضد الاحتلال، مما أدى إلى تصاعد الخسائر في قوات الاحتلال، فكان الحل اختراق هذه الجماعات وتوجيهها لضرب المجتمع العراقي بقصد تشويه حركة المقاومة، أما خلال الحقبة الثانية فنجد إن بغداد خاصة شهدت نشاطاً للجماعات المسلحة والميليشيات التي عملت على القتل على الهوية والتهجير الطائفي على أمل الفصل بين الطوائف وإخلال الأحياء المشتركة للون الطائفي.

حيث يصور الوضع في العراق في منتصف عام 2003م قائلا: الكهرباء دون المستوى، وفيها الكثير من الأخطاء، ومرفق الماء والنظام الصحي يشكل وصمة عار في بلد من أخصب المناطق في العالم، أما نظام المواصلات والاتصالات فهو من نوعية ما في العالم (الرابع) وليس ثالث، والإجمال فالبنية التحتية للعراق أسوأ مما هي عليه في البلدان الأخرى، أما المدارس 80% في حالة يرثى لها – كما تقول اليونسيف – وبعض الفصول الدراسية يحشر فيها 180 طالباً، ويوجد كتاب واحد لكل ستة طلاب في المتوسطة[33].

2/ تدمير بنية المجتمع

عشية الاجتياح الأمريكي عام 2003، كما شهد من المواطنين حيث يقولون: "يأتون من فوق، من الجو، وسيقتلوننا ويدمروننا. نستطيع أن نشرح لكم أننا نخشى هذا كل نهار وكل ليلة." فماذا يحمل المستقبل اليوم للمواطن العراقي بعد مرور ثلاثة عشر سنة – فيما القوات الأمريكية انسحبت قبل سنتين من العراق؟ ما الذي تتركه الولايات المتحدة الأمريكية وراءها في العراق؟ تتنبأ المقابلات التي يجريها الصحفيون مع العراقيون إضافة إلى ريبورتاجات منظمات حقوق الإنسان وأصحاب المدونات الإلكترونية والصحافيين المغامرين بطريق غامضة إلى الأمام[34].

إذا أخذنا في الحسبان تدمير الكنوز الثقافية العراقية، وإهلاك البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والمعاناة التي تختبرها النساء والأولاد والأقليات، لا يتم تدمير البيوت فحسب بل أيضاً هيبة المنزل، ولا يتم قتل النساء والأطفال وحسب، بل أيضا المدينة نفسها مع طقوسها ومناهج حياتها. ولا تتم مهاجمة مجموعة معينة من الناس وبنياتها السفلى، وحسب، بل تاريخها أيضاً المجتمع نفسه. ويسمى العنف في الحال الأولى إبادة المنزل، وفي الثانية إبادة المدينة، وفي الثالثة الإبادة الجماعية. إلا أن من الضروري إدخال تعبير جديد، محدث، على الحالة الرابعة، وهو إبادة المجتمع[35].

وشرح إن إبادة المجتمع تستلزم "خطة منسقة لأعمال مختلفة تهدف إلى تدمير الأسس الأساسية للمجتمع". ونتائجها وحشية ومتفشية معاً. وهي تتضمن تدمير الدولة الاجتماعية – مثلاً: "التضامن، الهوية، العائلة، المؤسسات الاجتماعية، وعي الذات"- والفاسدة إذ "يصبح الارتياب وسوء النية التوجهين السائدين لدى الناس الذين يعيشون معاً"[36].

استغلت عصابات من الرجال الفوضى وانهيار القانون والنظام، فاختطفت نساء عراقيات واغتصبتهن، بل تم حتى بيع بعضهن من الخارج، وقال ضابط في شرطة بغداد في جوان 2003 لهيومان رايتس ووتش: "لا أمان، وهناك كثير جداً من الجرائم وحالات كثيرة أكثر مما يمكن ملاحقته". حيث منح المسؤولون الأميركيون، في سعيهم إلى الاستقرار في العراق، سلطات واسعة لزعماء القبائل والزعماء الدينيين، من السنة والشيعة، ممن رفضوا العلمانية التي حافظ عليها صدام في شكل واسع. وقد فرض هؤلاء الزعماء تفسيراً متشدداً للإسلام وطبقوا القوانين القبلية التي تقول النساء النشطات إنها تحد من حريتهن وتشجع على العنف ضدهن[37].

ويشكّل التدمير المقصود للعراق وشعبه الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها إبان حرب الخليج وحقبة العقوبات الدولية وحرب الخليج الثانية – وبخاصة في ضوء نهب الذي حدث في شهر أبريل 2003، الذي تغاضت عنه الو.م.أ، ودعم الأصوليين العنفيين – محاولة إبادة اجتماعية. ويعيش العراقيون الآن سلاماً هشاً تقطعه بين مدة وأخرى اغتيالات وهجمات انتحارية، وديمقراطية هشة منقسمة على طول خطوط اثنية وطائفية. وعلى رغم الهجمات المنسقة على الشعب العراقي ومؤسساته، تبقى شغاف المجتمع النابضة بالحياة سليمة[38].

خاتمة:

إن العدد الكبير من الحوادث الأمنية التي تشهدها كل المحافظات العراقية تسببت بخسائر اقتصادية كبيرة، كانت تتورط فيها أحيانا عناصر من القوى العسكرية والأمنية من الجيش والشرطة الاتحادية والحشد الشعبي وغيرها من أبناء تلك العشائر الذين يدينون بالولاء أولا لعشائرهم على حساب الولاء للدولة العراقية.

وبهذا فإن التخوف من احتمالات أن يؤدي انفلات الوضع الأمني في البصرة، وانتقاله إلى بقية المحافظات وتأثيره على انتاج وتصدير النفط، وكذلك تضرر حركة الاستيراد والتصدير عبر الموانئ

البحرية والمنافذ الحدودية البرية والمطارات، مما يشكل ضربة حقيقية للمسار السلمي الذي يفترض أن يسود العملية السياسية بمجملها. ومما لاشك فيه أن مثل هذا الوضع قد يؤدي إلى الاضرار بالاقتصادي العراقي الذي هو في انهيار بسبب تردي الوضع الأمني داخل الأقاليم العراقية.

ومن جملة التهديدات المشتركة التي تربك الوضع الأمني: هناك بعض المسائل مشتركة تجمع بين مختلف المحافظات العراقية، من ناحية تأجيج الأوضاع الأمنية وبما يؤثر بالنتيجة على السلم والأمن العراقي، يمكن اجمالها بما يأتي:

1- تعطيل عمليات إعادة النازحين وخفوت الآمال بانطلاق عمليات الاعمار والاستثمار.

2- البطالة المتفاقمة في أوساط الشباب وخاصة في أوساط الخريجين الجدد.

3- الانتشار المرعب لعمليات تهريب وتداول وتعاطي المخدرات، والكشف عن وقوف جهات سياسية وعناصر أمنية، بل وحتى أطراف عشائرية تسهم فيها.

4- الصراع بين الأجهزة الأمنية والعسكرية بسبب السعي لتأكيد حضورها وسيطرتها على الأرض.

5- الصراع الحزبي العام أو المناطقي، الذي قدم صورة سلبية بأن تلك الأحزاب غير مؤهلة لإصلاح الأوضاع السيئة في البلاد.

6- ارتفاع نسب الجرائم التقليدية كالسرقة والخطف والرشوة والتزوير، واستمرار تأثير مافيات سرقة المال العام.

7- ارتفاع أنشطة الجريمة المنظمة مثل جرائم الاتجار بالبشر لأغراض الجنس، أو المتاجرة بالأعضاء البشرية ..الخ.

8- التدهور في الوضع الاجتماعي الأسري وخاصة ارتفاع غير مسبوق في مستويات الطلاق، وانخفاض نسب الزواج.

9- حالة الجفاف التي سادت المدن العراقية لأشهر طويلة، التي انعكست مباشرة على شريحة الفلاحين والمزارعين.

10- اتساع حالات الثأر العشائري وتنامي دور العشائر على حساب سيطرة مؤسسات الدولة.

الهوامش:

[1] Deutsche Bank, Iraq : The Mother of All Oil Stories (New York, NY : Deutsche Bank, 2010).

[2] نزار السامرائي، المصالح الاقتصادية بين العراقي وتركيا، ندوة **مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية**، (بغداد: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية،2011)، ص 114.

[3] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، 2004، ص 190.

[4] نزار السامرائي، المصالح الاقتصادية بين العراقي وتركيا، ندوة **مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية**، المرجع السابق ذكره، ص 114.

[5] ثامر محمد العاني، **احتلال العراق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 86.

[6] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، المرجع السابق ذكره، ص197.

[7] فارس بريهي الحساني، عقود الإدارة مظهر لاعتماد الدولة في تطبيق الخصخصة، **جريدة الزمان**، 2237 في 12 تشرين الأول 2005.

[8] حامد عبيد حداد، الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الاحتلال، **مجلة أوراق دولية**، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 158، 2007)، ص 36.

[9] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، المرجع السابق ذكره، ص197.

[10] فارس بريهي الحساني، عقود الإدارة مظهر لاعتماد الدولة في تطبيق الخصخصة، المرجع السابق ذكره.

[11] د. أحمد عمر الراوي، الاستثمار الخاص ودوره في عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، (المجلد15، العدد 55، 2009)، ص 126

[12] حامد عبيد حداد، الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الاحتلال، **مجلة أوراق دولية**، المرجع السابق ذكره، ص 37.

[13] د. حسن لطيف الزبيدي، د. عاطف لافي مرزوك، حال التنمية البشرية في العراق: سجل التدهور، **مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية**، (المجلد 9، العدد 4، 2007)، ص 232.

[14] حامد عبيد حداد، الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الاحتلال، **مجلة أوراق دولية**، المرجع السابق ذكره، ص 38.

[15] تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، المرجع السابق ذكره، ص 197.

[16] حامد عبيد حداد، الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الاحتلال، **مجلة أوراق دولية**، المرجع السابق ذكره، ص 40.

[17] كمال القيسي، قرارات اقتصادية أمريكية تنتظر التطبيق في العراق، **جريدة الحياة**، العدد 15414 في 14 حزيران 2005.

[18] أمجد صباح عبد العالي، عقود بداية الاتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق، **مجلة العلوم الاقتصادية**، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة، المجلد5،العدد 21، 2008)، ص 28.

[19] حامد عبيد حداد، الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق بعد الاحتلال، **مجلة أوراق دولية**، المرجع السابق ذكره، ص 40.

[20] باسم عبدالهادي، البطالة في الاقتصاد العراقي، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، (الجامعة المستنصرية، العدد11، السنة الرابعة، 2006)، ص 99.

[21] هناء عبد الحسين الطائي، مشاكل ومعوقات الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي في ظل الظروف الراهنة، المرجع السابق ذكره، ص 136.

[22] هناء عبد الحسين الطائي، مشاكل ومعوقات الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي في ظل الظروف الراهنة، المرجع السابق ذكره، ص 137.

[23] عبد الجبار السامرائي، الخطف والاغتيالات المنظمة لعلماء العراق، **جريدة الزمان**، العدد 2228، 2005/10/2.

[24] فوزي الراوي، حول الأوضاع السياسية والاجتماعية العراقية تحت الاحتلال، **المستقبل العربي**، (العدد 317، تموز 2005)، ص 162.

[25] المصدر نفسه، ص 163.

[26] انتهاكات حقوق الإنسان في العراق (وثيقة) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، **المستقبل العربي**، (العدد 320، 2005/10)، ص 31.

[27] إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية دراسة للمعهد الملكي للشؤون الدولية، **سلسلة ترجمات**، جامعة عين الشمس، العدد (24)، 2006.

[28] البياتي قيس مهدي، الأمن في العراق بين التحديات الداخلية والخارجية والأزمة الغذائية العالمية، **رسالة ماجستير في الاقتصاد**، (جامعة القادسية، 2009)، ص 140.

[29] لمزيد من التفاصيل، أنظر على سبيل المثال: مثنى حارث الضاري، "**المقاومة العراقية**"، في: مجموعة من الباحثين، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميا ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004).

[30] عبد الجبار السامرائي، الخطف والاغتيالات المنظمة لعلماء العراق، المرجع السابق ذكره.

[31] علي الجابري، أيادي خفية تغتال الكفاءات، جريدة الزمان، العدد 2335، 2006/12/19.

[32] علي الجابري، أيادي خفية تغتال الكفاءات، **جريدة الزمان**، المرجع السابق ذكره.

[33] نعمان عبد الرزاق السامرائي، **أمريكا والعراق: عشق دائم أم طلاق بائن**، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007)، ص 299.

[34] مايكل أوترمان وريتشارد هيل مع بول ويلسون، **محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر**، ترجمة: أنطوان باسيل، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2011)، ص- ص، 252-253.

[35] Keith Doubt, **Understanding Evil** : Lessons from Bosnia, Fordam University Press : New York, 2006, pp. 120, 126-127.

[36] Keith Doubt, **Understanding Evil** : Lessons from Bosnia, Fordam University Press : New York, 2006, pp. 120, 126-127.

[37] مايكل أوترمان وريتشارد هيل مع بول ويلسون، **محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر**، ترجمة: أنطوان باسيل، المرجع السابق ذكره، ص 253.

[38] المصدر نفسه، ص ص 253-254.

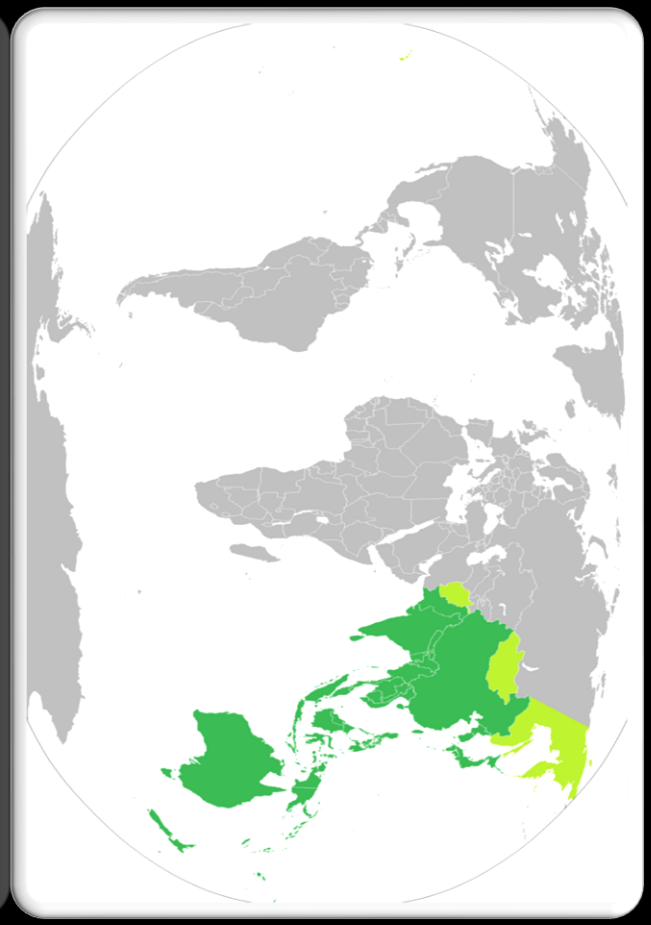

قراءة في مقال

Hamel, Tawfik. «La géopolitique de l'Asie-Pacifique et l'émergence de la Chin» Géoéconomie 2014/4, n°71, p. 123-140.

بن مهوب نسرين
باحثة دكتوراه جامعة الجزائر3

1/الفكرة العامة للمقال:

« S'il y a une région où le projet américain risque de pâtir c'est bien dans l'Asie-Pacifique. »

يريد الباحث من خلال هذا المقال، ترسيخ فكرة تتمحور حول أنّ المنطقة التي قد يتعثر فيها المشروع الأمريكي هي منطقة "آسيا-الباسفيك"، في المقابل يسعى إلى إثبات ذلك من خلال التطرق إلى رؤية الصين و إستراتيجيتها الجديدة التي تعتمد فيها على نموها الاقتصادي، عبر المحاور التالية:

2/ محتوى المقال:

- الأهمية الجيو-سياسية و الجيو-اقتصادية للمنطقة:

تعد منطقة آسيا-الباسفيك مركز جذب السياسة الدولية في القرن الواحد و العشرين (21)، حيث قدم الباحث إحصائيات تؤكد أنّ المنطقة قطب ديمغرافي و اقتصادي و مالي، و هو ما انعكس على ثقلها السياسي و العسكري و الاستراتيجي، لكن يرى الباحث أنّ بروز أهمية المنطقة لا يجعلها بالضرورة فضاء للتصادم (الآسيوي-الغربي) فقط، و إنّما نتيجة استمرار نمو الدول الآسيوية (خاصة الصين، الهند، اليابان) قد يحدث إعادة توازن القوى في الإقليم انطلاقا من العلاقات الثلاثية بين تلك الأطراف، فالرفاهية و الهدوء بفضل النمو الاقتصادي، لن تكون الصفات الحتمية لآسيا المستقبلية، بل ما سيتحكم في رسم مستقبل آسيا-الباسفيك هو المصالح الإستراتيجية و الحسابات السياسية بين القوى الكبرى الإقليمية.

العلاقات بين هذه القوى هي التي سترسي القواعد الجديدة للعلاقات الدولية، فهي أكثر قدرة على مواجهة الهيمنة الأمريكية، هذا يأخذنا إلى التنافس الأمريكي-الصيني من حيث القوة العسكرية البحرية في آسيا-الباسفيك، و حسب "ماكيندر" فإنّ الصين تملك الأفضلية في حالة أي تصادم عسكري في المنطقة إذا ما ركزت على المحيط الباسفيكي.

-رؤية الصين للنظام الدولي:

يتميز اقتصاد الصين القائم على "اقتصاد السوق المخطط" عن اقتصاد السوق الحر بأنّ الحسابات السياسية و الربح هما المصدر الأساسي لصنع القرار، فنجاح الصين في إعادة صياغة الاقتصاد الليبرالي بما يتماشى مع الخصوصية الآسيوية و مع الحفاظ على نظامها السياسي الشيوعي، يجعل الولايات الأمريكية تسعى دون تعميم النموذج الصيني في باقي الدول الآسيوية.

و إن كان الهيكل الجديد للسياسة العالمية يقوم على تحول الصين إلى قوة عظمى و تزايد نفوذها السياسي، يرجّح أن تعاد صياغة النظام الدولي القائم، لكن في ظل استفادة الصين في الوقت نفسه من الاقتصاد الليبرالي، فالغالب أنّها تؤيد فكرة استمرار تطور هذا النظام الاقتصادي في الحدود التي تخدم مصالحها، و في هذا السياق تلتقي في جزء مع الولايات المتحدة، لكن تختلف معها في الأصل حول الرؤية الكلية للعلاقات الدولية، فالصين تستند إلى مبادئ الأمم المتحدة لتحقيق السلم و الاستقرار لضمان التعايش بين الدول بناء على المصالح المشتركة من جهة، و من جهة أخرى فإن البيئة السلمية و المستقرة تتيح للصين التركيز أكثر على مشاكلها الداخلية و المحافظة على نموها الاقتصادي. فعقلانية صانع القرار الصيني ساعدته على حسن استغلال نقاط الضعف الأمريكية لصالح زيادة تأثيره على القضايا الدولية و استمراره في إرساء قواعد النظام الدولي وفقا لتصوره بطريقة هادئة ذكية تجنبه التصادم المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك عبر الدبلوماسية المتعددة الأطراف و المتعددة المستويات و دبلوماسية حسن الجوار القائمة على تكثيف التبادلات التجارية مع جيرانها.

-النمو الاقتصادي للصين:

صعود الصين الاقتصادي خاصة منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001، غيّر سير المفاوضات التجارية وفقا لما حددته جولة قطر للتنمية سنة 2001، كما أنّها قلّصت من دور البنك الدولي خاصة في إفريقيا، التي أصبحت الصين أول شريك تجاري لها، كما أنّ المعونات الاقتصادية التي تقدمها الصين للدول الإفريقية ليست مساعدات إنسانية، و لكن تندرج ضمن إستراتيجية "النفط مقابل البنى التحتية". إنّ أهداف الصين بعيدة المدى يتمثل أهمّها في تجسيد نموذجها الاقتصادي على مستوى عالمي، و تحقيق هذا يعد بداية انهيار للاقتصاد الأمريكي و تراجع لمكانتها

العالمية، لهذا تقوم هذه الأخيرة بالضغط على الصين عبر السيطرة على منابع الطاقة و الممرات البحرية الدولية.

-التبعية الطاقوية للصين :

كنتيجة للنمو الاقتصادي أصبحت الصين في حاجة مستمرة و متزايدة للموارد الأولية، لكن الأمر لا يتعلق فقط بتوفير مصادر الطاقة من النفط و الغاز، و إنّما أيضا بالمساهمة في تأمين الممرات البحرية الدولية التي تنقل عبرها 95% من إمداداتها الطاقوية من الشرق الأوسط (70%) و إفريقيا (09%)، إذن أصبح الأمن الطاقوي أولوية لدى صانع القرار الصيني، و كنتيجة سيؤدي إلى تغيير جيوسياسية الموارد الطبيعية و يوسع دائرة التنافس الصيني- الأمريكي لتشمل مجال الطاقة و القدرة العسكرية البحرية، فالصين تحرص على تنويع مصادرها في ظل حالة عدم الاستقرار في منطقة "الشرق الأوسط" و سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط فيها .

-الحسابات الإستراتيجية:

تمكنت الصين من تطوير قدراتها الدفاعية عبر تطوير الجيش و إعادة بلورة عقيدة و إستراتيجية عسكرية جديدة، خاصة في الجانب البحري حيث أصبحت أكبر قوة بحرية إقليمية في آسيا. منح هذا للصين ثقة أكبر في التعبير عن مصالحها و انتهاج إستراتيجية تحافظ بها على مكانتها، فقد أعلنت في 2010 أنّ مسألة بحر الصين الجنوبي تتعلق بمصلحة وطنية أساسية و أتبعتها في 2013 بالإعلان عن منطقة دفاع جوي في هذا البحر.

و مع هذا ترفض الصين توصيفها كقوة عسكرية عدائية في المستقبل، و تعلّل ذلك بأنّ ميزانية الدفاع لا تتجاوز 2% من الناتج القومي المحلي، و يرى "باري بوزان" في هذا الخصوص أنّ هذه الصورة التي تسعى الولايات المتحدة أن تؤطر الصين فيها هي ما يعرف بـ "فخ ثوسيديد" لإيجاد ذريعة لقوتها العسكرية المنتشرة في المنطقة.

تعقيب على المقال:

التنافس الصيني الأمريكي الذي قد يعيق التواجد الأمريكي في آسيا-الباسفيك، ربما يجب أن لا يجعلنا نغفل التطورات الأخيرة بشأن الاقتصاد الصيني، الذي أصبح يشهد في السنوات الثلاث الأخيرة خاصة تراجعا في النمو، فقد قدّر النمو الاقتصادي للصين في 2015 بـ 6.9 % إلى جانب الخلافات

الحدودية مع جيرانها في بحر الصين الجنوبي و بحر الصين الشرقي و استمرار نمو اليابان التي تعد الحليف الأقوى للولايات المتحدة في آسيا. إذن يلاحظ أنّ الصين مقيدة بمشاكل الحدود و مشاكل حقوق الإنسان في إقليم التبت و مسألة تايوان، و قدراتها العسكرية لم ترق بعد إلى مستوى القوة الأمريكية و هو ما قد يجعل العلاقات الصينية الأمريكية في إطار آسيا-الباسفيك تتجه نحو التنسيق و التعاون على الأقل في المدى القريب. أما على المدى البعيد فإنّ تحول الصين إلى قوة عظمى لن يؤثر فقط على الوجود الأمريكي في آسيا-الباسفيك و إنما حتما على مكانتها العالمية أيضا و على القيم الغربية، فالتاريخ يثبت أن كل قوى عظمى ترسخ مع انتشار نفوذها السياسي ثقافتها و قيمها و لغتها. لهذا فإن المفارقة التي قد تثير اهتمام أي باحث يدرس الصين و منطقة آسيا الباسفيك هي الصعود المتزامن بين نفوذ الصين و تزايد أهمية المنطقة من الناحية الجيو-إستراتيجية و الجيو-سياسية و الجيو-اقتصادية، هذه الثنائية سترسم مستقبل العلاقات الدولية.

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de